

المُعِين في معرفة مناهج المُحَدِّثِينَ

تأليفُ

د. خالد بن قاسم الرادادي

عضو هيئة التدريس بقسم فقه السنة ومصادرها
في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ تسليماً كثيراً .

أما بعد :

فلا ريب أن العناية بحديث النبي ﷺ تدويناً وتصنيفاً قد بدأ مبكراً من لدن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ثم تتابع العلماء بعدهم في هذا الشأن كابراً عن كابر، فدونت المصنفات الحديثية واعتنى بها السلف عناية فائقة من حيث الترتيب والتبويب وسياق الروايات بأسانيدھا والعناية بالمتون واختلاف الألفاظ والدقة في بيان طرق التحمل وصيغ الأداء، وغير ذلك من مسالكهم ومناهجهم التي درجوا عليها في كتبهم ومصنفاتهم .

ولا ريب أن عناية طالب العلم بمعرفة مناهج المحدثين في كتبهم من الأهمية بمكان، فمن خلاله يظهر لنا دقة مناهجهم وشدة تحريهم وبإلغ عنايةهم بما يوردونه في مصنفاتهم من أحاديث أو آثار، وأنهم لا يسقون تلك المرويات حسب ما اتفق، وإنما يوردونها عن منهج علمي رصين مكين .

وليعلم أن علم مناهج المحدثين ليس وليد الساعة -كما يقال-، ؛ وإنما هي مناهج أصيلة لعلماء المسلمين تتابعوا عليها -كما سبق-، بل إن هذا العلم قديم قدم التأليف دواوين السنة، وموضوعاته مبثوثة في ثنايا كتب علوم الحديث،

ومقدمات بعض كتب السنّة أو في مصنفات مفردة لكتب مخصصة - كما يأتي بيانه - .
 «وهكذا كان من الأهمية بمكان كبير أن يعلم طالب الحديث وكل مثقف مسلم مناهج المحدثين في الرواية، تلك المناهج التي ضُبِطت ضبطًا لا يقاربه ضبط وقعت تقعيديًا لا يقاربه تقعيد في الدنيا كلها، سواء في الرواية الشفهية، أو في الرواية الكتابية، ومنها رواية كتب الحديث الشريف أيضًا .

كما أن من الأهمية بمكان كبير أن يعلم طالب الحديث مناهجهم العامة في أنواع المؤلفات، ويحيط خبرًا بمناهجهم الفنية ومقاصدهم منها، لما أن ذلك وسيلة إلى تحصيل هدفه، وهو العلم بحديث النبي ﷺ والفهم له والتفقه فيه، مستعينًا بفهم مقاصد المحدثين الفنية في علم الحديث والتفقه فيه .
 ولا شك أن الدراسات التطبيقية مهمة غاية الأهمية لتحقيق هذا الهدف الجليل»^(١) .

ولما كلفت بتدريس هذه المادة: «**مناهج المحدثين**» المقررة على طلاب كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قمت بالكتابة في هذا وفق مفردات المنهج المقرر على الطلاب، والذي ليس لي فيه إلّا الجمع والصيغة والاختصار والتهذيب والاستخراج والتنسيق والترقيم والتقديم والتأخير، سائلًا الله الإعانة والسداد، وأن يجعله عملاً خالصًا لوجهه مبتغيًا به رضاه، وهو الموفق والمعين .

وكتبه:

خالد بن قاسم الراددي

عضو هيئة التدريس في كلية الحديث

بالجامعة الإسلامية - المدينة النبوية

١٤٤٠/٧/٥هـ

(١) «مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف» (ص/٦) .

الفصل الأول

مدخل إلى مناهج المحدثين

وفيه ستة مباحث :

- المبحث الأول : التعريف بمناهج المحدثين ؛ لغة واصطلاحًا .
- المبحث الثاني : أهمية معرفة مناهج المحدثين .
- المبحث الثالث : طرق معرفة مناهج المحدثين .
- المبحث الرابع : أقسام مناهج المحدثين .
- المبحث الخامس : نشأة الكتابة في مناهج المحدثين وتطورها .
- المبحث السادس : المؤلفات في مناهج المحدثين وفي علم «مناهج المحدثين» .

* * *

المبحث الأول

التعريف بمناهج المحدثين؛ لغة واصطلاحاً

(مناهج المحدثين) مركب إضافي؛ مكون من كلمة (مناهج)، وكلمة (المحدثين)، وهو فرع من فروع علوم السنّة النبوية، وحتّى يتّضح معناه لا بدّ من تعريفه باعتبارين؛ الأول: باعتبار مفرداته؛ وهي: كلمة (مناهج)، وكلمة (المحدثين)، والثاني: باعتباره لقباً على هذا الفن الخاص.

• أولاً: تعريفه باعتبار مفرداته:

المناهج لغة: جمع منهج، والنّهج، والمنهج، والمنهاج: الطّريق الواضح، وأنّهج الطّريق: استبان وصار نهجاً واضحاً بيّناً، قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨] ^(١).

والمحدثون: جمع محدث، اسم فاعل من حدّث، والحديث من حدّث، نقيض قديم.

والحديث في اللغة: الجديد من الأشياء، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث، كقطيع وأقاطيع، وهو شاذٌّ على غير قياس ^(٢).

وقد غلب استعمال المحدث في العرف العام والخاص على المشتغل بالحديث النبوي.

قال العلامة الزركشي ^(٣): «وسئل الشيخ أبو الفتح بن سيد الناس ^(٤) عن حد

(١) ينظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص/ ٨٢٥) (نهج)، و«بصائر ذوي التمييز» (٥/ ١٢٨).

(٢) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ١٣١) مادة (حدث).

(٣) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٥٣).

(٤) أبو الفتح فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، الأندلسي الإشبيلي =

المحدث والحافظ؟ فأجاب: بأن المحدث في عصرنا هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وكتابة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتبصر بذلك حتى حفظه واشتهر فيه ضبطه، فإن انبسط في ذلك وعرف أحوال من تقدم شيوخه وشيوخ شيوخهم طبقة طبقة بحيث تكون السلامة من الوهم في المشهورين غالبية، ويكون ما يعلمه من أحوال الرواة كل طبقة أكثر مما يجهله؛ فهذا حافظ.

وقال تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)^(١):

«المحدث: مَنْ عَرَفَ الْأَسَانِيدَ وَالْعُلُلَ، وَأَسْمَاءَ الرِّجَالِ، وَالْعَالِيَّ وَالنَّازِلَ، وَحَفِظَ مَعَ ذَلِكَ جَمَلَةً مُسْتَكْثَرَةً مِنَ الْمَتُونِ وَسَمِعَ الْكُتُبَ السِّتَةَ وَمُسْنَدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَسَنَّ الْبَيْهَقِيَّ وَمَعْجَمَ الطَّبْرَانِيَّ، وَضَمَّ إِلَى هَذَا الْقَدْرِ أَلْفَ جُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هذا أقل درجاته، فاذا سمع ما ذكرناه، وَكَتَبَ الطَّبَاقَ^(٢)، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والمسانيد، كان في أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله من شاء ما شاء».

وعليه فالمعنى اللغوي لهذه العبارة (مناهج المحدثين): الطرق التي يسلكها المحدثون في أمورهم، وتشمل بإطلاقها العبادات والمعاملات وبحث العلوم العامة، وغير ذلك من عام وخاص^(٣).

= ثم المصري، الشافعي المحدث الحافظ الأديب البار، صاحب التصانيف، توفي سنة (٧٣٤هـ).

ينظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٥٠٣)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ٢٧٩).

(١) «معيد النعم ومبيد النقم» (ص/ ٨٢-٨٣).

(٢) الطباق: على زنة (فعال)، وهي جمع تكسير للكثرة، (لطبقة) على زنة (فَعَلَة) كَرَقَبَة، والمراد بِكُتُبِ الطَّبَاقِ هو كُتُبُ الْحَدِيثِ وَجَمْعُهُ فِي أَجْزَاءِ حَدِيثِيَّةٍ أَوْ كُتُبٍ. ينظر: تعليق محقق «البحر الذي زخر» (١/ ٢٥٩).

(٣) ينظر: «مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف» (ص/ ٨).

● ثانيًا: تعريفه باعتباره لقبًا على فن خاص: أو اصطلاحًا

ليس هناك تعريف خاص بهذا اتفق عليه عند المصنفين فيه ، وإنما تفاوتت عبارات المعرفين به من المعاصرين كما يأتي :

جاء في «موسوعة علوم الحديث»^(١) تعريفها بما يأتي : «الطرق التي استعملوها في جمع الحديث وتدوينه وتداوله ، والأصول التي وضعوها لذلك ، والأساليب المستخدمة في التصنيف والتأليف ، والعلوم التي جعلوها خادمة لذلك ، وطريقتهم في عرض ذلك بعد استنباطه واستخراجه . . .» ولكن لم يكن شاملاً (هناك أشياء متروكة) في هذا التعريف ونلاحظ على هذا التعريف أنَّ فيه تداخلًا وتكرارًا ، وشيئًا من الإطالة ، والتعاريف يراعى فيها عدم التداخل والتكرار وتكون مختصرة وشاملة لحدود المعرف به .

وعرّفها الدكتور علي البقاعي فقال^(٢) : «الطرق التي يسلكها المحدثون في رواية الأحاديث ، والتعليق عليها ، وتصنيفها ، بحسب شروط معينة» .

وهو تعريف جيد ؛ لكنه مختصر غير واف لحدود هذا الفن - كما يأتي - !

وقال بعضهم^(٣) : «هو العلم الذي يكشف لنا طريقة المصنف في كتابه ، من حيث الترتيب والتبويب ، واختيار الشيوخ والطرق ، وصياغة الأسانيد ، ويبين كذلك شروط المصنف ومصطلحاته الخاصة به ، ومعرفة موضوعه ، بما يعين على فهم ذلك الكتاب ، والاستفادة منه على أكمل وجه» .

وهو تعريف حسن ؛ لكنه طويل وفيه تكرار وأمور لا داعي لذكرها ، قال الدكتور نور الدين عتر منتقدًا هذا التعريف^(٤) : «لكننا نلاحظ عليه :

(١) (ص/ ٨٢٧) .

(٢) «مناهج المحدثين العامة والخاصة» (ص/ ٢٠) .

(٣) ذكره الدكتور نور الدين عتر في «مناهج المحدثين العامة والخاصة» (ص/ ١١) .

(٤) «مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف» (ص/ ١١) .

١- أنه عرّف المناهج الخاصة فقط ، كما هو ظاهر جَدًّا ، ولم يشر إلى المناهج العامة .

٢- أنه وسّع التعريف وأطنب فيه ، وذكر ما ليس من المناهج .

٣- أنه لم يعرّض لمناهجهم في الرواية . . . » .

وقام هو بتعريف - ارتضاه - لعلم مناهج المحدثين ، فقال ^(١) :

«هي الطرق التي يتبعها المحدثون في رواية الحديث وفي تصنيفه ، وسياق أسانيده ، والمقاصد الفقهية والإسنادية ، التي يرمزون إليها من ذلك» .
وهو تعريف جيد مميز ؛ لكن يؤخذ عليه أمران :

الأول : لم يذكر تداول الحديث في التعريف وهو مهم لدخول المصنفات المجردة من الأسانيد .

والثاني : كلمة : «وسياق أسانيده» فيها تكرار لقوله : «رواية الحديث» فهي تشمل السياق وصيغ الأداء .

ولعل التعريف الذي أراه في هذا هو التعريف السابق خلا ما استدرك عليه :
«الطرق التي سلكها المحدثون في رواية الحديث وتداوله ، وتصنيفه ،
والمقاصد التي يرمزون إليها من ذلك» . والله الموفق .

• شرح التعريف المختار ^(٢) :

«رواية الحديث» الرواية الشفهية ، والرواية من صحيفة مكتوبة ، أو كتاب .
ويدخل فيه طرق التحمل وصيغ الأداء ، وحكم كل منها ، وغير ذلك .
«وتداوله» إيراد الأحاديث المجردة من الأسانيد في المصنفات الخاصة بها .

(١) السابق (ص / ٨-٩) .

(٢) ينظر : «مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف» (ص / ٩) .

«تصنيفه» مناهج التصنيف العامة؛ أي: أنواع المصنفات في الحديث النبوي كالجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم.

«والمقاصد التي يرمزون إليها» يفيد مناهج كل مصنف الخاصة به في بيان دلالة الحديث التي يرشد إليها، ومناهجهم الخاصة الفنية الحديثة في الكتب التي صنفوها، ويتناول ذلك شروط الأئمة وما لكل إمام من إشارات يشير بها لفوائد حديثية يقدمها للقارئ، ومقاصد يشيرون إليها، وما إلى ذلك.



المبحث الثاني

أهمية معرفة مناهج المحدثين^(١)

إن المقصود من دراسة مناهج المحدثين عمومًا معرفة الطرق التي يسلكونها في مصنفاتهم ومروياتهم، ومعرفة عوائدهم ومصطلحاتهم، ومدى موافقتهم لغيرهم، والعلاقة بين كتبهم وغيرها من الكتب إن وجدت، وما يتصل بذلك التصنيف حسب نوعيته، أو الأمر المطلوب دراسته في هذا الكتاب سواء أكان ذلك من حيث الدراسات الإسنادية أم من الدراسات المتنية إلى غير ذلك.

ولا ريب أن دراسة مناهج المحدثين له من الأهمية بمكان فمن خلاله تظهر لنا فوائد عديدة كما يأتي:

١- معرفة الطرق التي تم بها تحمُّل كل حديث وأداؤه، سماعًا أو عَرْضًا أو إجازة أو وجادة، أو غير ذلك من طرق التحمُّل والأداء، وهو يفيد في معرفة المتصل والمنقطع إلى غير ذلك.

٢- إن معرفة طرق التصنيف تفيد في معرفة طرق تخريج الأحاديث من هذه المصادر، والالتفات إلى دقائق في التخريج، لا يعرفها من لم يَخْبُرُ مناهجهم.

٣- دقة المنهجية العلمية التي اتبعها علماء الحديث، في الانتقاء والتصنيف، وأنهم لم يوردوا الأحاديث في كتبهم الأصول كيفما اتفق لأحدهم، بل كانوا يضعون نصب أعينهم هدفًا، وقواعد يراعونها فيما عرف بشروط الأئمة، ومن ثم على اختلاف أحكامهم، وتمييز المعتدل من المتشدد والمتساهل منهم.

٤- وفي معرفة مناهج المحدثين في اختيار الأحاديث وترتيبها يتبين لنا النسخ

(١) ينظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة» (ص/ ٢٠-٢٣)، و«مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف» (ص/ ٢٢-٢٣). بتصرف.

من المنسوخ، والراجع من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، بمقارنة الروايات ببعضها، وتمييز المدرج من الحديث، كما يفيد فوائد فقهية عظيمة تؤخذ من تراجم الأبواب.

٥- فهم مقاصد المحدثين التي يهدفون إليها، في كيفية ترتيبهم، وفي طرائقهم في صياغة عناوين الأبواب المعروفة بالتراجم.

٦- إن إمعان النظر في مناهج المحدثين يُظهر أصالتها الشرعية، باستنادها إلى أصول من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح عليه السلام، فهي مناهج أصيلة غير دخيلة.

٧- إن في معرفة الطرق التي سلكها المحدثون في رواية الحديث ونقده، وما بذلوه من جهود في سبيل ذلك، تؤكد أن هذا الدين محفوظ، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

٨- ومن فوائد معرفة مناهج المحدثين أيضاً دفع التوهم للقدح في بعض الأئمة من خلال مصنفاتهم وذلك لعدم معرفة مناهجهم التي سلكوها في تلک المصنفات.

فقد وقع أناس في الشبهة في أحاديث صحَّحها أئمة الحديث، بسبب البعد عن مناهج المحدثين الفنية في إيراد الحديث وسياق أسانيده وشروطهم، فضلاً عن ضعف نفوس البعض، وفضلاً عن أغراض العداوة للإسلام وللحديث النبوي.

٩- إن دراسة مناهج المحدثين تعرفنا على مكانة ومنزلة أصحاب المصنفات منهم، وتزيد من رفعة مكانتهم لدى الدارس أكثر مما كانت قبل التعرف على مناهجهم.

١٠- أن دراسة هذه المناهج تساعد على تنمية التفكير العلمي والمنهجي لدى الدارس، وتكسبه مهارة في البحث، وتوجدُ عنده روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة.

المبحث الثالث

طرق معرفة مناهج المحدثين

إن العناية بمناهج المحدثين في كتبهم قديمة وإن لم تشتهر بهذا الاسم، ويمكن الوصول إلى معرفة مناهجهم من خلال الخطوات التالية:

١- ما ينقل عنهم أو عن مناهجهم في بطون كتب التراجم وكتب علوم الحديث، نحو:

ما أخرجه ابن عبد البر^(١) عن الفضل بن محمد بن حرب المدني قال: «أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ - من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة - عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون وعمل ذاك كلاماً بغير حديث، فأتى به مالك فنظر فيه، فقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار ثم سددت ذلك بالكلام.

قال: ثم إن مالكا عزم على تصنيف الموطأ فصنّفه، فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقليل لمالك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شركك فيه الناس وعملوا أمثاله، فقال: ائتوني بما عملوا فأتي بذلك فنظر فيه وقال: لتعلمن أنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله، قال: فكأنما ألقى تلك الكتب في الآبار وما سمعت لشيء منها بعد ذلك بذكر»^(٢).

وقال الإمام البخاري: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر».

قال أبو بكر الإسماعيلي: «لأنه لو أخرج كل صحيح عنده لجمع في الباب

(١) «التمهيد» (١/٨٦). وينظر: «شرح الزرقاني على الموطأ» (١/٦٢).

(٢) ينظر: «شرح الزرقاني على الموطأ» (١/٦٢).

الواحد حديث جماعة من الصحابة، ولذكر طريق كل واحد منهم إذا صح، فيصير كتاباً كبيراً جداً»^(١).

وقوله في بعض نسخ «الجامع الصحيح» في أثناء كتاب الحج في باب تعجيل الوقوف: «يُزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب، ولكنني لا أريد أن أدخل فيه مُعَاداً»^(٢). أي بالسند والمتن نفسه، بل يخرج من طريق آخر، ولو اختلف براؤ واحد.

والأمثلة كثيرة في هذا النوع.

٢- قد نجد ذلك في عدد من الكتب المؤلفة من المصنفين أنفسهم كما في مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، و«رسالة أبي داود إلى أهل مكة».

٣- ونجده أيضاً في الكتب التي تبحث عن شروط الأئمة في كتبهم مثل «شروط الأئمة» لابن منده، و«شروط الأئمة الستة» لابن طاهر القيسراني، و«شروط الأئمة الخمسة» للحازمي.

٤- كثيراً ما نجد الكلام على مناهجهم في مقدمات كتب الشروح كما في «هدي الساري في مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ومقدمة الإمام النووي لشرحه لصحيح مسلم، ومقدمة «تحفة الأحوذى في شرح سنن الترمذي» للمباركفوري، وفي ثنايا كتب الشروح عموماً.

٥- ونجد ذلك في الكتب المتعلقة بمجالس الختم لبعض كتب السنة النبوية، فهي ألصق ما تكون بمعرفة مناهج المحدثين في كتبهم، كما في «بذل المجهود في ختم سنن أبي داود»، و«بغية الراغب المتمني في ختم سنن النسائي رواية ابن السني» كلاهما للحافظ السخاوي، وغيرها.

٦- ويعنى بذلك أيضاً الكتب المؤلفة في الدفاع عن بعض كتب السنة مثل:

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص/٧).

(٢) السابق (ص/١٠-١١).

«صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط» للحافظ ابن الصلاح.

٧- ونجد ذلك أيضًا مسطورًا في بعض التصنيفات المتأخرة كما في «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان، و«بستان المحدثين» للمحدث عبد العزيز الدهلوي.

٨- ما كتبه الباحثون المعاصرون في العقود الماضية وفي وقتنا الحاضر من أكاديميين وغيرهم عن مناهج الأئمة المحدثين من جوانب عدة، وألفت كتب ورسائل كثيرة في ذلك، وهي مبنية على الاستقراء والتتبع للكتاب المراد دراسة منهج مصنفه فيه -وسياتي ذكرها في مواضعها إن شاء الله-.



المبحث الرابع

أقسام مناهج المحدثين

رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم اتفقوا على مبادئ ومناهج لم يحدوا عنها، ورغم أنهم لم يدونوا تلك المناهج أو يسطروها في كتبهم، إلا أنهم ورثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج سمة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذها اللاحق عن السابق، وهذا لم ينف وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكها في مرويته أو مصنفاته.

وتنقسم مناهج المحدثين في مصنفاتهم إلى قسمين رئيسيين وهما:

- مناهج المحدثين العامة.
- مناهج المحدثين الخاصة.

• أولاً: المناهج العامة^(١):

ويقصد بالمناهج العامة للمحدثين: الأساليب والطرق التي سلكها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث أو روايته أو كتابته وضبطه أو تحمله وأدائه.

ونشير هاهنا لأبرز تلك المناهج، كما يأتي:

• منهجهم في رواية الحديث:

١ - عدم الإكثار من الرواية والاقتصار على قدر الحاجة: كانوا يقللون من الرواية أمثالاً لما جاء عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول

(١) ينظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة» (ص/ ٣٥-٨٦).

على هذا المنبر: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

ولا يخرم هذا المنهج وجود بعض المكثرين من الصحابة أو التابعين ومن بعدهم؛ لأن مروياتهم قد احتيج إليها، إضافة إلى أن عدد هؤلاء المكثرين قليل جدًا، فلا يكون ذلك خرقًا لعدم الميل إلى الإكثار.

٢- التثبت من صحة الرواية: كانوا يبذلون كل ما في وسعهم للتثبت من صحة الحديث إلى النبي ﷺ، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ»^(٢)، ولم تكن بُعد المسافة عن الرواة مانعًا من التثبت، فقد سُنُّوا رضي الله عنهم الرحلة في طلب الحديث، حتى إن شعبة بن الحجاج رحل ألف فرسخ في حديث واحد، وكتاب الخطيب البغدادي «الرحلة في طلب الحديث» أكبر شاهد على ذلك.

٣- نقد الروايات: كانوا يعرضون ما يسمعون من بعضهم من الحديث على ما يحفظونه من الكتاب والسنة وما رسخ في أذهانهم من قواعد هذا الدين الحنيف، فما وجدوه موافقا أخذوا به، وما وجدوه مخالفًا توقفوا فيه.

٤- عدم التحديث بما يفوق أفهام العامة: أمسك بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر، أو يكون سُلَمًا لأهل الأهواء والبدع ومن على شاكلتهم، حتى لا تكون فتنة في الأرض وفساد كبير، وفي هذا يقول ابن مسعود رضي الله عنه: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ»^(٣)، وقال أبو هريرة رضي الله عنه: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشَّتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّتُهُ

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٥)، وأحمد (٢٢٥٣٨). وصحَّحه الألباني في «الصحيحة» (١٧٥٣).

(٢) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٢٨/٢). وقال الذهبي في «السير» (٣٣٤/٣): «إسناده صحيح».

(٣) أخرجه مسلم في «المقدمة» (١١/١).

قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ»^(١)، والمراد: أنه لم يحدث به كل أحد، بل حدث به خاصة أصحابه، وذلك ما يتعلق بالفتن وما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

٥- التقييش عند جمع الحديث والتفتيش عند الاحتجاج به: كانوا يكتبون كل ما يسمعون دون تمييز، ولكنهم يميزون المقبول من غيره إذا أرادوا التحديث، قال الإمام أبو حاتم الرازي: «إذا كتبت فقمّش، وإذا حدثت ففتّش»^(٢).

٦- الاحتياط عند الشك وتوقير من يحدثون عنه: كانوا يحتاطون عند التحديث حتى لا يتقولوا على النبي ﷺ ما لم يقل، فعن عمرو بن ميمون^(٣) قال: ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، فما سمعته يقول بشيء قط قال رسول الله ﷺ، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ. قال: فنكس. فنظرت إليه فهو قائم محللة أضرار قميصه قد اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه، قال أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك^(٤).

قال الإمام النووي^(٥): «ينبغي له إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبه: أو كما قال».

• منهجهم في كتابة الحديث وضبطه:

ذكر ابن الصلاح رحمته الله في النوع الخامس والعشرين والذي بعده من كتابه «علوم الحديث»^(٦) بعض المناهج التي سلكها المحدثون في كتابة الحديث وضبط

(١) أخرجه البخاري (١٢٠).

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع لأدب الراوي والسماع» (٢/ ٢٢٠).

(٣) هو: عمرو بن ميمون الأودي، أبو عبد الله ويقال أبو يحيى، مخضرم مشهور، من الثانية، ثقة عابد، نزل الكوفة مات سنة أربع وسبعين وقيل بعدها. ع. «التقريب» (٥١٢٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٣) بإسناد صحيح.

(٥) «شرح مسلم» (١/ ٧٢).

(٦) (ص/ ١٨١).

الكتاب، وتابعه على ذلك كل من اختصر كتابه أو نظمه أو شرحه أو علّق عليه، ويمكن تلخيصها كما يأتي:

١- آداب كتابة الحديث: كانوا يحافظون على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ عند ذكره، وكانوا يستحبون أن يكون الخط محققًا، وكانوا يتّسمون بحسن الخط والدقة العالية.

٢- ضبط الحروف المهملة والفصل بين الأحاديث: كانوا لا يقتصرون على ضبط الحروف المعجمة بالنقاط، بل كانت الحروف المهملة لها علامة أيضًا، وكان من عادتهم أن يضعوا دائرة بين كل حديثين للفصل بينهما.

٣- التصحيح والتضبيب: كانت لهم علامات في مروياتهم التي دونوها، ومن ذلك التصحيح، فإنه يكون بكتابة «صح» على الكلام أو مقابله في الحاشية، ولا يُفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه «صح» ليُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضُبط وصَحَّ على هذا الوجه. وأما التضبيب - ويسمى أيضًا التمرّيض - فهو أن يُجعل رمز «ص» فوق الكلام الذي صح وروده من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظًا أو معنى أو ضعيف أو ناقص، أو أن يكون في الإسناد إرسال أو انقطاع.

٤- الجمع بين اختلاف الروايات: كانوا لا يخلطون بين الروايات ولا يلفّقون بينها، وإذا وصل إلى أحدهم الحديث من عدة طرق وبألفاظ مختلفة، فإنه يعتمد أوثق الروايات عنده، ثم يبين ما وقع فيه التخالف من زيادة أو نقص أو إبدال لفظ بلفظ أو حركة إعراب أو نحوها، وقد يستعمل بعضهم خطوطًا بألوان مختلفة يدل كل منها على رواية مختلفة.

٥- الإشارة بالرمز: كانوا يختصرون بعض الكلمات التي يكثر ذكرها، في الكتابة فقط، وينطقون بها كاملة دون اختصار، ومن ذلك: حدثنا = ثنا = نا = دثنا، أخبرنا = أنا = أرنا، (ح) عند تحويل السند، ولا يدخل في ذلك اختصار الصلاة والتسليم على النبي ﷺ؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من السابقين.

• مناهجهم في معرفة طرق التحمل والأداء والتعبير عنها في كتب

الرواية:

للتحمل طرق وكيفيات مخصوصة، وهي على ما ذكرها ابن الصلاح وغيره ثمانية^(١)، وعلى من تحمل بطريق من هذه الطرق أن يعبر بصيغة تدل على ذلك الطريق الذي تحمل به ويسميها المحدثون «صيغ الأداء».

وللتحديث طرفان: تحمل، وأداء؛ فالتحمل أخذ الحديث عن الشيوخ، والأداء تبليغ الحديث للتلاميذ، وللتحمل ثمان طرق هي:

١- السماع من الشيخ: هي أن يحدث الشيخ بلفظه، فيملي على تلاميذه إملاء وهم يكتبون، أو يحدثهم من غير إملاء وهم يسمعون، وقد يُملي عليهم أو يحدثهم من حفظه غيباً، أو يُملي عليهم أو يحدثهم من كتابه، وهي الطريقة التي تحمل بها الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- الحديث غالباً، فكانوا يسمعون من رسول الله ﷺ ما يحدثهم به.

٢- القراءة على الشيخ: هي أن يقرأ الطالب حديث الشيخ على الشيخ نفسه أو يقرأ غير الشيخ عليه والطالب يسمع، وأكثر المحدثين يُسمونها عرضاً؛ لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه، كما يعرض القرآن على المقرئ، وهذه الصورة أدنى في المرتبة من السماع من الشيخ، على خلاف في ذلك.

٣- الإجازة: هي الإذن في الرواية من غير سماع ولا قراءة، وقد اعتمدها العلماء بعد كتابة الحديث في المصنفات، وهي في الجملة إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنها من روايته، فتتزل منزلة إخباره بكل الكتاب، نظراً لوجود النسخ، والمقصود بالإجازة إباحة الرواية لا أن يصير المُجاز بالكتاب عالمًا به بمجرد الإجازة، وفي هذه العصور المتأخرة يحذر المحدثون من تطفُّل

(١) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص/١٣٢)، و«تدريب الراوي» (٢/٨).

الكثيرين على الإجازة، خوفاً من سوء استغلالها .

٤- المناولة: وهي أن يدفع الشيخ للطالب كتاباً فيه أحاديث ليرويها عنه ، وقد تكون المناولة مقرونة بالإجازة ، وقد تكون مجردة عنها .

٥- المُكَاتِبَة: وهي أن يسأل الطالبُ الشيخَ أن يكتبَ له شيئاً من حديثه ، أو يبدأ الشيخُ بكتابة ذلك مفيداً للطالب ، بحضرته أو من بلد آخر ، بخط الشيخ أو بخط غيره بأمره ، وقد تكون المكاتبه مقرونة بالإجازة ، وقد تكون مجردة عنها .

٦- الإعلام: هو إعلام الشيخ الطالبَ أن هذا الحديث من روايته ، وأن هذا الكتاب سماعه فقط ، دون أن يأذن له في الرواية عنه ، أو يأمره بذلك ، أو يقول له الطالب : هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له : نعم ، أو يقره على ذلك ولا يمنعه .

٧- الوصية: هي أن يوصي الشيخُ بدفع كتبه عند موته أو سفره لرجل .

٨- الوجدادة: هي الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه أو يسمع منه ، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا ، وكذلك إذا وجد كتب أبيه وجدّه بخط أيديهم .

ويدخل في مناهجهم العامة ما يتعلق ببيان أنواع التصنيف وطرق ترتيب الأحاديث في كتب الحديث النبوي ، وكيف يُستخرج الحديث منها؟

وهو أمر مهم للمشتغل بدراسة الحديث ، يُسهّلُ له طريق الوصول إلى الحديث ودراسته ؛ لكثرة مناهجهم في ترتيب كتب الحديث .

وقد نوع المحدثون التصنيف وتفننوا فيها ، مما يجعل تصانيفهم بتنوعها هذا ملبية للمطالب التي يتطلع إليها العلماء والباحثون في المراجع .

● ثانياً: المناهج الخاصة:

وهي الأساليب والطرق التي سلكها الأئمة في مصنفاتهم ، والشروط الخاصة لبعضهم في الأسانيد والمتون التي أوردوها في مصنفاتهم ومروياتهم .

وقد عرفنا تلك المناهج من خلال سبر كُتبهم واستقراء مناهجهم فيها ، أو النص منهم أو من بعض العلماء على الطريقة التي ساروا عليها .

وهي على نوعين :

أ- مناهج متعلقة بالأسانيد والمرويات .

ب- مناهج متعلقة بالمتون والألفاظ .

* * *

المبحث الخامس

نشأة الكتابة في مناهج المحدثين وتطورها

مرت السُّنَّة في طريقها إلينا بأدوار متعددة بدءًا من حفظ الصدور والتدوين ثم التصنيف، وانتهاء بالتهذيب والتقريب والتلخيص والجمع و... إلخ.

وقد «اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التبعية والاستقصاء أن الحديث أو ما يطلق عليه علماء الحديث لفظ العلم ظلَّ أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظًا دون أن يكتبوه، واستمرَّ هذا الظن قرابة خمسة قرون متتابعة وهو يزيد توسعًا ويَطَّرِد قوةً، حتى جاء الخطيب فتنبع مسائل هذا الموضوع وجمع شتاته، وألَّف في ذلك كتابه العجائب «تقييد العلم».

أما سبب هذا الظن فهو خطأ في تأويل ما ورد عن المحدثين في تدوين الحديث وتصنيفه، فقد ذكر هؤلاء أنَّ أوَّل من دوَّن العلم ابن شهاب الزهري المتوفى سنة (١٢٤ أو ١٢٥هـ)، وذكروا أوَّل من صنَّف الكتب فإذا هم جميعًا ممن عاش حتى بعد سنة (١٤٣هـ) تقريبًا.

ولم يعط العلماء قبل الخطيب هذه الأقوال حقَّها من التَّأويل العميق والفهم الدقيق، بل رَوَوْا هذه الأقوال بشكلٍ يوهم بأنه فعلاً أوَّل من كتب الحديث ودوَّنه ابن شهاب الزهري، وأوَّل من صنَّفه في الكتب أتى بعده.

وغلبت هذه الفكرة على أصحاب الكتب الجامعة: كأبي طالب المكي، والامام الذهبي، والحافظ ابن حجر، والمقرئزي، وصاحب «أبجد العلوم» وغيرهم فكانوا يؤيدونها رغم أنهم كانوا يجدون لها نقيضًا، وذلك أنهم يذكرون أن مَنْ بعد الصحابة والتابعين كانوا يروون العلم من صحفٍ صحيحةٍ غير مرتبة كتبت في عصر الصحابة والتابعين.

إذن حصل هناك تدوينٌ قبل عصر الإمام الزهري الذي يُعدُّ من طبقة صغار التابعين^(١).

وقبل الإشارة إلى بدايات نشأة هذا العلم يحسن أن نبين الفرق بين معنى التدوين ومعنى التصنيف من حيث اللغة، إذ بمعرفة ذلك يزول كثير من اللبس^(٢):

فالتدوين: هو تقييد المتفرق المشتت، وجمعه في ديوان أو كتاب تجمع فيه الصحف، قال في «القاموس»^(٣): «التدوين مجتمع الصحف».

وقال في «تاج العروس»^(٤): «وقد دَوَّنَه تدوينًا جمعه»، فهو بهذا المعنى أوسع من التقييد بمعناه المحدود.

وأما **التصنيف:** فهو أدق من التدوين إذ هو ترتيب ما دُوِّنَ في فصول محدودة وأبواب مميزة.

قال في «التاج»^(٥): «وصنفه تصنيفًا جعله أصنافًا وميز بعضها عن بعض، وقال الزمخشري في «الأساس»^(٦): «ومنه تصنيف الكتب».

ولعل أسبق من تناول نشأة التأليف في مناهج المحدثين - فيما أعلم - الشيخ محمد عبد العزيز الخولي رحمته الله (ت ١٣٤٩ هـ) في كتابه «مفتاح السنة» أو «تاريخ فنون الحديث»^(٧)، وقد أحسن فيه وأفاد أيما إفادة ويمكن اختصار أدوار النشأة، وأبرز ما يميز كلاً منها كما يأتي:

الدور الأول: الحفظ في الصدور، أو مرحلة ما قبل انتشار التدوين، وإن وجد فهو قليل وكان هذا في عصر الصحابة وكبار التابعين.

(١) «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص/ ٦٥ - ٦٦).

(٢) ينظر: السابق (ص/ ٦٦). (٣) (ص/ ١١٩٧).

(٤) (٣٤ / ٣٥). (٥) «تاج العروس» (١٢ / ٣٣٠).

(٦) (١ / ٥٦١).

(٧) ينظر: «تاريخ فنون الحديث» (ص/ ١٠).

الدور الثاني: تدوين الحديث من غير ترتيب أو مع الترتيب مختلطًا بغير الحديث من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين والأئمة، وقد بدأ ذلك ابن شهاب الزهري وأبو بكر بن محمد عمرو بن حزم، بأمر وتوجيه عمر بن عبد العزيز في أواخر القرن الأول الهجري، ثم شاع التدوين في الطبقة التالية، وأقدم ما وصل إلينا من مدونات تلك الفترة موطأ مالك (ت ١٧٩هـ) تلميذ ابن شهاب الزهري، الذي صنّفه على مسائل الفقه، جامعًا بين المرفوعات والموقوفات والمقاطيع ورأى علماء المدينة ورأى صاحب الموطأ نفسه.

الدور الثالث: أفراد السنة بالتدوين، غير مقرونة بشيء، وكان ذلك مع نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الهجري، حين أخذ العلماء في جمع الحديث مجردًا في مصنفات مستقلة، ويلاحظ على هذا الدور ما يلي:

١- هذا الدور يعد أزهي أدوار السنة وأزهي عصورها، فهو الذي تم فيه جمع السنن من مختلف الأمصار، وظهرت أهم كتب الحديث التي لم تغادر من السنة إلا النادر اليسير.

٢- من علماء هذا الدور من اهتم بتمييز الصحيح من غيره، وإفراد الصحيح بالجمع كالبخاري ومسلم وغيرهما، ومنهم من جمع كل ما روى من غير تمييز.

٣- تنوعت مناهج المحدّثين في هذا الدور في التصنيف، فمنهم من اتبع طريقة التصنيف على الأبواب كأصحاب الكتب الستة وغيرهم، ومنهم من صنف على المسانيد، يعني مسانيد الصحابة، كأحمد والطيالسي وأبي يعلى وغيرهم.

وقد اخترع ابن حبان طريقة أخرى في صحيحه الذي سماه «**التقاسيم والأنواع**» حيث لم يرتبه على الأبواب ولا على المسانيد، وإنما قسم الأحاديث خمسة أقسام، ووضع تحت كل قسم أنواعًا كثيرة، وهو ترتيب صعب، والكشف على الأحاديث فيه عسيرٌ جدًّا^(١).

(١) وسيأتي بيان هذا مفصّلًا -إن شاء الله- في موضعه.

الدور الرابع: دور التهذيب والتقريب بعد القرن الرابع، حيث كانت السنن قد فُرغ من جمعها، وبيان صحيحها من سقيمها، وكاد جمع السنن من أفواه الرجال ينتهي، وركن الناس إلى التقليد، فأخذوا يسلكون في تصانيفهم مسلك التهذيب أو الترتيب أو جمع المتفرق أو بيان الغريب أو الاختصار والتقريب، وقلما تكلموا على الأسانيد، فظهرت في هذا الطور؛ كتب الأطراف، وكتب الزوائد، وكتب الجمع بين أكثر من كتاب، وكتب الجوامع التي حاولت استقصاء السنة، وكتب الشروح للمتون، وكتب غريب الحديث، وكتب المصطلح، والكتب التي تجمع نوعاً معيناً من الحديث، ككتب المبهمات، وكتب المتواتر، وكتب المشتهر على الألسنة، وكتب الفوائد، وغيرها.

أما الأستاذ الشيخ محمد أبو زهو^(١) فجعل الأدوار سبعة، وهي:

الأول: في عهد النبوة،

والثاني: في زمن الخلافة الراشدة،

والثالث: بعد الخلافة الراشدة إلى نهاية القرن الأول،

والرابع: في القرن الثاني،

والخامس: في القرن الثالث،

والسادس: من القرن الرابع إلى سقوط بغداد،

والسابع: من سقوط بغداد إلى عصرنا الحاضر.

تلك كانت - باختصار شديد - الأدوار التي مرت بها السنة المشرفة في تاريخ نشأتها من لدن العصر الأول حتى عصرنا هذا.

* * *

(١) «الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية» (ص/ ٧).

المبحث السادس

المؤلفات في مناهج المحدثين وفي علم «مناهج المحدثين»

لقد كتبت مؤلفات عديدة في مناهج المحدثين، منها ما هو كتب مستقلة أفردت بالتأليف لبيان منهج إمام معين، أو عدد من الأئمة في كتبهم، ومنها ما هو مقدمات ومدخل لكتاب كتبه المصنف ليبين منهجه الذي اتبعه في كتابه، ونذكر منها ما يأتي:

١- «مقدمة صحيح مسلم»، وهي مقدمة مهمة في علوم الحديث، وفيها إشارات لمنهجه الذي سار عليه في كتابه «الصحيح».

٢- «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه»^(١).

٣- شروط الأئمة الستة، ويليها: شروط الأئمة الخمسة، محمد بن طاهر المقدسي أبو الفضل - محمد بن موسى الحازمي أبو بكر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

٤- خصائص المسند، لأبي موسى المدني (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة السنة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥- مقدمة كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لأبي السعادات ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ).

٦- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(١) وهي مطبوعة عدة طبعات، منها: بتحقيق د. محمد لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

٧- مقدمة «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»، لابن الملتن (٨٠٤هـ).

٨- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

٩- الحطة في ذكر الصحاح الستة، صديق حسن خان القنوجي (١٣٠٧هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمار - الأردن.

١٠- تاريخ فنون الحديث النبوي، محمد عبد العزيز الخولي (١٣٤٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط ومحمد بدر الدين القهوجي، الناشر: دار ابن كثير - سوريا: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١١- الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ١٣٧٨هـ.

١٢- الفكر المنهجي عند المحدثين، د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: كتاب الأمة - قطر، ط ١، ١٤٠٨هـ.

١٣- دراسات في مناهج المحدثين، د. أمين محمد القضاة - د. عامر حسن صبري، الناشر: جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٤- المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق، د. رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: دار السلام - مصر: ١٤٢٩هـ.

١٥- الواضح في مناهج المحدثين، د. ياسر الشمالي، الناشر: دار الحامد - الأردن: ١٤٢٧هـ.

١٦- مناهج المحدثين، د. سعد الحميد، الناشر: دار علوم السنة - السعودية: ١٤٢٠هـ.

١٧- مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية) - علي نايف البقاعي - دار البشائر الإسلامية - لبنان - ١٤٢٤هـ.

١٨- العقد الثمين في مناهج المحدثين، د. محمود هلال السيسي، الناشر:

مطبعة الأمانة، ط ١: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٩- مناهج الحديث العامة في الرواية والتصنيف، د. نور الدين عتر، الناشر: دار الرؤية - سوريا: ١٤٢٤ هـ.

٢٠- المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين، د. حمزة أبو الفتح النعيمي، الناشر: دار النفائس - الأردن: ط ١، ١٤١٩ هـ.

٢١- الأئمة الستة تراجمهم مصنفاتهم مناهجهم شروطهم، د. عبد الوهاب بن عبد العزيز الزيد، الناشر: دار الإمام مالك - السعودية: ١٤٢٤ هـ.

٢٢- لمحات في دقة المحدثين المنهجية للحفاظ على السنة النبوية، محمد عبد الله حياني، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية: ١٤٢٩ هـ.

٢٣- تاريخ الحديث ومناهج المحدثين - د. محمود سالم عبيدات - الناشر: دار المناهج.

٢٤- المناهج العلمية للمحدثين، د. حسن عمر البيتي، الناشر: مطابع الرشيد: ١٤٢٤ هـ.

٢٥- مناهج المحدثين: مالك، أحمد، ابن خزيمة...، د. محمد بن تركي التركي، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط ١: ١٤٣٠ هـ.

٢٦- مناهج المحدثين دراسات نظرية تطبيقية، د. أحمد بن محمد العبيد - د. علي بن محمد الربابعة، الناشر: دار النفائس - الأردن.

٢٧- دليل الراغبين في مناهج المحدثين، د. صالح عبد الكريم البلوشي، نشر وتوزيع: مكتبة وتسجيلات دروس الدار.

٢٨- «دراسات في مناهج المحدثين»، د. توفيق أحمد سليمان، الناشر: مكتبة المتنبي، ٢٠١٧ م.

٢٩- الكشاف المبين عن مناهج المحدثين، أبو حليبة - أحمد يوسف،

الناشر: دار البشير - غزة: ١٩٩٦.

٣٠- مناهج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، علي

عبد الباسط مزيد، الناشر: الهيئة المصرية العامة، القاهرة: ٢٠٠٢م.

* * *

الفصل الثاني

التأليف على الأبواب

وفيه ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول:** معنى التأليف على الأبواب، وأول من صنّف فيها.
- **المبحث الثاني:** موضوعها، وطريقة ترتيبها، ومرتبها من كتب الحديث.
- **المبحث الثالث:** أشهر الكتب في هذا النوع من التأليف، وفيه مطالب:

- **المطلب الأول:** الصحاح.
- **المطلب الثاني:** السنن.
- **المطلب الثالث:** الموطّات.
- **المطلب الرابع:** المصنّفات.
- **المطلب الخامس:** المستدرّكات.
- **المطلب السادس:** المستخرجات.

* * *

المبحث الأول

معنى التأليف على الأبواب، وأول من صنّف فيها

التصنيف على الأبواب: هو جمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد تحت عنوان عام يجمعها، نحو: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة...، ثم تقسم الأحاديث على أبواب يضم حديثاً أو أكثر في مسائل متفرعة من الكتاب، ويوضع للباب عنوان تدل على محتواه، نحو: «بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ»، «بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ»، «بَابُ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ»...، ويسمى المحدثون العنوان «ترجمة».

• أول من صنّف الحديث على الأبواب:

كانت بدايات التصنيف في هذا في القرن الثاني الهجري، حيث كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتب على الأبواب والفصول، ولم يتفرد إمام بتصنيف الحديث على الأبواب، وإنما كان ذلك بحسب المدن، فأول من ألف في هذا في البصرة هو الربيع بن صبيح (ت ١٦٠هـ) وحماة بن سلمة (ت ١٦٧هـ)، وأول من ألف في الكوفة سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، ثم تابعت المصنفات في هذا النوع بعد ذلك.

قال أبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ) مفصلاً بعض ذلك: «أول كتاب صنّف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفسير عن مجاهد وعطاء وأصحاب ابن عباس، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن جمع فيه سنناً منشورة مبوبة، ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك بن أنس رحمته الله في الفقه، ثم جمع ابن عينة كتاب الجوامع في السنن والأبواب، وكتاب التفسير في أحرف من علم القرآن، وجامع سفيان الثوري الكبير رحمته الله في الفقه والأحاديث، فهذه من أول ما

صُنِّفَ ووُضِعَ من الكتب بعد وفاة سعيد بن المسيب وخيار التابعين وبعد عشرين أو أكثر ومائة من التاريخ . . «^(١) .



(١) «قوت القلوب في معاملة المحبوب» (١ / ٣٢٤-٣٢٥) .

المبحث الثاني

موضوعها، وطريقة ترتيبها، ومرتبها من كتب الحديث

فائدة هذا النوع من الكتب سهولة الرجوع إليه، حيث إنه أول ما يتبادر لطالب العلم، والباحث عن الحديث أن يرجع إليه؛ وذلك لأنه إن كان يريد الاطلاع على أحاديث في مسألة معينة، فإن موضوع هذه الأحاديث يحتم عليه الرجوع للأبواب، وإن كان يريد البحث عن حديث رآه ليخرجه من مصادر السنة، فموضوع الحديث يحدد له الباب الذي يبحث فيه عن الحديث المطلوب.

ولكن الإفادة والمنفعة من هذه الكتب المبوبة تحتاج إلى ذوق علمي، يهدي الطالب إلى تحديد موضوع الحديث، وإلى خبرة بأسلوب الأئمة في ترجمة أبواب كتبهم، فإنهم ربما يخرجون الحديث في غير الباب المتوقع، يقصدون من ذلك بيان دلالة الحديث على مسألة أخرى، وهذا كثير في صحيح الإمام البخاري، حتى عُدَّ من خصائص كتابه، واشتهر قولهم: فقه البخاري في تراجمه.

ولا ريب أن المصنفات على الأبواب تأتي في طليعة كتب الحديث المسندة، لسهولة الوصول إلى الحديث وتخريجه منها، وحسن ترتيبها وتبويبها.

ومن التصنيف على الأبواب؛ تصنيف الجوامع، والجامع هو^(١): الكتاب الذي يشتمل على جميع أنواع الحديث المحتاج إليها، والتي اصطلاح العلماء على أنها ثمانية؛ وهي العقائد، والأحكام، والرقائق، والفتن، والشمائل، والآداب، والمناقب، والتفسير، ويلحق به التاريخ والمغازي والسير.

وهذه المصادر مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية.

والجوامع غالبًا ما تعتنى بأبواب الدين كله مثل: جامع الثوري (ت ١٦١هـ)،

(١) ينظر: «الرسالة المستطرفة» (ص/ ٣٢)، و«العجالة النافعة» للدهلوي (ص/ ٥٣).

و جامع بن عيينة (ت ١٩٨هـ)، و جامع معمر بن راشد (ت ١٥٤هـ)، و جامع أبي بكر
الخلال الحنبلي .

* * *

المبحث الثالث

أشهر الكتب في هذا النوع من التأليف

وفيه ستة مطالب :

■ المطلب الأول: الصحاح:

الصحاح : جمع صحيح ؛ وهو ما اشتمل على الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ دون غيرها .

والمقصود بـ «كتب الصحاح» : أي الكتب التي اشترط أصحابها الصحة فيما يوردونه من أحاديث .

ومن أشهرها : «صحيح» البخاري ومسلم ، ومنها أيضاً : «صحيح ابن خزيمة» ، و«صحيح ابن حبان» ، و«المنتقى لابن الجارود» . . .
وقد يطلق على الصحيح لفظ الجامع إذا شمل أبواب الفقه وغيرها .

«صحيح البخاري»

١- المؤلف^(١) :

هو : الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُنْغِيرَة بن بردزبه الجعفي ، أبو عبد الله بن أبي الحسن البخاري ، نسبة إلى بخارى في خراسان الكبرى (أوزباكستان) حالياً ، وقد ولد الإمام ليلة الجمعة ١٣ شوال ١٩٤ هـ ، ومات أبوه وهو صغير ، فنشأ في حجر أمه ، وكان لها الفضل - بعد الله عز وجل - فيما وصل إليه من علم ومكانة ، فأقبل على العلوم الشرعية وهو يافع ، فقد شرع في جمع

(١) ينظر : «سير أعلام النبلاء» (٣٩١ / ١٢) ، و«تاريخ الإسلام» (١٤٠ / ٦) .

الحديث وعمره ١٦ سنة، جاب أقطابًا عديدة يطلب العلم والحديث، فتردّد على شيوخ كثير، من بينهم: عبد الله بن يوسف التنيسي، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وعبد الله بن محمد المسندي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، وإسحاق بن راهويه، والإمام علي بن المديني الذي له في نفس الإمام البخاري شأن ومكانة؛ حيث يقول فيه: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني»، وغير هؤلاء الشيوخ العظام شيوخ كثير لا يقلّون عنهم قدرًا.

ومن أشهر مؤلفاته: «صحيح البخاري»، و«التاريخ الكبير»، و«التاريخ الصغير»، و«خلق أفعال العباد»، و«رفع اليدين في الصلاة»، و«الضعفاء الصغير»، و«الكنى»، وقد توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٥٦ هـ.

٢- اسم الكتاب:

اشتهر الكتاب قديمًا وحديثًا في أكثر الفنون، وعلى ألسنة جُلّ العلماء باسم: «صحيح البخاري»، وربّما ذُكر باسم: «الجامع الصحيح»، أمّا اسمه الذي سمّاه به مؤلّفه، فقد اختلف فيه على قولين:

أ- «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»^(١)، وهو الصواب.

ب- «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»^(٢).

وقد مكث في تأليفه: ١٦ سنة، فقد جاء عنه أنه قال: «صنفت «الصحيح» في

(١) قاله الكلاباذي في «رجال صحيح البخاري» (١/ ٢٣)، وابن خير الإشبيلي في «الفهرست» (ص ٩٤)، وابن الصّلاح في «علوم الحديث» (ص ٢٤)، والنّووي في «تهذيب الأسماء واللّغات» (١/ ٧٣)، وابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح» (ص ١٦).

(٢) قاله الحافظ ابن حجر في «هدي السّاري» (ص ٦).

ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى»^(١).

٣- سبب تأليفه:

أ- «لما رأى البخاري هذه التصانيف (أي: التي ألفت قبل عصره) . . ، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف . . ، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين»^(٢).

ب- «وقوى عزمه ما سمعه في مجلس شيخه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن راهويه، حيث قال بعض أصحاب الحديث: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ. قال البخاري: فوق ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب. يعني: كتاب الجامع»^(٣).

ج- قال الحافظ^(٤): «ورؤينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأني بين يديه وبيني مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع».

٤- موضوعه والكشف عن مغزاه فيه:

بدأ البخاري كتابه بالبسملة، ولم يذكر لكتابه مقدمة ولا ديباجة ولم يبين شرطه، بل سرد الأبواب والأحاديث بعد البسملة.

قال الحافظ^(٥): «تقرر أنه التزم الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح، ومما نقلناه عنه

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٥).

(٢) «هدي الساري» (ص/ ٦).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٢)، و«السير» (١٢/ ٤٠١).

(٤) «هدي الساري» (ص/ ٧).

(٥) «هدي الساري» (ص/ ٨).

من رواية الأئمة عنه صريحًا، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة».

وقال الدهلوي^(١): «أول ما صنف أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدونًا في أربعة فنون: فن السنة أعني الذي يُقال له: الفقه، مثل موطأ مالك، وجامع سفيان. وفن التفسير مثل كتاب ابن جريج. وفن السير مثل كتاب محمد بن إسحاق. وفن الزهد والرقاق مثل كتاب ابن المبارك، فأراد البخاري رحمته الله أن يجمع الفنون الأربعة في كتاب، ويجرده لما حكم له العلماء بالصحة قبل البخاري وفي زمانه، ويجرده للحديث المرفوع المسند، وما فيه من الآثار، وغيرها إنما جاء تبعًا، لا بأصالة؛ ولهذا سمى كتابه: الجامع الصحيح المسند». وقد قسّم البخاري صحيحه إلى كتب، اشتملت على عامة أبواب الفقه، وزاد عليها كتبًا أخرى، فكان كتابه بذلك جامعًا، وليس مقصورًا على السنن. وتختلف عدد كتب وأبواب صحيح البخاري من رواية إلى أخرى، لكنها في معظم الروايات متقاربة.

فمن هذه الكتب التي زادها البخاري عن مسائل الفقه:

كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب المرضى، كتاب الطب، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب فرض الخمس، كتاب الأحكام، كتاب التمني، كتاب التعبير، كتاب اللباس، كتاب الأدب، كتاب الاستئذان، كتاب الدعاء، كتاب الرقائق، كتاب بدء الخلق، كتاب الأنبياء خلق آدم وذريته، كتاب المناقب، كتاب مبعث النبي ﷺ، كتاب المغازي، كتاب تفسير القرآن، كتاب القدر، كتاب الأسماء، كتاب الصفات.

(١) «شرح تراجم أبواب البخاري» (ص ٧).

وأنت واجد أن كل أبواب ينتظمها موضوع واحد جعلها كتاباً يضم معنى هذه الأبواب، وقد بدأ بـ «كتاب بدء الوحي» ثم ذكر بعده كتاب «الإيمان» ثم «العلم» وهكذا..

وقدم «بدء الوحي» - كما يقول البلقيني - لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عرف الإيمان والعلوم^(١).

وعدد كتبه (٩٧) كتاباً، وعدد أبوابه (٣٩٣١) باباً، وفي بعض أبوابه هذه توجد الأحاديث المتصلة المسندة الصحيحة الكثيرة، وفي بعضها حديث واحد، وفي بعضها ما لا يوجد فيه أحاديث أصلاً، وكأن البخاري لم يجد في مثل هذه الأبواب أحاديث على شرطه فيها فتركه هكذا عسى أن يتيسر له حديث فيما بعد، أو ربما يشير إلى أنه لم يصح فيه حديث.

٥- تراجم البخاري في صحيحه:

ترجم البخاري على أحاديثه بتراجم فقهية، وهذه التراجم مما اشتهر بها البخاري، حتى قيل: «فقه البخاري في تراجمه».

قال أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام قال: «شهدت عدة مشايخ يقولون: حوّل البخاري تراجم جامعه - أي بيّضها - بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين»^(٢).

وقال العيني: «فقه البخاري في تراجمه، له محملان:

أحدهما: أن مسائل الفقه المختارة عنده تظهر من تراجمه.

وثانيهما: أن ذكاء يظهر من تراجمه، والبخاري سابق الغايات في وضع التراجم، فإنه قد تحيرت العقلاء فيها.

(١) ينظر: «هدى الساري» (ص ٤٧١).

(٢) السابق (ص ١٣).

وأسهل التراجم تراجم الترمذي، وتراجم أبي داود أعلى من تراجم الترمذي، واقتفى النسائي في تراجمه أثر شيخه البخاري، وبعض تراجمهما متحدة حرفاً حرفاً، . . وما وضع مسلم بنفسه التراجم^(١).

قال الحافظ^(٢): «ولنذكر ضابطاً يشمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي: ظاهرة وخفية:

أما الظاهرة: فهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها . . . وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب.

وأما الخفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق، وهذا الموضع هو معظم ما يُشكّل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه، وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان. وكثيراً ما يفعل هذا حيث يذكر الحديث المفسّر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً.

٦- بيان تقطيعه للحديث وفائدة إعادته:

قال ابن حجر^(٣): «قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي - في جزء له سماه «جواب المتعنت» - : اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسنادٍ آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ نذكرها، والله أعلم بممراده منها ثم سرد ثمانية معانٍ لا يتسع المقام لذكرها هنا».

(١) ينظر: «العرف الشذي» (١/ ٣٥).

(٢) «هدي الساري» (ص/ ١٣).

(٣) السابق (ص/ ١٥).

ثم قال: «وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى؛ فذلك لأنه إن كان المتن قصيرًا أو مرتبطًا ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعدًا فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، كأن يورده عن شيخ سوى الذي أخرجه عنه قبل ذلك، أو يورده في موضع موصولًا وفي موضع معلقًا، ويورده تارة تامًا، وتارة مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جملٍ متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة في باب مستقل فرارًا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه».

٧- شرط الإمام البخاري في «صحيحه»:

قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي^(١):

«اعلم أن البخاري وغيره لم يُنقل عن واحدٍ منهم أنه قال: شرطت أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يُعرف ذلك من سَبَرِ كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجلٍ منهم»، ثم ذكر أربعة شروطٍ اشترطها البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ وهي:

«الأول: أن يُخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور.

«الثاني: من غير اختلاف بين الثقات الأثبات.

«الثالث: أن يكون إسناده متصلاً غير مقطوع.

«الرابع: إن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسنٌ، وإن لم يكن إلا راوٍ واحدٍ وصحَّ الطريق إليه كفى».

وقد لخص ابن حجر الشروط التي ذكرها الحازمي فقال^(٢): «إن شرط

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص ١٧).

(٢) «هدي الساري» (ص ١٠).

الصَّحِيحُ أَنْ يَكُونَ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلًا ، وَأَنْ يَكُونَ رَاوِيَهُ مُسَلِّمًا ، صَادِقًا ، غَيْرَ مُدْلَسٍ ، وَلَا مُخْتَلِطٍ ، مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْعَدَالَةِ ، ضَابِطًا ، مُحَفِّظًا ، سَلِيمَ الذَّهْنِ ، قَلِيلَ الْوَهْمِ ، سَلِيمَ الْإِعْتِقَادِ .

ثُمَّ قَالَ : «وَكَلَامُ الْحَازِمِيِّ هَذَا هُوَ فِي حَقِّ الْمَكْثَرِينَ ، كَأَصْحَابِ كُلِّ مِنَ الزُّهْرِيِّ وَنَافِعٍ وَالْأَعْمَشِ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمْ ، أَمَّا غَيْرُ الْمَكْثَرِينَ فَإِنَّمَا اعْتَمَدَ الشَّيْخَانِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِمْ عَلَى الثَّقَةِ وَالْعَدَالَةِ وَقَلَّةِ الْخَطَأِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَوِيَ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فَأَخْرَجَا عَنْهُ مَا تَفَرَّدَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَقْوِ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ أَخْرَجَا لَهُ مَا شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ» .

وَكَانَ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ فِي «الْجَامِعِ» اشْتِرَاطُ الْمَعَاصِرَةِ ، وَتَحَقُّقُ اللَّقَاءِ بَيْنَ الرَّاويِ وَشَيْخِهِ إِذَا رَوَى عَنْهُ بِالْعِنْعِنَةِ .

٨- عدد أحاديث صحيح البخاري^(١) :

عدد أحاديثه عند ابن الصَّلَاحِ والنَّوَوِيِّ مع المَكْرَرَاتِ : (٧٢٧٥) حديثًا ، وبِحَذْفِ المَكْرَرَاتِ (٤٠٠٠) حديثًا .

وِيرَى الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيَّ أَنَّ عِدَدَ أَحَادِيثِ الْبُخَارِيِّ (٧٣٩٧) حَدِيثًا .

وَقَدْ بَلَغَتْ أَحَادِيثُ الْبُخَارِيِّ بِالْمَكْرَرِ سِوَى الْمَعْلَقَاتِ وَالْمَتَابَعَاتِ (٧٥٩٣) حَدِيثًا حَسَبَ تَرْقِيمِ مُحَمَّدٍ فَوْادَ عَبْدِ الْبَاقِي لِأَحَادِيثِ الْبُخَارِيِّ .

وَفِي الْبُخَارِيِّ أَحَادِيثٌ مَعْلُوقَةٌ وَجَمَلَتِهَا (١٣٤١) ، وَعِدَدُ أَحَادِيثِ الْبُخَارِيِّ الْمَتَّصِلَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَكْرَرَاتِ قَرَابَةُ أَرْبَعَةِ آلَافٍ .

(١) لِلشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَمَوِيِّ رِسَالَةٌ عُنْوَانُهَا : «عِدَدُ أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» تَحْقِيقُ د . أَحْمَدُ فَارَسُ السُّلُومِ ، ذَكَرَ فِيهَا عِدَدُ أَحَادِيثِ الصَّحِيحِ ، وَمِنْ هَذَا الْجُزْءِ أُخِذَ عِنْدَهُ فَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُونَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ كَابْنِ الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ .

٩- رواية الجامع الصحيح^(١):

اهتمَّ المحدثون بسماع صحيح البخاري وإملائه، فكثُر رواته، ونذكر فيما يلي رواية صحيح البخاري: إبراهيم بن معقل التَّسْفِي (ت ٢٩٥هـ)، وحماد بن شاکر النسوي (ت ٣١٠هـ)، ومحمَّد بن يوسف بن مَطَر الفَرَبْرِي^(٢) (ت ٣٢٠هـ) سمع «الجامع» من البخاري مرتين، ورواه عنه خلق. والحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠هـ).

قَالَ الذهبي: «وآخر من روى عنه صحيحه منصور بن محمد البزدوي (ت ٣٢٩هـ)، وآخر من زعم أنه سمع منه أبو ظهير عبد الله بن فارس البلخي^(٣) سنة ست وأربعين وثلاثمائة»^(٤).

١٠- نسخ «صحيح البخاري»^(٥):

لا ريب أنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كتب جامعَه الصحيح بخط يده، وكان يقرأه ويسمعه الجمع الغفير من التلاميذ الذين أخذوه عنه كاملاً، ثم طابقوه بعد الانتهاء

(١) ينظر: «روايات الجامع الصحيح ونسخه»، للدكتور جمعة فتحي عبد الحليم.
(٢) الفربري: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَالرَّاءِ مَعًا ثُمَّ مُوحِدَةً سَاكِنَةً ثُمَّ رَاءَ ثَانِيَةً مَكْسُورَةً وَيُقَالُ: يَكْسُرُ أَوَّلُهُ أَيْضًا نِسْبَةً إِلَى فَرْبَرٍ: بَلَدٌ عَلَى طَرَفِ جِيحُونَ مِمَّا يَلِي بَخَارَى. «توضيح المشتبه» (٧٠/٧).
وقال الذهبي: «بكسر الفاء وفتحها، حكى الوجهين القاضي عياض، وابن قرقول، والحازمي وقال: الفتح أشهر، وأما ابن ماكولا، فما ذكر غير الفتح». «سير أعلام النبلاء» (١٢/١٥).
(٣) قال ابن حجر: «وما أعتقد صحة قوله في السماع من البخاري، فإن كان صادقاً فهو خاتمة أصحابه في الدنيا، وما كنت أعتقد أن أحداً بقي بعد المحاملي ممن يروي عنه، فالله أعلم». «لسان الميزان» (٣/٣٢٥).
(٤) ينظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (٢٣/٢).
(٥) ينظر: كتاب «روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري دراسة وتحليل» للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد.

على نُسخته ، حتى غدت نُسخهم من أصل نسخة البخاري ، ثم نقل هؤلاء نسخة الكتاب تلاميذهم الذين قاموا بمقابلة نُسخهم على نُسخ تلاميذ البخاري ، وهكذا . . حتى تواترت نسبة الكتاب ، وانتشر وفشا بين التلاميذ ، وكثرت نُسخه التي على كلٍّ منها إسنادٌ يتصل بالبخاري ، وكُتبت عليه الشروحات ، وتطابقت جميع نُسخه بفضل الله ، أما الاختلافات اليسيرة في الألفاظ فهي تعد عاملُ زيادة في الموثوقية ؛ ذلك أنها تؤكد أنَّ النقل قد تعدد من مصادر مختلفة وصولاً إلى الإمام البخاري . .

ثم إنَّ نسخة الإمام الفريبي -تلميذ البخاري- قد اشتهرت ، فشاع النقل عنها ، لا لكون النقل محصوراً بها ، فقد نُقل صحيح البخاري بطرق أخرى ، وهذا الإمام الخطابي (ت ٣٨٨هـ) يقول في شرحه لصحيح البخاري «أعلام الحديث» إنَّه سمع معظم الكتاب من خلف بن محمد الخيام عن إبراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥هـ) تلميذ البخاري الذي سمع الكتاب منه ؛ أي : من طريق آخر غير الفريبي ، وكذلك كان الأمر عند المتقدمين ، فقد شاع بينهم سماع الصحيح وروايته من طرق مختلفة غير تلك المشهورة اليوم ، وتطابقت رواياتهم للصحيح مع تلك النسخة .

وتوجدُ إلى الآن كثيرٌ من نسخ «صحيح البخاري» المخطوطة في مختلف مكتبات المخطوطات في العالم ، وتجدُ أن كلَّ نسخة مخطوطة في مكتبات المخطوطات في العالم العربي والإسلامي أو في الشرق أو في الغرب - متطابقة مع غيرها من النسخ المخطوطة ؛ لأن الرواة في كل عصرٍ كانوا يكتبون صحيح البخاري ويطابقونه بالنسخ المصححة المتقنة ، ثم يروونه عن مشايخهم بأسانيد متصلة إلى الإمام البخاري نفسه .

ويذكرُ الدكتور محمود مصري في بحثٍ له^(١) : أن أقدم مخطوطٍ للبخاري موجودٌ في دار الكتب القطرية (وزارة التربية) ويعودُ تاريخه للعام ٢٦٥ هـ . . .

(١) مقدمٌ إلى مؤتمر المخطوطات الألفية . . . مكتبة الاسكندرية عام ٢٠٠٤ م .

ومخطوط آخر موجود في كليات سيلبي أوك وهو من مجموع مخطوطات المستشرق منجانا ويعود تاريخه الى سنة ٣٩٠ هـ^(١)، بالإضافة إلى مخطوط آخر في دار الكتب في صوفيا يعود تاريخه لسنة ٤٠٧ هـ، ومخطوط آخر في الخزنة العامة في الرباط يحتوي على الاجزاء من ٢-٥ ويعود تاريخه لسنة ٤٩٢ هـ.

ومن أشهر مخطوطات الكتاب التي وصلتنا في عصرنا الحديث نسخة الحافظ أبي علي الصديقي (ت ٥١٤ هـ) التي كتبها من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود، مقروءة على أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعليها خطه، وقد كانت عند العلامة الطاهر بن عاشور استعارها من مكتبة طبرق في ليبيا.

وكذلك نسخة الإمام الحافظ شرف الدين أبي الحسين علي بن أحمد اليونيني المعروف بالبعلي، الحنبلي (ت ٧٠١ هـ)، وقد قابلها بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت، وذلك بحضرة الإمام اللغوي النحوي ابن مالك صاحب الألفية (ت ٦٧٢ هـ).

وهكذا لو رحنا نعدد نسخ الصحيح المنتشرة في مكتبات المخطوطات في العالم، وقربها من عصر تأليف الصحيح، وكثرة روايتها وثقتهم ومقابلتهم نسخهم على النسخ الكبيرة المعتمدة لطال المقام جداً، ويكفيك أن تذهب إلى إحدى المكتبات التي تشتمل على المخطوطات، وتسأل عن صحيح البخاري لتقف على المئات منها، بأسانيدھا الصحيحة إلى الإمام البخاري نفسه، وقد أحال «الفهرس الشامل»^(٢) على (٢٣٢٧) موضعاً في مكتبات العالم المختلفة توجد به مخطوطات هذا الكتاب.

(١) ينظر: «تاريخ التراث» فؤاد سزكين (١/ ٢٢٨).

(٢) ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه» (١/ ٤٩٣ - ٥٦٥).

والحاصل : أن تطابقَ روايات «صحيح البخاري» ونُسخه مع تباعد الأقطار واختلاف الأزمنة وتعدد المصادر عن البخاري ؛ لهو خير دليل على تواتر نقل «الصحيح» عنه .

١١- طبعات «صحيح البخاري»^(١) :

طبع الكتاب طبعات كثيرة جدًا ، ومن أفضل نسخه وأتقنها :

- الطبعة الأميرية المسماة بالسلطانية المطبوعة ببولاق ، وهي نادرة ، والموجود منها أصول ، ثم قام بتصويرها أخيراً (محمد زهير الناصر) ، وصورتها دار طوق النجاة في أربعة مجلدات كبار ، وهي متوفرة بالأسواق .

- الطبعة الهندية القديمة (بحاشية السهارنفوري) وهي نسخة قيمة جدًا ، وقد طبعت هذه النسخة حديثاً -ولله الحمد- بتحقيق وعناية الدكتور تقي الدين الندوي في دار البشائر ط ١ ، ١٤٣٢هـ ، في ١٥ عشر مجلدًا .

- ثم طبعة دار ابن الجوزي ، اعتنى به : د . ماهر الفحل ، في خمسة مجلدات . وهناك طبعات أخرى كثيرة جدًا أغلبها تجاري .

١٢- عناية العلماء بصحيح البخاري :

لا ريب أن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله عنايةً بهم بـ «صحيح البخاري» ، فقد حظي الكتاب بعناية العلماء والمؤلفين شرحاً له ، واستنباطاً لأحكامه ، وتكلماً على رجاله ، وبياناً لمشكلات إعرابه ، إلى غير ذلك^(٢) ، فلذلك كثرت شروحه ، ونذكر فيما يأتي بعض الشروح

(١) ينظر : رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها ومختصرات الصحيحين والجمع بينها» .

(٢) وقد استوفى الكلام على بيان جهود العلماء المبذولة في خدمة «صحيح البخاري» الأستاذ محمد عصام الحسيني في كتابه : «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» ، فليُنظر .

المطبوعة^(١) :

- «أعلام الحديث»: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطّابي (ت ٣٨٨هـ).
 - «شرح صحيح البخاري لابن بَطّال»: وهو أبو الحسن عليّ بن خلف المالكي (ت ٤٤٤هـ).
 - «الكواكب الدّراري شرح صحيح البخاري»: لمحمد بن يوسف الكرمانى (ت ٧٨٦هـ).
 - «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»: لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ).
 - «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: للحافظ أحمد بن عليّ بن محمد، ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ).
 - «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: لبدر الدّين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ).
 - «إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري»: لشهاب الدّين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت ٩٢٢هـ).
- وقد اعتنى جماعة من العلماء بتراجم البخاري؛ فمنهم:
- ناصر الدّين، أحمد بن المنير، خطيب الإسكندرية (ت ٦٨٣هـ)، صنّف كتابه المشهور: «المتواري على تراجم البخاري»^(٢).
 - ثم جاء بعده محب الدين ابن رُشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ)، وصنّف كتابه: «ترجمان التراجم»^(٣)، وهو من أجل الكتب في بابه، لكن مؤلفه لم يتمه.

(١) ينظر: رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها...».

(٢) طبع بمكتبة المعلا بالكويت سنة ١٤٠٧هـ.

(٣) منه نسخة في الأسكوريال، وطبع مؤخراً في دار الكتب العلمية ببيروت.

قال الحافظ ابن حجر^(١): «ووقفت على مجلد من كتاب اسمه: «ترجمان التراجم» لأبي عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه».

- ثم القاضي بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، لخص كتاب ابن منير، وزاد على ما فيه أشياء مفيدة، وسمّاه: «مناسبات تراجم البخاري»^(٢).

- ثم الشاه الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، له كتاب: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري»^(٣).

- ثم العلامة عبد الحق الهاشمي (ت ١٣٩٢هـ) في كتابه: «لب اللباب في التراجم والأبواب»^(٤).



(١) «هدي الساري» (ص ١٤).

(٢) طبع بتحقيق: محمد إسحاق السلفي، الناشر: الدار السلفية-الهند، سنة ١٤٠٤هـ.

(٣) طبع في دائرة المعارف العثمانية في الهند-الدكن، سنة ١٤٠١هـ.

(٤) طبع في دار النوادر-دمشق، في ٥ مجلدات، سنة النشر: ١٤٣٢هـ.

«صحيح مسلم»

١- المؤلف^(١):

هو الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، ولد سنة ٢٠٤ هـ وقيل سنة ٢٠٦ هـ انشغل بالحديث، ورحل في طلبه، وجد واجتهد، حتى فاق أقرانه، وشهد له بالفضل معاصروه. قال شيخه محمد بن بشار (بندار): «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى».

وقال أحمد بن سلمة النيسابوري: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما».

وقال عنه ابن عبد البر: «أجمعوا على جلالته وإمامته وعلو مرتبته، وأكبر الدلائل على ذلك كتابه الصحيح الذي لم يوجد كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث».

ومن شيوخه: أحمد بن حنبل، والبخاري، ويحيى بن يحيى التيمي، وإسحاق بن راهوية، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهم كثير.

ومن تلاميذه: أبو حاتم الرازي، وأبو عيسى الترمذي، وابن خزيمة، وأبو عوانة الإسفراييني، ومكي بن عبدان.

ومن أشهر مؤلفاته: الجامع الصحيح، والكنى والأسماء، والطبقات، والتمييز، والمنفردات والوحدان. وقد توفي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في رجب سنة ٢٦١ هـ.

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧).

٢- اسم الكتاب:

اشتهر هذا الكتاب بين العلماء باسم «صحيح مسلم» .
قال ابن الصلاح: «رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَنَفْتُ هَذَا «الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ» مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ مَسْمُوعَةٍ» .
وقال ابن الصلاح أيضاً: «بلغنا عن مكي بن عبدان قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون ما تتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند» يعني مسنده الصحيح ^(١) .

٣- سبب تأليفه:

نصَّ الإمام مسلم على هذا في مقدمته ^(٢) حيث ذكر أن سبب ذلك أمران:
الأول: إجابة لسؤال أحد تلاميذه حيث قال في مقدمته: «ثم إنا - إن شاء الله - مبتدؤون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك» .
الثاني: كثرة ما أُلِّفَ وقُدِّفَ به إلى الناس من الكتب المملوءة بالضعاف والمناكير والواهيات حيث قال في مقدمته: «ولكن من أجل ما أعلمناك من أن نشر القوم الأخبار بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقُدِّفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خَفَّ على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت» .
وقد مكث في تصنيفه، كما قال تلميذه أحمد بن سلمة: «كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة» .

٤- منهجه في كتابه ^(٣):

هو كتاب جامع في أحاديث النبي ﷺ، واقتصر مؤلفه على ما صح، وتجنب

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص ٦٧ - ٦٨) .

(٢) ينظر: «مقدمة صحيح الإمام مسلم» (١ / ٤ - ٧) .

(٣) ينظر: «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» للدكتور محمد طوالة، و«الإمام مسلم بن=

الضعيف، ولا يعتني بذكر الموقوفات، والمقطوعات، وأقوال العلماء، وآرائهم الفقهية. . وإن كان بعض ذا قد يأتي بِقِلَّةٍ لِعِلَّةٍ.

وقد ابتدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه، وطريقته. . ، ثم ذكر مسائل في علوم الحديث، ثم أورد بعد المقدمة كتاب الإيمان ثم الطهارة، فالحيض، فالصلاة، فالمساجد، فصلاة المسافرين، فالجمعة، فالعيدين، فالاستسقاء، فالكسوف، فالجنائز، فالزكاة، فالصيام، فالاعتكاف، فالحج، فالنكاح، فالرضاع، فالطلاق، فاللعان، فالتعق، فالبيوع، فالمساقاة، فالفرائض، فالهبات، فالوصية، فالنذر، فالإيمان، فالقسامة والمحاربين والقصاص والديات، فالحدود، فالأقضية، فاللقطة، فالجهاد والسير، فالإمارة، فالصيد والذبائح، فالأضاحي، فالأشربة، فاللباس والزينة، فالآداب، فالسلام، فالألفاظ من الأدب، فالشعر، فالرؤيا، فالفضائل، ففضائل الصحابة، فالبر والصلة، فالقدر، فالعلم، فالذكر والدعاء، فالتوبة، فصفة المنافقين، فالقيامة، وصفة الجنة والنار، فالفتن وأشرار الساعة، فالزهد والرقائق، فالتفسير.

وهذه أربعة وخمسون كتاباً في عَدِّ محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته، وفي «تحفة الأشراف» اثنان وأربعون كتاباً لدخول بعض الكتب المذكورة هنا في بعض، وهذه الكتب كما ترى تغطي معظم أبواب الدين، فقد اشتملت على أمور العبادات، والمعاملات، والأخلاق، والسيرة، والفضائل، والزهد والرقائق، والجنة والنار، والتفسير. .

وكل كتاب منها تحته أحاديث كثيرة، مفصلة على أبواب، وإن لم يترجم لها، كما فعل بقية أصحاب الكتب الستة، وقد رتبت الأبواب، والأحاديث ترتيباً دقيقاً، وقام بجمع الطرق الكثيرة للحديث في مكان واحد، ويحيل على الألفاظ.

= الحجاج صاحب المسند الصحيح ومحدث الإسلام الكبير» لمشهور بن حسن محمود آل سلمان.

وأما طريقته فقد نص عليها في مقدمة «صحيحه» وهي :

أنه يعتمد إلى ما صح متجنباً التكرار لئلا يكثر، فيشغل عن ضبط القليل، وكذا يشغل عن الاستنباط، ولا يحتاجه عامة الناس بل القليل من الخاصة.

وقال : إنه سيعتمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار؛ إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلّه تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تامّ فلا بد من إعادة الحديث . .

أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن - ثم بين مراده بالأقسام فقال :

«القسم الأول : فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش . . . فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها .

القسم الثاني : أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم . . فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت . . .

القسم الثالث : فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم . .

وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم». .
فيسوق الأحاديث بأسانيده، ويميز الألفاظ، وصيغ الأداء، وتحويل الأسانيد، ويعتني بهذا جدا، ويسوق متون الأحاديث التي يريد، ويحيل عند

التكرار، وقد جعل كتابه الصحيح - كما تقدم - مقسمًا إلى كتب، يندرج تحتها أبواب، يدخل تحتها أحاديث بحسب الحاجة، ومع أنه أخلى الأبواب من التراجم إلا أنه سلسلها تسلسلاً فقهياً مرتباً بترتيب علمي رصين.

وتراه أيضًا: يقدم المنسوخ ثم يعقبه مباشرة بالناسخ، ويشير ويبين بعض العلل أحياناً، ويؤدي كما سمع من غير أدنى تصرف في الإسناد، أو في المتن ولو كان لا يخل بالمعنى... وهكذا سرد أحاديث كتابه كلها.

قال العلامة المعلمي ^(١) **رحمه الله**: «عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدم الأصح فالأصح».

وقال -أيضاً-: «من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدم الأصح فالأصح، فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال، أو خطأ تبينه الرواية المقدمة في ذاك الموضع».

٥- شرطه:

قال ابن الصلاح ^(٢): «شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف، فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته».

٦- عدد أحاديثه:

قال الذهبي ^(٣): «قال أحمد بن سلمة:.. وهو اثنا عشر ألف حديث، قلت [الذهبي]: يعني بالمكرر بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن ربح يعدان

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص ٢٩ و ٢٣٠).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص ٧٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦).

حديثين اتفق لفظهما ، أو اختلف في كلمة» .

وعدها حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي بدون المكرر (٣٠٣٣) .

وفي طبعة خليل مأمون شيحا بالمكرر (٧٤٧٩) وقد قابل كل سند منها بتحفة الأشراف ، ووضع رقمه في التحفة في حاشية الصحيح .

وقد جمع الشيخ مشهور حسن آل سلمان عدد الأحاديث بالمكرر من خلال عدّ محمد فؤاد عبد الباقي فبلغت (٥٧٧٠) حديثاً ، إلا أن الترقيم الذي وضعه محمد فؤاد عبد الباقي هو للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات والشواهد ، وقد تتبّع عددها الشيخ مشهور فبلغت (١٦١٥) حديثاً عدا ثلاثة أحاديث في المقدمة فيكون عدد أحاديث الكتاب بالمكرر ومع الشواهد والمتابعات (٧٣٨٥) حديثاً بدون أحاديث المقدمة وعددها (١٠) أحاديث .

وعلى كل فالعدّ اجتهادي تقديري ، فيختلف من شخص لآخر ، فلو عدّت كما قال الذهبي في تعقيبه على رواية أحمد بن سلمة لاختلف العدد كثيراً^(١) ، والله الموفق .

٧- رواية الكتاب عن مسلم:

لصحيح الإمام مسلم رواية كثيرون والذي وصلنا من طرق كتب الفهارس والأثبات روايته من طريق أربعة من تلاميذه وهم :

١- أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه (ت ٣٠٨هـ) ، ولم يسمع الصحيح كاملاً من الإمام مسلم ، بل إن له فائتاً لم يسمعه ، يقال فيه : أخبرنا إبراهيم عن مسلم ، وذلك الفوت في كتاب الحج وفي أول الوصايا وفي أحاديث الإمارة والخلافة ، وهذا الفوت الأخير هو أكبرها ، حيث يبلغ نحو ثمان عشرة

(١) ينظر : «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (ص/ ١٠٨-١١٤) ، و«الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند الصحيح ومحدث الإسلام الكبير» (ص ١٩٤) .

ورقة، كما قال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم».

٢- أبو محمد أحمد بن علي القلانسي.

٣- مكّي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري (ت ٣٢٥هـ).

٤- أبو حامد بن الشرقي أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري (ت ٣٢٥هـ).

ورواه عن ابن سفيان في **المشرق**: الجلوديّ (ت ٣٦٨هـ)، والكسائي (ت ٣٨٥هـ) ومن يتفرع منهما.

ورواه عن ابن ماهان في **المغرب** عن أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر عن القلانسي عن مسلم.

قال ابن الصلاح^(١): «هذا الكتاب مع شهرته التامة صارت روايته بإسناد متصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم». وقال النووي^(٢):

«صحيح مسلم **رحمَهُ اللهُ** في نهاية من الشهرة، وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم، فقد انحصرت طريقه عنده في هذه البلدان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم، ويروي في بلاد المغرب -مع ذلك- عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم، ورواه عن ابن سفيان جماعة منهم الجلودي، وعن الجلودي جماعة منهم الفارسي، وعنه جماعة منهم الفراوي، وعنه خلائق منهم منصور، وعنه خلائق منهم شيخنا أبو إسحاق».

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص ١٠٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١١٦).

٨- نسخ الكتاب الخطية:

صحيح الإمام مسلم، لا يقل شهرةً وانتشاراً عن صحيح الإمام البخاري، كما قال المستشرق بروكلمان^(١): «صحيح مسلم يكاد يضاهي صحيح البخاري في كثرة مخطوطاته ووجودها في أكثر المكتبات».

وتوجد في مكتبات العالم من هذا «الصحيح» نسخ خطية عديدة جداً، فتكاد أن لا تخلو منه مكتبة أو دار للكتب، وهذه النسخ تتفاوت في تاريخ نسخها، وفي نفاستها وجودتها.

وفي مكتبة القرويين بفاس إلى الآن نسخة منه نفيسة جداً، هي نسخة ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، التي قابلها مراراً، وسمع فيها وأسمع، بحيث يعد أعظم أصل موجود من «صحيح مسلم» في إفريقية، وعليه بخط ابن خير أنه عارضه بأصول ثلاثة معارضة بنسخة الحافظ أبي علي الغساني الجباني (ت ٤٩٨هـ)^(٢).

وقد أحال في «الفهرس الشامل للتراث العربي»^(٣) على (٥٣٢) موضعاً في مكتبات العالم المختلفة توجد به مخطوطات هذا الكتاب.

٩- طبعات «صحيح مسلم»^(٤):

وقد طبع الكتاب طبعات كثيرة، ومن أفضل نسخه وأتقنها:

- الطبعة التركية (العامة) المفردة في أربعة مجلدات كبار^(٥).

(١) «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ١٨٠).

(٢) ينظر: «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح» (١/ ٣٧٥-٣٧٦).

(٣) (١/ ٥٧٤-٥٩٠).

(٤) ينظر: رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها».

(٥) وكان طبعها في تركيا في الأستانة بدار الطباعة العامة عام ١٣٣٤هـ، وهي طبعة مضبوطة بالشكل في نهاية كل جزء تصحيح للأخطاء إن وجدت، ولو بالحركات. وقد صورتها عدة دور منها (دار الفكر، دار الجيل، دار الكتب العلمية...).

- ثم الطبعة التي بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمته الله سنة ١٣٧٤ هـ، بالقاهرة، في خمس مجلدات^(١).

وهناك طبعات أخرى حديثة كثيرة جدًا أغلبها تجاري.

١٠- عناية العلماء بصحيح مسلم:

لقد اعتنى العلماء بصحيح الإمام مسلم شرحًا واختصارًا وترجمة لرجاله وبيانًا لمبهماتة و... الخ.

ومن أهم شروح مسلم^(٢) ما يأتي:

- «المعلم في شرح مسلم»، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري المالكي (ت ٥٣٦ هـ).

- «إكمال المعلم بفوائد شرح صحيح مسلم»، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ).

- «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) طبع عدة طبعات من أمثلها طبعة دار المعرفة، تحقيق: خليل مأمون شيحا في ١٠ مجلدات.

- «المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم»، لأبي العباس القرطبي (ت ٦٥٦ هـ).



= وقامت دار المنهاج، ودار طوق النجاة أخيرًا بتصويرها تصويرًا عالي الجودة وقد اعتنى بها الأستاذ محمد زهير الناصر، في ٤ مجلدات كبار.

(١) جعل الخامس للهارس المتنوعة، وهي طبعة مشهورة، عوّل عليها أهل العلم منذ طبعت، ولا زالت إلى الآن تصور وتنتشر، وقد اعتمد الناشرون والمحققون ترقيمه لصحيح مسلم فلا يخالفونه، والطبعة على ما فيها من مميزات، عليها ملحوظات كثيرة، ليس هاهنا بيانها.

(٢) ينظر: رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها...».

«صحيح ابن خزيمة»

١- المؤلف^(١):

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر، الحافظ الحجّة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبو بكر السُّلَمي، النيسابوري الشافعي، صاحب التصانيف، أحد أبرز علماء الحديث.

ولد سنة ٢٢٣ هـ بنيسابور، ونشأ في أسرة علم، رحل كثيرًا إلى طلب العلم، وتلمذ على أيدي كبار المُحَدِّثِينَ في عصره، وعُني في حديثه بالحديث والفقه، حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، رحل إلى الشام، والعراق، ومصر، والجزيرة. قال عنه الحافظ أبو علي النيسابوري: «لم أرَ أحدًا مثل ابن خزيمة». قال الذهبي: «يقول مثل هذا وقد رأى النسائي». وقال الدارقطني: «كان إمامًا ثبّتًا، معدوم النّظير». وقال ابن حبان: «ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السُّنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها، حتى كأن السُّنن كلها بين عينيه إلا ابن خزيمة فقط». وصلت مصنفاته إلى ١٤٠ مصنفًا، منها: التوحيد وإثبات صفة الرب؛ مختصر المختصر المسمى صحيح ابن خزيمة.

قال الذهبي: «وضبط وفاته في ثاني ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاث مائة، عاش تسعًا وثمانين سنة».

٢- اسم كتابه، ومنزلته:

اشتهر الكتاب بهذا الاسم - «صحيح ابن خزيمة» - بين العلماء مع أن اسمه على الصحيح: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ».

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣٦٥ - ٣٨٣).

ويظهر من هذا العنوان أن هذا الكتاب مختصر من كتاب آخر وهذا هو الواقع، فإن ابن خزيمة رحمته الله اختصر هذا الصحيح من كتاب اسمه «المسند الكبير».

وقد أشار ابن خزيمة إلى ذلك الاختصار عدة مرات في ثنايا كتابه هذا وفي غيره، فمن ذلك قوله في المقدمة: «كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم».

وقال -أيضاً-: «وسأبين هذه المسألة بتمامها في كتاب الصلاة في «المسند الكبير» لا المختصر».

ولـ «صحيح ابن خزيمة» مكانة رفيعة بين كتب الحديث، وأهمية هذا الكتاب تظهر من خلال صحة أحاديثه ومكانة مؤلفه العلمية وجلالته في العلوم الإسلامية. ويعتبر صحيح ابن خزيمة من أصح الكتب بعد الصحيحين للبخاري ومسلم.

قال السيوطي^(١): «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريره، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد».

وقال المناوي^(٢): «فأصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين؛ ابن خزيمة فابن حبان فالحاكم».

٣- منهجه في كتابه^(٣):

- اشترط ابن خزيمة رحمته الله في كتابه ألا يُخرَج إلا الحديث الصحيح، وقد نص على ذلك في عنوان كتابه حيث قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى».

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٩).

(٢) «فيض القدير» (١/ ٣٥).

(٣) ينظر: مقدمة الشيخ محمد مصطفى الأعظمي لتحقيقه «صحيح ابن خزيمة» (١٦/ ٢٦)، و«تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره» (ص ١٥٠-١٥١).

وينبغي أن يتنبه إلى أن الكتاب ليس كالصحيحين بحيث يقال : إن كل ما فيه صحيح ؛ بل فيه الصحيح والحسن والضعيف ، إلا أن نسبة الضعيف ضئيلة جدًا ، إذا ما قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة .

- رتبته على الكتب والأبواب فبدأه بكتاب الوضوء ثم كتاب الصلاة . . . وهكذا .

ثم يورد تحت كل كتاب مجموعة من الأبواب ، يقول : باب كذا . . . وتارة يقول : أبواب كذا .

- يورد الأحاديث مسندة منه إلى رسول الله ﷺ ، وإذا كان للحديث أكثر من طريق يذكرها .

- يعقب على الحديث - غالبًا - بالكلام على سنده ومتنه ، ويعتني بضبط الألفاظ ومخالفة كل راوٍ لآخر في لفظه ، وغالبًا ما يبدأ كلامه بقوله : قال أبو بكر .
- كثيرًا ما يذكر الراجح عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المحدثين كالبخاري وأبي داود وغيرهما .

وقد يتكلم على الحديث من الناحية الفقهية المصحوبة بالترجيح والموازنة بين الروايات وبيان عللها في نحو من أربع صفحات .

- يعلق على كثير من الأحاديث ، إما يفسر فيها لفظًا غريبًا ، أو يوضح معنى مستغلًا ، أو يرفع إشكالًا ، أو يزيل إبهامًا ، أو يجمع بين روايتين ظاهرهما التعارض ، أو يذكر اسم رجل بتمامه إذا ذكر في الإسناد بالكنية أو اللقب ، أو ذكر اسمه دون نسبه .

- يتكلم في بعض الرجال جرحًا وتعديلًا ، ويرد رواية المدلس إذا كانت بالنعنة ممن لا يحتمل تدليسهم عنده ، وكذا رواية بعض الضعفاء المختلطين وإن كانت من الاختلاط .

- وينص كذلك على عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم ، وبيانه لعلل

الأحاديث الخفية على اختلاف أنواع هذه العلل، إما لسقط في الإسناد غير ظاهر، أو لقلب في المتن أو السند، أو غير ذلك من أنواع العلل.

- **ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ** : الإشارة إلى أوهام الثقات أن ذكر حديثاً رواه عن شيخه بندار محمد بن بشار - وهو ثقة حافظ -، ومحمد بن بشار، رواه عن يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر في الغسل يوم الجمعة، ثم قال: «لا أعلم أحداً تابع بنداراً في هذا، والجواد قد يفتري في بعض الأوقات».

فهو بهذا يشير إلى أن الثقة قد يهمل، وإنما قال هذا لأجل إن هذا الحديث روي على غير هذا الوجه.

- **ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ** : إزالته للمشكل ورفع له للتعارض: ما ذكره بقوله: «باب ذكر أبواب ليلة القدر والتأليف بين الأخبار المأثورة عن النبي ﷺ، فيها ما يحسب كثير من حملة العلم ممن لا يفهم صناعة العلم أنها متهاثرة متنافية، وليس كذلك هي عندنا بحمد الله ونعمته، بل هي مختلفة الألفاظ متفقة المعنى على ما سنبينه إن شاء الله».

ثم أخذ **رَحِمَهُ اللهُ** في ذكر الأخبار الواردة في ليلة القدر، فرجح أولاً أنها ليست في جميع العام، كما ظنه بعض العلماء، بل هي في رمضان، ثم أخذ يقرر أنها في العشر الأواخر من رمضان، ثم انتقل إلى ترجيح أنها في الوتر من العشر الأواخر من رمضان لا في الشفع.

ثم رجع أن الأخبار غير متعارضة وأن الصواب فيها أنها تنتقل من ليلة إلى أخرى في الوتر من العشر الأواخر، وأنها جائز أن تكون في عام ليلة إحدى وعشرين، وفي عام آخر ليلة تسع وعشرين.

- **ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ** : إزالته لالتباس اسم راو باسم راو آخر، وذكره اسم الرجل بتمامه إن ذكر في الإسناد بكنية أو لقب أو نحو ذلك.

- ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ : ردُّه لرواية المدلسين .
 - ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ : نصُّه على عدم سماع بعض الرواة من آخرين .
 - ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ : بيانه للعلل الخفية في الأحاديث .
- وقد بلغ عدد الأحاديث في كتابه (٣٠٧٩) حديثاً .

٤- أشهر طباعته:

طبع باسم : «صحيح ابن خزيمة»، بتحقيق : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، وبمراجعة الألباني ، وصدر عن المكتب الإسلامي في أربعة مجلدات ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

ثم أعاد الناشر : زهير الشاويش طباعته ، فطبعه في مجلدين سنة ١٤٢٤ هـ .

ثم طبعته دار الميمان بتحقيق : الدكتور ماهر الفحل ، في ٦ مجلدات ، ط ١ : ١٤٣٠ هـ ، ثم طبعته دار التأسيس في ٤ مجلدات ، ط ١ : ١٤٣٥ هـ . وأفضل طباعته طبعة دار الميمان .



«صحيح ابن حبان»

١- المؤلف^(١):

محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، الإمام، العلامة، الحافظ، المجود، شيخ خراسان، المحدث، المؤرخ، صاحب الكتب المشهورة.

سمع النسائي، والحسن بن سفيان، وأبا يعلى الموصلي، وحدث عنه: ابن منده، وأبو عبد الله الحاكم، وطائفة. ولي قضاء سمرقند، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالنجوم، والطب، وفنون العلم. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة نبيلاً فهماً». وقال الحاكم: «كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه».

كان كثير التصنيف، ومن مصنفاته: تاريخ الثقات؛ علل أوهام المؤرخين؛ مناقب الشافعي؛ المسند الصحيح؛ الأنواع والتقاسيم؛ الصحابة؛ التابعين؛ أسامي من يُعرف بالكنى؛ المعجم؛ كتاب المجروحين وغيرها.

وقد توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٣٥٤هـ) في شهر شوال بسجستان بمدينة بُست.

٢- اسم كتابه، ومنزلته:

اشتهر هذا الكتاب عند أهل العلم من الحفاظ والمحدثين باسم: «صحيح ابن حبان»، وسبب ذلك هو أن ابن حبان اشترط فيه الصحيح، واسمه الكامل هو كما سَمَّاه به مؤلفه في عنوان الكتاب من النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية، إذ

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩٢/١٦).

جاء فيه : «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها» .

وقد عدَّ العلماء «صحيح ابن حبان» من كتب الصحاح الذي يأتي بعد «صحيح ابن خزيمة» من حيث رتبة أحاديثه وصحتها .

قال السيوطي^(١) :

«إنَّ أصحابهم صحيحًا ابن خزيمة، ثمَّ ابن حبان، ثمَّ الحاكم فينبغي أن يقال : أصحابها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثمَّ ابن خزيمة وابن حبان، أو الحاكم، ثمَّ ابن حبان والحاكم ثمَّ ابن خزيمة فقط، ثمَّ ابن حبان، ثمَّ الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين، ولم أر من تعرض لذلك» .

قال الأمير علاء الدين الفارسي (ت ٧٣٩هـ) الذي رتب صحيح ابن حبان على أبواب الفقه : «إنه من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية» .

وقال السخاوي^(٢) : «قال الحازمي : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وقال ابن كثير : قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خيرٌ من «المستدرک» بكثير وأنظف أسانيدًا ومتونًا» .

وقال الشيخ أحمد بن محمد بن شاكر - في مقدمة الجزء الذي حققه من صحيح ابن حبان - : «صحيح ابن حبان كتاب نفيس جليل القدر، وعظيم الفائدة، حرره مؤلفه أدق تحرير، وجوّده أحسن تجويد، وحقق أسانيده ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، وما أظنه أخلَّ بشيء مما التزم إلا ما يخطيء فيه البشر وما لا يخلو منه محقق» .

(١) «البحر الذي زخر» (٢/ ٦٦١ - ٦٦٢) .

(٢) «فتح المغيث» (١/ ٣٣) .

٣- منهجه في كتابه^(١):

شرط ابن حبان في كتابه ومنزلته:

لقد ذكر ابن حبان رحمته الله شرطه في كتابه «التقاسيم والأنواع» في مقدمة الكتاب فقال^(٢): «وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإننا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس، احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس، لم نحتج به». قال رحمته الله في بيان منهجه: «... فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين،

وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية:

فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع).

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع).

(١) ينظر: «تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره» (ص ١٥٤-١٥٦).

(٢) «مقدمة الإحسان» (١/ ١٥١).

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها (وتدور على ثمانين نوعاً).

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها (وتدور على خمسين نوعاً).

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها (وتدور على خمسين نوعاً).

ثم قال: «فجميع أنواع السنن أربع مائة نوع على حسب ما ذكرناها».

وقال في آخر الكتاب: «فهذا آخر أنواع السنن، قد فصلناها على حسب ما أصَلَّنا الكتاب عليه من تقاسيمها، وليس في الأنواع التي ذكرناها من أول الكتاب إلى آخره نوع يستقصى؛ لأنَّا لو ذكرنا كل نوع بما فيه من السنن، لصار الكتاب أكثره معاداً»، إلى أن قال: «وكشفنا عما أُشْكل من ألفاظها، وفصلنا عما يجب أن يوقف على معانيها على حسب ما سهل الله ويسره وله الحمد على ذلك».

أما طريقة ترتيبه فقد وصفها السيوطي بقوله: «صحيح ابن حبان ترتيبه مَخْتَرَعٌ

ليس على الأبواب، وليس على المسانيد، ولهذا سَمَّاه: التقاسيم والأنواع».

ويعتبر صحيح ابن حبان موسوعة كبيرة في الفقه على طريقة أهل الحديث، حيث تَوَجَّ كل حديثٍ بعنوانٍ يتضمن المعنى الذي استنبطه من نص الحديث الذي يدرجه تحته، ثم يعقب على كثير من الأحاديث بتعليقات نفيسة، بعضها في الكلام على الرجال وبعضها تفسير دقيق للمعنى، وبعضها في رفع الإشكال المتوهم في الخبر، أو التعارض بين خبر وآخر، وغير ذلك من النفائس والطرائف.

وقد بلغ عدد الأحاديث في كتابه (٧٤٩١) حديثاً.

وقد طبع الكتاب عدَّة طبعات، بوضع مؤلفه، وكذا بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، وسَمَّاه: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وقام الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) بإخراج زوائد «صحيح ابن حبان» على الصحيحين في كتاب سماه «موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان» وهو مطبوع.

«المنتقى» لابن الجارود

١- المؤلف^(١):

أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري الحافظ المجاور بمكة .
وُلِدَ بنيسابور ، وكان من أئمة الأثر . سمع من : أبي سعيد الأشج والحسن بن
محمد الزعفراني ، علي بن خشرم ، ومحمود بن آدم .

وحدث عنه : أبو حامد بن الشرقي ، ومحمد بن نافع الخزاعي المكي ،
ودعلاج بن أحمد السجزي ، وأبو القاسم الطبراني ، ومحمد بن جبريل الهجيني ،
وآخرون . أثنى عليه الحاكم والناس . توفّي سنة ٣٠٧ هـ مجاوراً بمكة .

٢- اسم الكتاب، ومرتبته^(٢):

اشتهر الكتاب لدى العلماء بـ «المنتقى» اختصاراً ، وسماه ابن خير : «المنتقى
في السنن المسندة»^(٣) ، وسمّاه الذهبي^(٤) : «المنتقى في السنن» ، ووصّفه فقال :
«مجلد واحد في الأحكام» ، وسماه الكتاني^(٥) : «المنتقى من السنن المسندة عن
رسول الله ﷺ» ، وقال : معنى «المنتقى» ؛ أي : المختار ، ووردت تسمية الكتاب
في إحدى مخطوطاته القديمة : «المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا

(١) ينظر : «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٢٤٠) .

(٢) ينظر : «الإمام الحافظ ابن الجارود وكتابه «المنتقى»» ، لـ محمد بن عبد الكريم بن عبيد ، بحث
منشور في مجلة الدرعية : العددان ١٨ / ١٩ ، جمادى الآخرة - رمضان ١٤١١ هـ / سبتمبر -
ديسمبر ٢٠٠٢ م .

(٣) «فهرست ابن خير» (١٢٢) .

(٤) «السير» (١٤ / ٢٣٩) .

(٥) «الرسالة المستطرفة» (٢٥) .

المصطفى^(١)، ولعلَّ أقرب هذه العناوين ما ذكره ابن خير، وما عدا ذلك فهو اختصارٌ لاسمه، أو وصفه لمادة الكتاب.

وقد اهتمَّ العلماء بكتاب «المنتقى» اهتمامًا كبيرًا، فقد نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن عبد البر وغيره سُمي كتاب «المنتقى» صحيحًا^(٢). وقال ابن حزم في كتاب «مراتب الديانة»: «أولَى الكتب الصحيحان، ثم «صحيح ابن السكن»، و«المنتقى»؛ لابن الجارود، و«المنتقى»؛ لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي». وقال ابن عبد الهادي^(٣): «كتاب «المنتقى» في مجلد، في السنن، وهو نظيف الأسانيد».

وقال الذهبي^(٤): «لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدًا، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهد النقاد».

٣- منهجه في كتابه^(٥):

- حاول المصنف في إيرادهِ للأحاديث أن تشتمل متونها على زيادات لم يُوردها مَنْ صَنَّف في الصحيح قبله مع اشتراكه معهم في رواية تلك الأحاديث، وهذا معنى آخر للانتقاء، هو الذي جعل شَرَّاح الأحاديث يعتمدون على كتاب «المنتقى» في توجيه بعض الأحاديث.

- يُعَدُّ كتاب «المنتقى» مستخرجًا على «صحيح ابن خزيمة»، ومن ثم فإن

(١) هذه النسخة بالمكتبة السعيدية تحت رقم: ٨٤ / ١. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي وعلومه)» (٣ / ١٦٠٠).

وكذا ظهر اسم الكتاب في أوَّل طبعة له في مطبعة حيدر آباد بالهند سنة ١٣١٥ هـ. ينظر: «معجم المطبوعات العربية» (١ / ٦١).

(٢) «إتحاف المهرة» (١ / ١٥٩).

(٣) «طبقات علماء الحديث» (٢ / ٩٦٤).

(٤) «السير» (١٤ / ٢٣٩).

(٥) ينظر: «الإمام الحافظ ابن الجارود وكتابه «المنتقى»».

منهجه يكاد أن يتفق مع منهج ابن خزيمة في «الصحيح».

قال الحافظ بن حجر: «وهو في التحقيق مستخرج على «صحيح ابن خزيمة» باختصار».

وقال محدث الهند الشيخ عبد العزيز الدهلوي (ت ١٣٢١هـ): «وكأن هذا الكتاب - يعني: «المنتقى» - مستخرج على «صحيح ابن خزيمة»، ولكن اكتفى فيه بذكر الأصول من أحاديث الصحيح، ولذا سماه المنتقى».

ويعني: في أصول الأحاديث التي زادها على الشيخين البخاري ومسلم، أمّا زياداته في أثناء المتون فكثيرة.

- رتب أحاديث الكتاب على أبواب الفقه، وبهذه الطريقة يستطيع طالب الفقه الوصول إلى مَبْتَغاه دون عناء.

- ساق جميع أحاديث الكتاب بسنده حتى يصل الإسناد إلى النبي ﷺ.

- إذا كان للحديث متابعات أو شواهد أتى بها، وهذه الطريقة يستفيد منها المحدثون للدلالة على قوّة الحديث المتابع وللترجيح عند التعارض وفوائد أخرى.

- اهتمامه بذكر علل الحديث إذا كان المقام يقتضي ذلك، فيشير إلى اختلاف النّقل في الحديث، أو تفرّد بعضهم، ونحو ذلك.

- بعد أن يذكر الحديث ربما يذكر أقوال بعض أئمة الجرح والتعديل في بعض رواته؛ لبيان أنهم ثقات عدول.

- اعتناؤه بمصدر الرواية وبيان ألفاظها عند اختلاف الرواة فيها، فيقول: حدثنا ابن المقرئ، وعبد الله بن هاشم، ومحمود بن آدم، والحديث لابن المقرئ، وهذا هو صنيع الإمام مسلم رحمّه الله في «صحيحه»، أشار إلى ذلك ابن الصلاح رحمّه الله.

- توضيحه اسم الراوي عقب الحديث إن ظنّ اشتباهه بآخر.

١- اهتمامه بتوضيح (المُدْرَج) في حديث رسول الله ﷺ حتى لا يلتبس الأمر فيه فيُظَنُّ أنه مرفوع .

- أن ابن الجارود لم يُعَنَّ في كتابه بذكر أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، بل اكتفى بذكر الأحاديث المرفوعة ، وبيان علل بعضها ، واختلاف الرواة في بعض طرقها وألفاظها .

تبلغ أحاديث الكتاب إجمالاً (١١١٤) حديثاً ، وفق التفصيل الآتي :

• بلغ عدد الأحاديث الصحيحة (٩٣٤) حديثاً .

• الأحاديث الحسنة لذاتها (٨٤) حديثاً .

• الأحاديث الحسنة لغيرها (٩٦) حديثاً .

وقد خلا الكتاب من الأحاديث الضعيفة جداً ، وهذه الميزة تجعل الكتاب يحتلُّ مرتبة عالية في مصافِّ الكتب المصنَّفة في الصحيح ؛ كـ «صحيح ابن خزيمة» ، وابن حبان^(١) .



(١) وقد طبع «المنتقى» عدة طبعات ، منها : ط . دار القلم بتحقيق : خليل الميس . وط : مؤسسة الكتب الثقافية تحقيق : عبد الله البارودي . وط : دار الكتب العلمية تحقيق : مسعد السعدني ؛ وذكر في مقدمته أن عدد أحاديثه الضعيفة بلغت (٦٢) حديثاً ، وسمى تخريجه : إتحاف أهل التقى بتخريج أحاديث المنتقى . ولأبي إسحق الحويني كتاب «غوث المكذوب في تخريج منتقى ابن الجارود» طبع بدار الكتاب العربي في مجلدين . وطبعته دار التأصيل على نسخة خطية .

ومن الجهود على الكتاب : «الحافظ ابن الجارود وزوائد منتقاه على الأصول الستة» ، للدكتور مقبل بن مريشيد الحربي ، الناشر : مكتبة أضواء السلف - الرياض - السعودية .

«الأحاديث المختارة» للضيء المقدسي

١- المؤلف^(١):

محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور، الشيخ الإمام الحافظ القدوة المحقق المجود الحجة بقية السلف ضياء الدين أبو عبد الله السعدي المقدسي الجماعلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي صاحب التصانيف والرحلة الواسعة.

ولد سنة (٥٦٩هـ) بالدير المبارك وهو أحد الأحياء العريقة في مدينة دمشق، وتقع من جهة جبل قاسيون.

نشأ منذ صغره على طلب الحديث، فقد سمع وهو ابن سبع من العديد من المحدثين، ولم يزل ملازماً للعلم والرواية والتأليف إلى أن مات.

سمع من أبي المعالي بن صابر، وأبي جعفر الصيدلاني، والقاسم بن أبي المطهر الصيدلاني، وأبي الفرج ابن الجوزي، أبي المظفر ابن السمعاني.

روى عنه خلق كثير، منهم: ابن نقطة، وابن النجار، وسيف الدين ابن المجد، وابن الأزهر الصريفي، وزكي الدين البرزالي. توفي سنة (٦٤٣هـ) بدمشق.

٢- اسم الكتاب، ومرتبته^(٢):

اختلف العلماء في تسمية كتابه؛ فمنهم من سَمَّاه: «المختارة» كالحافظ السيوطي في «الجامع الكبير»، و«الدر المنثور» وغيرهما، وكذلك سماه ابن كثير والسخاوي.

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/١٢٦).

(٢) ينظر: «الضيء المقدسي وجهوده في علم الحديث» حسناء بكري أحمد نجار (ص ١٦٢).

وسمَّاه الذهبي، والصفدي، وغيرهما: «الأحاديث المختارة» وجاء مثبتاً على بعض الأجزاء التي وصلت إلى محقق النسخة المطبوعة بخط المؤلف مثل أجزاء مسند أنس بن مالك، والأجزاء ٥٢، ٥٣، ٥٤ وغيرها من الأجزاء. ولقد ذكرها ابن مفلح بهذا الاسم، إذ قال: «والأحاديث المختارة، وهي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين خرجها من مسموعاته». ولعل هذه التسمية هي الصواب، والله الموفق.

وتعد مصنفات الضياء^(١) ومنها «المختارة» ثروة علمية زاخرة لها مكانتها وقيمتها، فقد اشتهر الضياء المقدسي بغزارة التصنيف فكثيراً ما أثنى العلماء على مصنفاته، قال الحافظ الذهبي^(٢): «انفع الناس بتصانيفه والمحدثون بكتبه». وقال ابن كثير^(٣): «ألف كتباً مفيدة كثيرة الفوائد».

وقال الكتاني^(٤): «وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وفي «اللآلئ» ذكر الزركشي في تخريج الراعي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان».

٢- منهجه في كتابه^(٥):

- لقد ألف الضياء كتابه على نمط فريد تميز على التصانيف المتقدمة عنه^(٦)،

(١) وقد ذكرت المصادر أن مصنفاته بلغت ١٢٣ مصنفًا، بلغ عدد المطبوع منها ١٦ مصنفًا، والمخطوط ٥٧ مصنفًا والمفقود ٥٠ مصنفًا. ينظر: مقدمة تحقيق النسخة المطبوعة من كتاب «الأحاديث المختارة».

(٢) «العبر في خبر من غبر» (٣/ ٢٤٨).

(٣) «البداية والنهاية» (١٣/ ١٧٠).

(٤) «الرسالة المستطرفة» (ص/ ٢٤).

(٥) ينظر: «الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث» لـ حسناء بكري أحمد نجار، رسالة دكتوراه، بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

(٦) توفي الضياء رَحِمَهُ اللهُ قبل أن يتم كتابه، ومجموع ما أخرجه منه هو ٨٦ جزءاً حديثياً تبدأ=

فكتابه لا يعد من كتب المسانيد، ولا من كتب الجوامع، وليس من كتب السنن، ولا من كتب المستخرجات، ولا من كتب المستدركات.

- تميز كتاب المختارة بمجموعة من الخصائص منها:

• يتفق المختار مع المسند في الترتيب، ويختلف معه في اشتراط إخراج الصحيح.

• يلتقي مع الجامع والسنن في المضمون، ويختلف في الترتيب، كما أن السنن تختص بالمرفوع، أما هو فقد يحتوي على الموقوف أيضًا.

- قدم لكتابه بمقدمة وجيزة بين فيها مضمون الكتاب، وشرطه فيه، فقال بعد البسملة: «فهذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم إلا أنني ربما ذكرت ما أورده البخاري معلقًا، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد، لها علة، فتذكر لبيان علتها».

- ساق جميع أحاديث الكتاب بسنده حتى يصل الإسناد إلى النبي ﷺ.

- طريقته في رواية الحديث هي أن يترجم لاسم الصحابي صاحب المسند الذي سيروي أحاديث فيه، فيقول مثلاً «أحاديث خليفة رسول الله أبي بكر عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن لؤي القرشي، أبو بكر الصديق التيمي رضي الله عنه...».

= بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة، وجاءت في ١٥ جزءًا حديثيًا، ثم من يبدأ اسمه بحرف «الألف» من الصحابة إلى من يبدأ اسمه بحرف «العين». وآخر ما أخرج منه مسند أنس بن مالك حيث أخرجه الضياء مستقلاً في مجلد واحد، وبتريقيم مستقل عن باقي المختارات، يبدأ بالجزء الأول، وينتهي بالجزء رقم ١٣. وعليه فإنه بعد أن انتهى من تصنيف مسانيد العشرة المبشرين بالجنة في الجزء ١٥. بدأ بتريقيم الأجزاء مستثنياً مسند أنس. ولقد كتب ذلك بخط الحافظ الضياء رحمته الله على عدة أجزاء من الكتاب. ينظر: «الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث» (ص/١٦٩).

- قد يروي الحديث من طرق عدة، أو يشير إلى متابعتها وشواهداها، حتى إذا انتهى من ذلك بدأ بتخريج تلك الطرق مجتمعة، أو يعزو كل رواية على حدة، ثم يبين عللها إن وجدت، ويعلق على روايتها إن احتاج الأمر، وينشر خلال ذلك الكثير من الفوائد مفتتحاً إياه بقوله «قلت» ويختتمها بقوله «والله أعلم».
- إذا انتهى من رواية الحديث بدأ بحديث آخر، وكتب بينهما كلمة «آخر» وهي تدل على متن جديد ضمن رواية صاحب الترجمة نفسه^(١).



(١) وقد طبع الموجود من الكتاب بتحقيق: الدكتور عبد الملك بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١٣.

وقد اعتنى الحافظ الذهبي بكتاب المختارة، فانتهى منه كتاباً سماه «المنتقى من المختارة» سمعه الحافظ ابن حجر، وذكره في كتابه «المجمع المؤسس» (١/٢٩٣)، ويبدو أنه مفقود.

■ المطلب الثاني: «السنن»:

كتب السنن: هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه.

قال الكتاني^(١): «كتب السنن التي تعرف في اصطلاحهم بالكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً».

وأشهر كتب السنن: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وهو جامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه. ويطلق على هذه السنن: السنن الأربعة.

* * *

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص/ ٣٢).

«سنن أبي داود»

١- المؤلف^(١):

هو: سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو، الأزدي أبو داود، السجستاني.

الإمام، العلم، إمام الأئمة في الحديث. أحد أصحاب كتب الحديث الستة المشهورة.

وُلد أبو داود بسجستان سنة (٢٠٢هـ)، ورحل في طلب علم الحديث إلى الشام ومصر والجزيرة العربية، والعراق وخراسان، وغير ذلك.

روى عن: القعنبی، وأحمد، ويحيى، وابن المديني، وكثيرين غيرهم، وروى عنه: الترمذي، وابنه أبو بكر، وأبو عوانة، وطائفة. قال إبراهيم الحربي عنه: «ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود الحديد». وقال ابن حبان: «أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً». جمع وصنّف ودافع عن السنن. له مصنفات عديدة منها السنن، والمراسيل، والزهد، والبعث، وغيرها.

توفي أبو داود بالبصرة يوم الجمعة، السادس عشر من شوال، سنة (٢٧٥هـ)، عن ثلاثٍ وسبعين سنةً.

٢- اسم الكتاب، وسبب تأليفه:

لم يختلف أهل العلم في تسمية كتاب أبي داود هذا بـ «السنن»؛ لأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفسه قد سمّاه بذلك في «رسالته إلى أهل مكة».

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٠٣).

قال أبو داود في الرسالة: «فإنكم سألتكم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن»^(١).

وفي موضع آخر يقول: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير»^(٢).

ولم يذكر لنا الإمام أبو داود رحمه الله في مقدمة كتابه «السنن» أو في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه السبب الباعث لتصنيف كتابه، ويبدو أنه رغب في تصنيف كتاب جامع في أحاديث الأحكام الفقهية المسندة على سبيل الاستقصاء. فقد ألفه في وقت مبكر، وعني بتأليفه وترتيبه عناية بالغة، وأعاد النظر فيه مرات متعددة.

٣- منهجه في كتابه^(٣):

لقد بين أبو داود بنفسه التعريف بكتابه ومنهجه فيه في رسالته المشهورة بعنوان «رسالة أبي داود إلى أهل مكة»، ونذكر من ذلك ما يأتي:

- أن كتابه أصل في أحاديث الأحكام، لم يخلطه بأحاديث الزهد والرقاق وفضائل الأعمال.

قال أبو داود في «رسالته لأهل مكة»: «وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجها».

وقال ابن القيم^(٤): «لما كان كتاب السنن لأبي داود رحمه الله من الإسلام

(١) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص ٢٢).

(٢) السابق (ص ٢٩).

(٣) ينظر: «الإمام أبو داود وكتابه السنن» لكاتب هذه السطور.

(٤) «تهذيب السنن» (٨/١).

بالموضع الذي خصه الله، بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء.

- أنه يذكر في الباب أصح ما وقف عليه .

قال أبو داود في «رسالته لأهل مكة»: «فَإِنَّكُمْ سَأَلْتُمْ أَنْ أَذْكَرَ لَكُمْ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِي كِتَابِ السَّنَنِ أَهِيَ أَصَحُّ مَا عَرَفْتُ فِي الْبَابِ وَوَقَفْتُ عَلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُمْ؟ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ كَذَلِكَ كُلُّهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ رَوَى مِنْ وَجْهَيْنِ صَحِيحَيْنِ، فَأَحَدُهُمَا أَقْوَمُ إِسْنَادًا، وَالْآخَرُ صَاحِبُهُ أَقْدَمُ فِي الْحِفْظِ، فَرُبَّمَا كَتَبْتُ ذَلِكَ وَلَا أَرَى فِي كِتَابِي مِنْ هَذَا عَشْرَةَ أَحَادِيثَ».

وقال أبو بكر بن داسة سمعت أبا داود يقول: «كُتِبَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، انْتَخَبْتُ مِنْهَا مَا ضَمَمْتَهُ هَذَا الْكِتَابُ، يَعْنِي كِتَابَ السَّنَنِ، جَمَعْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَثَمَانِمِائَةَ حَدِيثٍ، ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ وَمَا يَشْبَهُهُ وَيُقَارِبُهُ»^(١).

- أنه لم يرو في كتابه عن راو متروك عنده .

قال أبو داود في «رسالته لأهل مكة»: «وَلَيْسَ فِي كِتَابِ السَّنَنِ الَّذِي صَنَفْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَتْرُوكٍ الْحَدِيثُ شَيْءٌ».

قال ابن رجب في شرحه قوله ذلك^(٢): «ومراده أن لم يخرج لمتروك الحديث عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن قد قيل: إنه متروك، ومن قد قيل: إنه متهم بالكذب».

- أنه يقلل أحاديث أبواب «السنن» عموماً، ولا يكتب إلا حديثاً أو اثنين

غالبًا .

(١) ينظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣٦٥).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٣).

- أنه يُعيد الحديث من وجهين أو ثلاثة، بسبب زيادة كلام فيه، بل كلمة واحدة.

- أنه يختصر الحديث لِيُفهم موضعُ الفقه منه.

قال أبو داود: «ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته».

- أنه يحتجُّ بالمرسل إذا لم تكن غير المراسيل، ولم يوجد مسندٌ، مع أن المرسل ليس مثل المتصل في القوة، وهو بذلك يتابع العلماء قبله الذين كانوا يحتجُّون بالمراسيل.

- أنه إن روى حديثاً منكراً يُبين أنه منكر، وأنه ليس على نحوه في الباب غيره.

- أن ما فيه وهنٌ شديد يبيّنه، وما سكت عنه فهو صالح، وبعضه أصحُّ من بعض.

وينبه على أنه لا ينبغي الاعتماد على سكوت أبي داود في سننه على بعض الأحاديث؛ لأنه قد يسكت على حديث ضعيف جداً، وضعفه ظاهر، ولأجل ذلك لم يبيّنه.

قال النووي^(١): «واعلم أنه وقع في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يُبيّنها، مع أنها مُتفقٌ على ضَعْفها عند المحدثين: كالمرسل والمنقطع، وروايته عن مجهول: كشيخ ورجلٍ ونحوه. فقد يقال: إن هذا مخالف لقوله: ما كان فيه وهن شديد بَيِّنته!

وجوابه: أنه لما كان ضعف هذا النوع ظاهراً، استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه».

وقال ابن حجر^(٢): «فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم،

(١) «الإيجاز في شرح سنن أبي داود» (ص ٤٧).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (١/٤٣٩).

ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو غريب فيتوقف فيه؟

ولاسيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر، وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه، وصدقه الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين بالعنونة، والأسانيد التي فيها من أبهت أسماءهم، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود؛ لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحويرث ويحيى بن العلاء وغيرهم...

وأما الأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إبهام، ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة... فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته، لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه.

٤- شرطه فيه، ودرجة أحاديثه^(١):

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر^(٢): «وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: «بذل المجهود في ختم سنن أبي داود»، للحافظ السخاوي، تحقيق الدكتور بدر العماش، الناشر: مؤسسة الرسالة. و«أبو داود حياته وسننه»، للدكتور محمد لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي-بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص/١٣-١٦).

الأول: صحيح، وهو جنس ما في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهم - أصحاب السنن - وقد حكى أبو عبد الله بن منده: إن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

الثالث: أحاديث أخرجوها للضدّة في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة، فإن قيل: لما أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم، فالجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة.

الثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة.

الثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء.

أما عن عدد أحاديث كتابه:

فقد قال أبو داود في «رسالته»: «وَلَعَلَّ عَدَدَ الَّذِي فِي كِتَابِي مِنَ الْأَحَادِيثِ قَدَرُ أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَثَمَانِمِائَةِ حَدِيثٍ، وَنَحْوِ سِتِّمِائَةِ حَدِيثٍ مِنَ الْمَرَاثِيلِ»^(١).

وقال السيوطي: «عدة أحاديث كتاب أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث»^(٢).

وقد جمع أبو داود في كتابه هذا عدداً كبيراً من أحاديث رسول الله ﷺ، وقد بلغت أحاديثه في رواية اللؤلؤي وهي المطبوعة المشهورة (٥٢٧٤) حديثاً^(٣)،

(١) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص ٣٢).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٠).

(٣) حسب ترقيم محيي الدين عبد الحميد في طبعته، ووافقه شعيب الأرنؤوط في طبعته، وكذلك في طبعة عصام هادي، وأيضاً تقي الدين الندوي في تحقيقه لـ «بذل المجهود»، وجاء عدد=

وكتابه السنن صنفه وانتقاه من خمسمائة ألف حديث .

٥- رواياته، ونسخه، وأشهر طبعاته^(١) :

روي كتاب «السنن» لأبي داود من طرق كثيرة، ومن أشهر الرواة الذين ذكرهم العلماء^(٢)، هم :

- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري (ت ٣٣٣هـ).
 - وأبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة التَّمَّار البصري (ت ٣٤٦هـ).
 - وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ).
 - وأبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت ٣٢٨هـ).
- قال الشاه عبد العزيز الدهلوي: «رواية (اللؤلؤي) مشهورة في المشرق، ورواية (ابن داسة) مروجة في المغرب، وأحدهما يقارب الآخر، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان»^(٣).
- وقد بلغ عدد نسخه الخطية في مكتبات العالم (١٦٢) نسخة^(٤).

= الأحاديث في طبعة التأصيل حسب ترقيمهم (٥١٨٥) حديثاً، وفي طبعة عوامة (٥٢٣٢) حديثاً.

- (١) ينظر: «الإمام أبو داود وكتابه السنن» لكاتب هذه السطور.
 - (٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٧٥)، «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٦٠)، «السير» (١٣/ ٢٠٥).
 - (٣) ينظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص/ ٢١٠).
- ويذكر هنا أنَّ المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ قد جمع في كتابه «تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف» أطراف أحاديث «سنن أبي داود» من الروايات الأربعة وهي روايات: اللؤلؤي، وابن داسة، وابن العبد، وابن الأعرابي.
- (٤) كما في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه» (٢/ ٩٠٩).

٦- أشهر طبعاته^(١):

طبع في القاهرة عام (١٣٥٤هـ) وعام (١٣٦٩هـ) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد صورت طبعته بعد ذلك في بيروت عدة مرات، وهي في أربعة مجلدات.

ثم طبع بتحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بالي، الناشر: دار الرسالة العالمية، في ٧ مجلدات.

ثم طبع بتحقيق: عصام موسى هادي، الناشر: دار الصديق، ط ١، ١٤٣٤، في مجلد واحد كبير، وهي طبعة ضبطها وقابلها على تسع نسخ خطية.

٧- عناية العلماء به:

اعتنى العلماء بهذا الكتاب كما اعتنوا بغيره من الكتب الستة وغيرها إلا أننا نجد أن عنايتهم به فاقت غيره من السنن، فجاء بعد مرتبة الصحيحين في العناية خاصة عند المشتغلين بالفقه لما حواه هذا الكتاب من السنن والأحاديث الصحيحة والحسنة، واختصروه وعلّقوا عليه، كما ترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة.

هذا ومن أهم شروحه:

- «معالم السنن»، لأبي سليمان حمّد بن محمد بن ابراهيم الخطابي (ت ٣٨٨هـ)^(٢).

- «شرح سنن أبي داود» لأحمد بن حسين بن علي بن رسلان الشافعي

(١) ينظر: رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها...».

(٢) قام بطبعه العلامة محمد راغب الطباخ الحلبي رَحِمَهُ اللهُ فِي المطبعة العلمية سنة (١٣٥١هـ)، ثم صوّر في بيروت وطبع عدة طبعات، ثم طبع بتحقيق: سعد بن نجدة عمر وآخر، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، عدد الأجزاء: ٤.

(ت ٨٤٤هـ) ^(١).

- «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»، للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) ^(٢).

- «فتح الودود على سنن أبي داود»، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٩هـ) ^(٣).

- «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، للشيخ شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ) ^(٤).

* * *

(١) طبع مؤخرًا؛ حققه: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، الناشر: دار الفلاح، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، عدد الأجزاء: ٢٠ (الأخير فهارس).

(٢) طبع بتحقيق د. محمد إسحاق إبراهيم، في ٥ مجلدات، ثم طبع مرة أخرى بتحقيق: محمد شريف، الناشر: دار ابن حزم - بيروت في ٣ مجلدات.

(٣) طبع بتحقيق: محمد زكي الخولي، الناشر: مكتبة لينة، ومكتبة أضواء المنار، سنة النشر: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، في ٤ مجلدات.

(٤) طبع في الهند قديمًا طبعة متقنة، ومعه سنن أبي داود، (ط. الهند ٤ج)، وطبع أيضًا بتحقيق: يوسف الحاج أحمد، الناشر: دار الفيحاء دمشق - دار السلام الرياض، عدد الأجزاء: ١٤ في ٧ مجلدات، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

سنن «جامع» الترمذي

١- المؤلف^(١):

محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى. الإمام الحافظ العلم المحدث الجليل، ولد في سنة (٢٠٩هـ)، ورحل في طلب العلم، فذهب إلى خراسان والعراق ومكة والمدينة؛ وروى عن خلق، منهم: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري. وحدث عنه: أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي، وأحمد بن يوسف النسفي، وأسد بن حمدويه النسفي، والحسين بن يوسف الفريزي، وحماد بن شاكر الوراق وغيرهم. قال أبو سعد الإدريسي: «الترمذي: أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب «الجامع» والتواريخ والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ». وقال ابن كثير: الترمذي: «أحد أئمة الحديث في زمانه، وله المصنّفات المشهورة، منها «الجامع»، و«الشمائل»، و«أسماء الصحابة»، وغير ذلك، وكتاب «الجامع» أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء». توفي سنة (٢٧٩هـ).

٢- اسم الكتاب، وسبب تأليفه:

قال المباركفوري^(٢): «قال صاحب كشف الظنون: قد اشتهر جامع الترمذي بالنسبة إلى مؤلفه، فيقال: جامع الترمذي، وقال - أيضًا - : لقد أطلق الحاكم والخطيب عليه الجامع الصحيح، ويقال له أيضًا: سنن الترمذي».

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧١)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٧١).

(٢) «تحفة الأحوذى» المقدمة (١/ ١٧٩ - ١٨١).

وسمَّاه ابن خير الإشبيلي^(١): «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل». وهذا الاسم مطابق لمضمون الكتاب، وهكذا ورد في مخطوطتين قديمتين كتبت إحداهما قبل سنة: ٤٧٩هـ، والثانية في سنة: ٥٨٩هـ. وهذا العنوان شرح لمضمون كتاب أبي عيسى.

وأما عن **سبب تأليفه** فقد بيَّن ذلك بقوله^(٢): «وإنما حَمَلْنَا على ما بَيَّنَّا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث؛ لأنَّا سألنا عن ذلك فلم نفعله زَمَانًا، ثم فعلناه؛ لما رجونا فيه من منفعة الناس؛ لأنَّا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يُسَبِّقُوا إليه، فمنهم هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووکیع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنَّفوا فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله تعالى لما نفع الله المسلمين به، فهُم القدوة فيما صنَّفوا».

٣- منهجه فيه، وطريقة ترتيبه:

جرت عادته في كتابه أن يسير على المنهج الآتي:

- يُعنون لكتب الجامع بقوله «أبواب الطهارة»، و«أبواب الصلاة» ونحو ذلك.

- يترجم كل باب على حدة، بحسب معاني وأحكام الأحاديث التي يذكرها في الباب، وكثيرًا ما يُعنون بنص حديث يورده في ذلك الباب.

- يورد أحاديث الباب بأسانيده، مراعيًا الاختصار في عدد الأحاديث التي يذكرها في الباب، فقد لا يكون في الباب إلا الحديث، أو الحديثان، فيكثر عنده

(١) «فهرست ابن خير» (ص ١٥٦).

(٢) «العلل الصغیر» (ص ٢٣٠).

لذلك التبويب، الذي يفيد في تجلية فقه الحديث.

- بعد ذكره لحديث الباب، يُشير إلى ما ورد في الباب من أحاديث لها تعلقٌ بترجمة الباب، سواء كانت شواهد للفظ الحديث، أو معناه، أو نحو ذلك.
- يحكم على حديث الباب بما يراه لائقًا بحاله من صحة، أو حسن، أو غرابة، أو بأحد الأحكام المركبة من هذه المصطلحات، أو بعضها.
- يُبين عند حكمه على الحديث، في الغالب جانب التفرد في رواية الحديث المذكور في الباب، ونوع تفرده، ومن تفرد به من الرواة.
- يعتني ببيان علل الأحاديث إن وُجدت فيها علة، فيفيض حينًا في بيان وجه التعليل، ويختصر أحيانًا، مقتصرًا على الإشارة إليها دون تفصيل.
- يذكر بعد حكمه على الحديث مذاهب أهل العلم من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم من الأئمة، وآراءهم في مسائل الباب - على وجه مختصر - جامعًا في ذلك بين الفقه والحديث، والرأي والأثر.
- هذه طريقته في الغالب، وقد يقدم ويؤخر.
- وقد رتب كتابه على الأبواب، وجعله جامعًا شتملاً على أحاديث الأحكام والعقائد، والآداب، والتفسير، والفضائل، والمناقب.
- واختتم مُصنّفه بكتاب «العلل» الذي جمع فيه فوائد وقواعد حديثية هامة.

٤- شرطه في كتابه، ودرجة أحاديثه، وعددها:

سبق الكلام عن شيء من هذا إبان الحديث عن شرط البخاري، وعند شرط أبي داود، ونذكر هنا قول الحازمي^(١): «... وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفًا أو مطلعته من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد

(١) «شروط الأئمة الخمسة» (ص ٥٧).

والمتابعات ، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة . . . » .

وقال أبو الفضل ابن طاهر^(١) : «وأما أبو عيسى الترمذي - رحمه الله تعالى - فكتابه على أربعة أقسام : - قسم صحيح مقطوع به ، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم .

- قسم على شرط الثلاثة كما بينا - أبو داود والترمذي والنسائي .

- وقسم أخرجه للضعف وأبان عن علته ، ولم يغفله .

- وقسم رابع أبان هو عنه فقال : . . . ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء ، وهذا شرط واسع» .

وقال الحافظ ابن رجب^(٢) : «اعلم أن الترمذي خرَّج في كتابه الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، وهو ما نزل به عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف ، والحديث الغريب . . ، والغرائب التي خرَّجها فيها بعض المناكير ، ولا سيما في كتاب الفضائل ؛ ولكنه يبين ذلك غالباً ، ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه خرَّج عن متهم بالكذب - متفق على اتهامه - حديثاً بإسناد منفرد ، إلا أنه قد يخرَّج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده ، وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبي ، نعم قد يخرَّج عن سيئ الحفظ ، وعمن غلب على حديثه الوهن ، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه» .

والحاصل : أن الإمام الترمذي **رَحِمَهُ اللهُ** ميَّز الأحاديث الصحيحة من غيرها كما قال المقدسي^(٣) : «وقد أزاح عن نفسه الكلام ، فإنه شفى في تصنيفه ، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه» .

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص ١٥) .

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١١-٦١٢) .

(٣) «شروط الأئمة الستة» (ص ١٣) .

وعليه فإن **درجة أحاديثه** متفاوتة فهو يشتمل على الأحاديث الصحيحة والحسنة، والضعيفة، والمنكرة. وغالبًا ما يبين الأحاديث المنكرة، ولكن هل فيه حديث موضع؟

نفاه بعضهم وأثبته آخرون، وممن حكم بوضع بعض أحاديثه، ابن الجوزي، وابن تيمية، والذهبي، والألباني، وغيرهم.

أما عن **مرتبه بين كتب السنن**، فمن أهل العلم من يقدمه على سنن أبي داود وسنن النسائي لحسن تبويبه وكثرة فوائده، ومنهم من يؤخره عنهما؛ بيد أن الراجح أنه يتأخر عن سنن النسائي وأبي داود.

قال أبو عيسى الترمذي: «صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب -يعني الجامع- في بيته، فكأنما في بيته نبي يتكلم»^(١).

قال ابن الأثير^(٢): «وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها».

وقال الذهبي^(٣): «في (الجامع) علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل».

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٦٤٩).

(٢) «جامع الأصول» (١/ ١٩٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤).

وأما عدد أحاديثه :

يبلغ عدد أحاديث جامع الترمذي (٣٩٥٦) حديثًا ، حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .

وأما عدد كتبه ؛ فهي حسب طبعة الشيخ أحمد شاكر (٥١) كتابًا .
وعدد أبوابه ؛ فهي حسب طبعة دار الغرب الإسلامي : (٢٢٣١) بابًا .

٥- رواياته، ونسخه، وأشهر طبعاته:

- رواية الجامع^(١) : لجامع الترمذي رواية كثر نكتفي بذكر أشهرهم :
- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي (ت ٣٤٦هـ)^(٢) .
- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود التاجر .
- أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القُرَّاب الهروي (ت ٣٢٤هـ) .
- أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوداري .
- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ)^(٣) .

(١) ينظر: «فهرست ابن الخير» (ص ١١٧-١٢١)، و«فهرست ابن عطية» (ص ٧٠، ١٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٧)، و«الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن» للطباع (ص ١٢٤-١٣٠) .

(٢) وروايته للجامع هي التي عليها طبعاته اليوم، وهي المثبتة المسندة في أغلب كتب المشيخات والأثبات .

ورواية المحبوبي رواها عنه تلميذه الحافظ أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن أبي الجراح الجراحي المروزي (ت ٤١٢هـ)، وقد حملها عنه جماعة من العلماء من أشهرهم الشيخ الإمام أبو الفتح عبد الملك بن أبي قاسم عبد الله الكروخي الهروي (ت ٥٤٨هـ) وقد كتب نسخة متقنة من الجامع بخطه، وحَدَّث بها وقرئت عليه غير مرة ببغداد .

ومن رواية الكروخي انتشر الجامع انتشارًا عظيمًا وسمعه منه خلق كثير من الأئمة وكبار العلماء .

(٣) وروايته فيها أحاديث لا توجد عند غيره من الرواة كما ذكر ذلك القاضي عياض في «الغنية» (ص ١٣٢) .

- أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي .

- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان (ت ٣٤٣هـ) .

وقد بلغ عدد نسخ الخطية في مكتبات العالم (١٧٢) نسخة^(١) .

وأما أشهر طبعات الكتاب^(٢) : فقد طبع سنة ١٣٥٧ هـ بتحقيق وشرح العلامة أحمد شاكر (ط ، الحلبي) ، وهذه الطبعة من أحسن الطبعات لو تمت ، لكن الشيخ **رحمته الله** توفي قبل أن يتمها ، ويبلغ القدر الذي حققه الثمن تقريباً .

ثم طبع سنة ١٤٣١ هـ ، بتحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرون ، ونشرته مؤسسة الرسالة العالمية ، في ٦ مجلدات ، وقد ذكروا أنهم اعتمدوا على ٦ نسخ خطية منها نسخة المحدث أبي الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي ، وتاريخها ٥٤٧ هـ .

ثم طبع بتحقيق : عصام موسى هادي ، الطبعة الثانية ، مضبوطة ومقابلة على ست نسخ خطية ، الناشر : دار الصديق - الجبيل ، السعودية . وهناك طبعات أخرى كثيرة .

٦- عناية العلماء بجامع الترمذي:

قال المباركفوري^(٣) : «اعلم أن لجامع الترمذي شروحاً وتعليقات ومختصرات وعليه مستخرجات» .

وقد اعتنى به العلماء منذ وقت مبكر ، ومن أهم شروحه^(٤) :

- «عارضة الأحوزي شرح سنن الترمذي» ، للقاضي أبي بكر بن العربي

(١) كما في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، الحديث النبوي وعلومه» (٩٠٢ / ٢) .

(٢) وينظر : رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها ومختصرات الصحيحين والجمع بينها» .

(٣) «تحفة الأحوزي» المقدمة (١ / ٣٦٩) .

(٤) ينظر : رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها . . .» .

المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٥٤٣هـ).

- ومن أفضل شروحه: «تحفة الأحوذِي شرح جامع الترمذي»، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

- «قوت المغتذي على جامع الترمذي»، للسيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٩١١هـ)، وهو حاشية نفيسة مختصرة^(٢).

وأما رجاله فقد اُعْتُيَ بهم ضمن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة.



(١) وقد طبع في الهند وهي متقنة في ٥ مجلدات، ثم طبعتها المطبعة السلفية في ١١ مجلدًا، وهي طبعة سقيمة، ثم طبعتها دار الفيحاء - دمشق، ودار السلام - الرياض ودار المنهل ناشرون - دمشق، بتحقيق يوسف الحاج أحمد، في ١٠ مجلدات زائد مجلد للمقدمة، وهي طبعة لا بأس بها.

(٢) وقد طبع ط، المصرية، في مجلد، ثم طبعتها دار النواد طبعة جيدة في ٣ مجلدات بتحقيق: توفيق محمود التكلة، ط ١ سنة النشر: ١٤٣٤هـ

سنن النسائي الصغرى «المجتبى»

١- المؤلف^(١):

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي، ولد سنة (٢١٥هـ)، الحافظ شيخ الإسلام، ناقد الحديث، رحل إلى بغلان ثم إلى نيسابور، ومرو، والحجاز، والجزيرة، والثغور، ثم استوطن مصر واستقر بها. حدث عن: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه، وقتيبة بن سعيد البغلاني، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة، وعمرو بن علي بن بحر الفلاس البصري وغيرهم. وروى عنه: أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، وابن حبان البستي، وأبو بكر بن السني، وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد بن عدي وغيرهم.

قال ابن عدي: «سمعت منصوراً الفقيه، وأحمد بن محمد بن سلمة (أبو جعفر) الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمن النسائي إمام من أئمة المسلمين». قال ابن الأثير: «له كتب كثيرة في الحديث والعلل، وغير ذلك». توفي سنة (٣٠٣هـ).

٢- اسم الكتاب، وسبب تأليفه:

اشتهر كتابه بعدة أسماء لعل أشهرها ما يأتي:

(أ) يسمى «المجتبى» -بالباء- وهو الأشهر؛ لأن النسائي اصطفاه وانتقاه من «السنن الكبرى».

وبهذا سمّاه عدد من الأئمة والعلماء، كأبي علي الغساني، وابن الأثير،

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ١٢٥).

والذهبي وغيرهم^(١).

(ب) ويسمى «السنن الصغرى» تمييزاً له عن «الكبرى».

وسمّاه به عدد من العلماء؛ منهم السيوطي، وابن العماد وغيرهما^(٢).

أمّا عن سبب تأليفه: فقليل: لما فرغ الامام النسائي من تأليف «السنن الكبرى»، سأل بعض الأمراء عن (سننه): أصحيح كله؟ قال: لا.

قال: فاكتب لنا منه الصحيح. فجرد «المجتبى».

قال الذهبي^(٣): «هذا لم يصح، بل المجتنى اختيار ابن السني».

وقال السخاوي^(٤): «في نسبة التجريد إليه نظر؛ لأن المجتبى اختيار ابن السني، ولعله كان بأمره».

هل السنن الصغرى (المجتبى) من اختصار الإمام النسائي أم غيره؟

(أ) أنه من اختصاره، وهو رأي أكثر علماء الحديث، ومنهم ابن الأثير، وابن كثير، والعراقي، والسخاوي وغيرهم^(٥).

(ب) أنه من اختصار تلميذه «أبو بكر ابن السنّي (ت ٣٦٤هـ)»، وهو رأي الذهبي وتبعه جماعة من العلماء^(٦).

(١) ينظر: «فهرست ابن خير» (ص: ١١٢)، و«جامع الأصول» (١/ ١١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

(٢) ينظر: «حسن المحاضرة» (ص: ٣٤٩)، و«شذرات الذهب» (١/ ٢٤٠)، و«الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢).

(٣) «السير» (١٤/ ١٣١).

(٤) «القول المعتبر» (ص ٢١). لكنه رجع عن هذا في كتابه الآخر «بغية الراغب المتمني» ونسبه للنسائي.

(٥) ينظر: «فهرست ابن خير» (ص: ١١٦)، و«جامع الأصول» (١/ ١١٦)، و«بغية الراغب المتمني» (ص: ٥٣).

(٦) ينظر: «السير» (١٤/ ١٣١)، و«طبقات الشافعية للسبكي» (٢/ ٩٦)، و«القول المعتبر» (ص: ٣)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٥٠).

٣- منهجه فيه، وطريقة ترتيبه^(١):

رتَّب كتابه على أبواب الفقه، فبدأ بـ «كتاب الطهارة»، وانتهى بـ «كتاب الأشربة».

قال السخاوي: «ولعمري فكتابه بديعٌ لمن تدبره، وتفهم موضوعه وكرَّره، وكم من جواهرٍ اشتمل عليها، وأزاهر انتعشت الأرواح بالدخول إليها وذلك:

- أنه يفسِّر الغريب أحياناً: -كقوله في حديث الأعرابي الذي بال: «لا ترموه» يعني: «لا تقطعوا عليه» ومرة: «لا تقطعوه»...

- ويعيِّن المهمل: - كقوله فيما رواه من جهة بكر: - وهو بن مُضر-، وقد يذكره - أي المهمل - مع الشك...

- ويسمي المبهم، والمكنى، ويشير للمتفق والمفترق، ونحوه مما يندفع به تعدد الواحد، «كهارون بن أبي وكيع وهو هارون بن عنترة». ولما يزول به اللبس من ذلك، فساق: من طريق ابن المبارك عن أبي جعفر عن أبي سلمان، وقال: (وليس بأبي جعفر الفراء).

- يحرص النسائي في الباب الواحد على إخراج الحديث الصحيح إذا وجده، فإن لم يجد أخرج بعض الأحاديث الضعيفة التي يرى أن رواها المضعفين ممن لم يجمع الأئمة على ضعفهم وترك حديثهم، وربما أخرج الحديث الصحيح ثم أعقبه ببعض الأحاديث الضعيفة وذلك لكون الحديث الضعيف تضمن زيادة لم ترد في الحديث الصحيح. وهو يبين أصح ما في الباب.

- تكراره للحديث، فإنه يكرر الحديث في مواضع متعددة، كما هو الحال عند البخاري. والذي دعاه لذلك كثرة التفرعات والتفصيلات في الباب الواحد في كتابه.

(١) ينظر: «بغية الراغب المتمني» للسخاوي (ص/ ٦٢-٩٠)، و«الإمام النسائي وكتابه المجتبى» (ص/ ٧٥-٨٧).

- يعتني بعلل الأحاديث ونقدها ، ويوجد في كتابه ما لا يوجد في غيره من بيان العلل والتنبيه على أوهام بعض الحفاظ .
- يعتني بنقد الرجال ، وهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف ، بل يبينه .
- أنه يورد أحياناً بعض الأحاديث المتعارضة في الباب الواحد إذا صحت عنده ، وكأنه يشير إلى جواز العمل بهذا وذاك .
- قال الحافظ ابن رُشيد: «كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً ، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل» .

٤- شرطه في كتابه، ودرجة أحاديثه، وعددها:

- وشرطه فيه بيَّنه بقوله: «لما عزمت على جمع كتاب السنن ، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء ، ف وقعت الخيرة على تركهم ، فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم»^(١) .
- وقال ابن رجب مرجحاً له على أبي داود والترمذي فيمن يخرج له : «وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك ، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ، ولا لمن فحش خطؤه وكثر»^(٢) .
- وقال الحافظ ابن حجر^(٣) : «وفي الجملة : فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً» .
- أما عدد أحاديثه : بلغت (٥٧٥٨) حديثاً^(٤) ، أو (٥٧٧٤)

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص / ١٠٤) .

(٢) «شرح علل الترمذي» (١ / ٣٩٨) .

(٣) «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٤٨٤) .

(٤) حسب ترقيم نشرة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عناية : عبد الفتاح أبو غدة / ط ٢ :

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، وقال المعني في الخاتمة : «ملاحظة هامة : يضاف إلى العدد المذكور =

حديثاً^(١)، أو (٥٨٠٣) حديثاً^(٢).

٥- رواياته^(٣)، ونسخه، وأشهر طبعاته:

روى السنن عن مصنفها جماعة، منهم: ابنه عبد الكريم، وأبو بكر أحمد بن إسحاق الدينوري ابن السني، وأبو محمد بن معاوية القرشي الأندلسي ابن الأحمر، وأبو الحسن أحمد بن محمد ابن أبي التمام، وأبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، وغيرهم.

وقد بلغ عدد نسخه الخطية في مكتبات العالم (٩٥) نسخة^(٤).

وأما أشهر طبعاته^(٥):

- طبعة «سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي»، المحقق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الناشر: دار المعرفة.
- الطبعة التي بعناية عبد الفتاح أبو غدة بشرح السيوطي وحاشية السندي، وقد صدر عن دار البشائر الإسلامية - بيروت، ١٤٠٩ هـ.
- طبعة: دار التأصيل - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ.
- طبعة: دار الصديق - السعودية. تحقيق: عصام موسى هادي، على ثلاث عشرة نسخة خطية.

= الأعداد التالية: مكرر ١٢٥، ومكرر ٢٠٧، ومكرر ٥٥٦٤، فيصير عدد جميع الأحاديث والآثار في هذا الكتاب: ٥٧٦١.

(١) حسب ترقيم طبعة دار المعرفة - بيروت.

(٢) حسب ترقيم طبعة دار التأصيل.

(٣) ينظر: «القول المعتبر» (ص: ٢٦)، و«بغية الراغب المتمني» (ص: ٥١).

(٤) كما في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه» (٩٢٠/٢).

(٥) ينظر: رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها...».

٦- عناية العلماء بالسنن الصغرى:

- اعتنى به العلماء كغيره من الكتب الستة، رواية وإسماعاً ونسخاً، وترجموا لرجالهم ضمن رجال الكتب الستة، **ومن أهم شروحه:**
- «زهر الربى على المجتبى» للحافظ جلال الدين السيوطي، وهو مطبوع، والمشهور بـ «حاشية السيوطي على سنن النسائي».
 - شرح أبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي، وهو مطبوع، والمشهور بـ «حاشية السندي على سنن النسائي».
 - «ذخيرة العقبي في شرح المجتبى» للشيخ محمد علي بن آدم الأثيوبي الوَلَّوي، وهو شرح كبير حافل، طبع في (٤٠) مجلد.



«سنن ابن ماجه»

١- المؤلف^(١):

أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه^(٢)، الربعي مولا هم، القزويني، ولد في قزوين سنة (٢٠٩هـ)، الحافظ الكبير الحجة المفسر، رحل في طلب الحديث وسماعه إلى بلدان مختلفة منها خراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها، حدث عن: أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن ربح بن المهاجر التجيبي وغيرهم، وروى عنه: أبو الطيب أحمد بن روح البغدادي، وأبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم المديني، وأبو الحسن علي بن إبراهيم القطان راوي السنن. قال أبو يعلى الخليلي: «ثقة كبير متفق عليه محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ قال وكان عارفاً بهذا الشأن». توفي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في رمضان سنة (٢٧٣هـ).

٢- اسم الكتاب، وسبب تأليفه:

اشتهر اسم كتابه بـ «السنن» منسوباً إلى صاحبه: سنن ابن ماجه، وهكذا سَمَّاه مؤلفه والعلماء من بعده.

أما عن **سبب تأليفه** فلم يذكر المؤلف في كتابه أو نقل عنه شيء في هذا، ويبدو

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧٧).

(٢) والصحيح في «ماجه» أنها لقب لأبيه، وتكتب بالألف في (ابن) لا غير. ينظر: «تاج العروس» (١٠٢/٢).

واختلف في ضبط كلمة «ماجه»؛ فمن العلماء من ضبطها بالهاء الساكنة فقط في الوقف والوصل، ومنهم من ضبطها بتاء التانيث، والصحيح أنها بالهاء الساكنة. ينظر: «وفيات الأعيان» (٤/٢٧٩)، ومقدمة العلامة المعلمي لكتاب «الإكمال» لابن ماكولا (١/٦٠).

أنه صنّفه رغبة في جمع السنن وأحاديث الأحكام كما هو دأب علماء عصره، والله أعلم.

٣- منهجه فيه، وطريقة ترتيبه^(١):

- رتبّه على الأبواب الفقهيّة .
- بدأه بمقدمة في الإيمان والعلم ذكر فيها (٢٤) بابًا، و(٢٦٦) حديثًا، ثم أبواب العبادات ثم أبواب النكاح والطلاق وسائر الأبواب الفقهيّة، وختمه بكتاب الزهد .
- جرده للحديث المرفوع، ونادرًا ما يذكر فيه الآثار على الصحابة أو التابعين .
- لا يكرر الأحاديث في كتابه، ولا يعلّقها إلا في القليل النادر .
- يقدم في الباب الأحاديث القويّة، ويجعل الضعيفة بدرجاتها في خاتمة الباب .
- يقتصر على الحديث الضعيف أو الواهي إذا لم يكن في الباب إلا هو .
- غالب الأحاديث الواهية والساقطة في أبواب الترغيب والترهيب والفضائل ونحو ذلك .
- له تعليقات معدودة على بعض الأحاديث في النقد والتعليل .

٤- شرطه في كتابه، ودرجة أحاديثه، وعددها:

لم يتعرض الإمام ابن ماجه لذكر شرطه في الأسانيد التي أوردها في سننه،

(١) ينظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص/٣٩٧)، و«الإمام ابن ماجه صاحب السنن» للدكتور عبد العزيز عزت، و«الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني .

وكذا لم يكتب مقدمة يوضح فيها منهجه، قال ابن الملقن^(١): «وأما سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السنن الأربعة ضعفاً..»، لكن الإمام أبا زرعة الرازي قال في وصف السنن: «طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه، فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء..».

قال الحافظ الذهبي^(٢): «قد كان ابن ماجه حافظاً صادقاً، واسع العلم، وإنما غرض من رتبة «سننه» ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة -إن صح- فإنما عنى بثلاثين حديثاً: الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة -أي بذاتها- فكثيرة، لعلها نحو الألف». والكتاب يشتمل على:

١- أنواع الحديث الثلاثة: (الصحيح والحسن والضعيف).

٢- يوجد أحاديث واهية ضعيفة جداً.

٣- يوجد أحاديث موضوعة لكنها قليلة، ومن أشهرها الحديث الوارد في فضل قزوين^(٣).

وقد عدّ العلماء كتابه سادس الكتب الستة، ويعد أول من أضافه إلى الخمسة مكملًا به الستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه «أطراف الكتب الستة»، وكذا في «شروط الأئمة الستة» له، ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في كتابه «الكمال في أسماء الرجال».

قال ابن طاهر^(٤): «ولعمري من نظر فيه علم منزلة الرجل: من حسن الترتيب، وغزارة العلم، وقلة الأحاديث، وترك التكرار».

(١) «البدر المنير» (١/٣٠٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧٨-٢٧٩).

(٣) وهو برقم: (٢٧٨٠).

(٤) «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر (ص ٢١).

وقال الحافظ ابن كثير^(١): «ابن ماجه القزويني صاحب السنن . . وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه ، واتباعه للسنن في الأصول والفروع» .

قال ابن حجر^(٢): «وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه : سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول : كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف ، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة انتهى ما وجدته بخطه» . ثم قال ابن حجر : «وحمله على الرجال أولى ، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح» .

يريد ابن حجر أن الضعف يكون في أحد الطرق ، وأن الحديث قد يكون قوياً بشواهده .

أما عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه^(٣) :

فقد احتوى كتابه على مقدمة وعلى (٣٧) كتاباً ، وعلى (١٥٠٠) باباً . وبلغت عدد أحاديثه (٤٣٤١) حديثاً ؛ منها : (٣٠٠٢) حديثاً اشترك معه في تخريجها أصحاب الكتب الخمسة ، وانفرد بتخريج (١٣٢٩) حديثاً ، وهي الزوائد منها (٤٢٨) حديثاً صحيح الإسناد ، و(١٩٩) حديثاً حسن الإسناد ، و(٦١٣) حديثاً ضعيف الإسناد .

ويبقى (٩٩) حديثاً واهية الإسناد ، أو منكراً ، أو مكذوبة .

ولا يوجد حديث مما أخرجه في الأحكام فيه راوٍ متهم بالوضع أو الكذب ؛ وإنما ذلك في الفضائل بلا استثناء .

(١) «البداية والنهاية» (١٤ / ٦٠٨) .

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩ / ٥٣١) .

(٣) ينظر : «منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر» (ص ٣٩٢) .

٥- رواياته^(١)، ونسخه، وأشهر طبعاته:

لسنن ابن ماجه أربع روايات ، وهي :

رواية أبي الحسن علي بن إبراهيم بن القطان القزويني ، وهي أشهر الروايات ، ولم يصلنا من روايات سنن ابن ماجه إلا هذه الرواية .

وله زيادات وتعليقات قليلة ضمن «سنن ابن ماجه» يصدرها بقوله : «قال أبو الحسن»^(٢) .

قال الذهبي^(٣) : «وفي غرضون كتابه أحاديث ، يعلمها صاحبه الحافظ أبو الحسن بن القطان» .

ورواية سليمان بن يزيد القزويني ، ورواية أبي جعفر محمد بن عيسى المطوعي ، ورواية أبي بكر حامد الأبهري .

وقد بلغ عدد نسخة الخطية في مكتبات العالم (١١٤) نسخة^(٤) .

وأما أشهر طبعاته^(٥) :

- طبعة بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي في مجلدين^(٦) .

(١) ينظر : «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣١) .

(٢) ينظر : (رقم/ ٢٢ ، ٨٤ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦١) ، وقد جمعها د . مسفر الدميني في جزء لطيف .

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٩) .

(٤) كما في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، الحديث النبوي وعلومه» (٢/ ٩١٦) .

(٥) ينظر : رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها . . .» .

(٦) طبعت في دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، وصورتها كثير من الدور بعد ذلك ، وهي المشتهرة بين الناس ، وهي متوفرة في كثير من المكتبات .

- ومن أفضل طبعاته التي أشرف عليها : د. أحمد معبد عبد الكريم^(١).
- ثم طبعة بتحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: الرسالة العالمية^(٢).

٦- عناية العلماء بالسنن:

اعتنى العلماء به رواية وإسماعاً ونسخاً كغيره، وترجموا لرجالهم ضمن رجال الكتب الستة، ومن أهم شروحه^(٣):

- «حاشية السيوطي على سنن ابن ماجه»، مطبوع.
- «حاشية السندي على سنن ابن ماجه»، مطبوع^(٤).
- «إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه» لصفاء الضوي أحمد العدوي^(٥).
- «إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه»، لمحمد علي جان باز^(٦).



-
- (١) الناشر: دار المنهاج بجدة، الطبعة: الأولى ١٤٣٧هـ، في مجلدين كبار. وهي طبعة محققة مخرجة، مقابلة على ١٠ نسخ خطية نفسية.
- (٢) وقد اعتمدوا على ٣ نسخ خطية نفيسة، ومن مميزاتها العناية بتخريج الأحاديث ودراستها والحكم عليها، عدد المجلدات: ٥، سنة الإصدار: ١٤٣٠، ويعاب عليها أن المحققين أهملوا ذكر الخلاف بين النسخ إلا في النادر. وهناك طبعات أخرى كثيرة.
- (٣) ينظر: رسالتنا «من أفضل طبعات الكتب الستة وشروحها...».
- (٤) وطبعت الحاشيتان عدة طبعات من أفضلها؛ تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، ملونة ومرقمة حسب المعجم المفهرس، وتحفة الأشراف، الناشر: دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى: سنة ١٤١٦هـ، وعدد المجلدات ٥ مع الفهارس.
- (٥) الناشر: دار اليقين، في ٥ مجلدات.
- (٦) الناشر: دار النور - باكستان، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ، في ٩ مجلدات.

■ المطلب الثالث: الموطّات:

الموطّات: جمع موطأ، والموطأ: لغة المسهّل المهيأ^(١).

والموطأ في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة. أي: على الأحاديث النبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وَمِمَّنْ صَنَّفَ الموطّات: ابن أبي ذئب، محمد بن عبد الرحمن المدني (ت ١٥٨هـ)، ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، وأبو محمد عبد الله بن محمد المروزي (ت ٢٩٣هـ).

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بالموطأ أن مؤلفه وطأه للناس؛ أي: سهّله وهيأه لهم^(٢).



(١) ينظر: «لسان العرب» (١/ ١٩٥) (وطأ).

(٢) ينظر: «الموطّات» لنذير حمدان (٧١-٧٢)، و«علم فهرسة الحديث»، د. يوسف المرعشلي (ص ١٤).

«الموطأ» للإمام مالك

١- المؤلف^(١):

هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري أبو عبد الله، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة، ولد في المدينة النبوية سنة (٩٣هـ)، وطلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، روى عن أيوب السخيتاني، ونافع مولى ابن عمر، وعبد الرحمن بن القاسم وغيرهم، وروى عنه الشافعي وابن المبارك، والأوزاعي، وشعبة، والثوري، قال الذهبي: «ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكاً في العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ». توفي في المدينة النبوية سنة (١٧٩هـ).

٢- منزلة كتابه، وسبب تأليفه، وتسميته:

مكث الإمام مالك في تأليف كتابه «الموطأ» أربعين سنة كاملة ينقحه ويهذهبه^(٢)، ورتبه على الأبواب الفقهية، قال الإمام الشافعي: «ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك»^(٣).

قال الدهلوي^(٤): «هو أصح كتب الفقه وأشهرها وأقدمها وأجمعها، وقد اتفق السواد الأعظم من الأمة المرحومة على العمل به والاجتهاد في روايته ودرايته والاعتناء بشرح مشكلاته ومعضلاته والاهتمام باستنباط معانيه وتشديد مبانيه».

(١) ينظر: «ترتيب المدارك» (١ / ١٠٢ - ٢٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٨ / ٤٨).

(٢) ينظر: «التمهيد» (١ / ٧٧ - ٧٨)، و«الاستذكار» (١ / ١٦٨).

(٣) أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١ / ٥٠٧).

(٤) «المسوى شرح الموطأ» (١ / ٦٣). وينظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ١٥٨).

أما عن **سبب تأليفه**: فذكر ابن عبد البر: أن الخليفة أبا جعفر المنصور قال للإمام مالك: «يا مالك! اصنع للناس كتاباً أحملهم عليه، فما أحد اليوم أعلم منك!». فاستجاب الإمام مالك لطلبه، ولكنه رفض أن يلزم الناس جميعاً به^(١).

وأما عن **سبب تسميته بالموطأ**: فقد روى أبو الحسن بن فهر، عن علي بن أحمد الخَلَنجِيِّ: سمعت بعض المشايخ يقول: قال مالك: «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ».

قال ابن فهر: «لم يسبق مالكا أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه بعضهم سمي بالجامع، وبعضهم سمي بالمصنف، وبعضهم بالمؤلف، ولفظة الموطأ بمعنى الممهّد المنقح»^(٢).

٣- منهجه فيه، وترتيبه، وشرطه، وأنواع الحديث فيه:

- خلا الكتاب من المقدمة ورتبه على أبواب الفقه.
- لم يتقيد فيه بالأحاديث المرفوعة إلى الرسول ﷺ، بل جمع فيه أيضاً أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.
- وطريقته فيه**^(٣): أن يذكر في مقدمة الموضوع ما ورد فيه من حديث رسول الله ﷺ، ثم ما ورد من أقوال الصحابة، ثم ما ورد من فتاوى التابعين، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة.
- وأحياناً يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له.

ولم يتقيد الإمام في موطئه بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع

(١) «الاستذكار» (١/١٦٨).

(٢) ينظر: «شرح الزرقاني على الموطأ» (١/٦٢).

(٣) ينظر: «الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين» (ص ٢٦٩).

والبلاغات ؛ وهي التي يقول فيها مالك : بلغني أو نحوه من غير أن يبين من روى عنه .

٤- رواياته، ودرجة أحاديثه، وعدد أحاديثه:

لقد اعتنى الإمام مالك بالحديث رواية ودراية : ولذلك كانت أحاديثه في الموطأ منتقاة ، ولقد وصف ابن عبد البر مالكا في روايته وصفاً موجزاً محكماً ، فقال : «إن مالكا كان من أشد الناس ترغاً لشذوذ العلم ، وأشدهم انتقاداً للرجال ، وأقلهم تكلفاً ، وأتقنهم حفظاً ، ولذلك صار إماماً» .

وقد بيّن العلماء أن أحاديث الموطأ أغلبها صحيح ، وأن أسانيده وردت متصلة جميعاً ، فلا يوجد في الموطأ حديث مرسل ولا منقطع إلا وقد اتصل سنده من طرق أخرى ، كما قرر العلماء ، ومنهم أبو عمر بن عبد البر في كتابه «التقصي في مسند حديث الموطأ ومرسله» .

وقد عدّه بعض العلماء سادس الكتب الستة ، منهم رزين ابن معاوية السرقسطي (ت ٥٣٥هـ) في كتابه «الجمع بين الكتب الستة» ، والمجد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في كتابه «جامع الأصول» .

بلغ عدد كتب «الموطأ» (٦١) كتاباً ، والأبواب (٧٠٣) باباً .

وعدد أحاديثه - رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عنه - (٨٥٣) حديثاً^(١) . وفي «مفتاح موطأ الإمام مالك» لمحمد فؤاد عبد الباقي^(٢) وقد رتب أوائل الأحاديث القولية حسب حروف الهجاء ، بلغت عدة أحاديثه (٨٢٧) بينما يبلغ عدد أحاديث «الموطأ» كلها (١٨١٢) ، والسبب في ذلك كثرة آثار الصحابة وفتاويهم في الكتاب . قال أبو بكر الأبهري : «جملة ما في «الموطأ» من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين (١٧٢٠) حديثاً ، المسند منها (٦٠٠) ، والمرسل (٢٢٢) ،

(١) ينظر : «تجريد التمهيد» لابن عبد البر (ص ٢٥٨) .

(٢) وضعه في آخر الطبعة التي حققها .

والموقوف (٦١٣)، ومن قول التابعين (٢٨٥)»^(١).

وقد يختلف عدد الأحاديث لتباين روايات «الموطأ» عن الإمام مالك؛ ولأنه كان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه، إذ مكث في تصنيفه وتهذيبه أربعين عاماً^(٢).

والموطأ له نسخ وروايات كثيرة، بضعة عشر، وبعضهم أوصلها إلى الثلاثين^(٣)، وتختلف هذه الموطآت في كثرة الأحاديث، في الترتيب، في التقديم والتأخير، في كلام الإمام مالك ونقوله عن التابعين والصحابة، فأوسع هذه الموطآت وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب الزهري (ت ٢٤٢هـ)، وهي مطبوعة في مجلدين، وأشهر الروايات وأكثرها تداولاً وعليها أكثر الشروح، رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ).

٥- عناية العلماء به، وطبعاته، وأشهر شروحه:

لا ريب أن الموطأ من الكتب العظيمة التي اتجهت إليها عناية العلماء والمحدثين بالشرح، حتى قال القاضي عياض: «إنه لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ...».

ومن أهم شروح الموطأ:

١- «الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار». مطبوع.

٢- و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، كلاهما لابن عبد البر

(١) ينظر: «تنوير الحوالك» للسيوطي (ص ٨).

(٢) ينظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص ٩٢).

(٣) اعتنى العلماء بإحصاء رواية الموطأ فألف أبو نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) كتاباً عن رواية الموطأ، وألف ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٠هـ): «إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك»، مطبوع، وأوصل عدد رواة «الموطأ» عن الإمام مالك إلى تسعة وسبعين راوياً. وأوصلهم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي إلى مائة راوي في «مقدمة تحقيقه للموطأ» (١/ ١٨٨-٢٥٠).

(ت ٤٦٣هـ)، وقد طبع في المغرب في ٢٤ مجلدًا.

٣- «القبس»، و«المسالك» في شرح مَوْطَأَ مالك، كلاهما للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ).

٤- «تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك»، للسيوطي (ت ٩١١هـ).

٥- شرح محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ).

وقد طبع «الموطأ» مرارًا في الهند، والمغرب، وتونس، ومصر، ومن أشهر طبعاته بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، في مجلدين، ومن أفضلها الطبعة المغربية، ثم الطبعة التي حققها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في ٩ مجلدات، ونشر في دولة الإمارات العربية، ثم التي حققها الدكتور بشار عواد.

* * *

■ المطلب الرابع: المصنفات:

المصنفات: جمع مصَنَّف؛ وهو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشمول على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة؛ أي: فيه الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً^(١).

المُصَنَّف، لعبد الرزاق الصنعاني

١- المؤلف^(٢):

أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، الحافظ الكبير، عالم اليمن، توفي سنة (٢١١هـ).

٢- منزلة كتابه، وسبب تأليفه:

أثنى العلماء على «المصنف» لعبد الرزاق، قال الذهبي^(٣): «صَنَّفَ الجامع الكبير، وهو خزانة علم».

وأما سبب تصنيفه فلم يذكر المؤلف ذلك في مقدمة كتابه أو نقل عنه شيء في هذا، ويبدو أنه صنّفه رغبة في تدوين الحديث وجمعه وتصنيفه على الأبواب.

٣- منهجه فيه، وترتيبه، وشرطه:

رتب كتابه على أبواب الفقه، فبدأ بكتاب الطهارة^(٤)، ومن ثم «باب غسل الذراعين»، ثم تلا ذلك بعد تمام أبواب الوضوء، والتيمم، «كتاب الحيض»، «كتاب الصلاة»، «كتاب الجمعة»، . . وهكذا حتى ختم بـ «كتاب أهل الكتائب».

(١) ينظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» (ص ١٣٤).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٦٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠٩).

(٤) قد سقط من مخطوطة الكتاب الورقة الأولى والتي احتوت على عدد من الأحاديث لعله في حدود الخمس.

وهذه النصوص التي ساقها المؤلف -على كثرتها البالغة- قد اعتنى المؤلف بأن يرتبها في كل باب، فيقدم المرفوع ثم الموقوف ثم المقطوع .
تراجمه للأبواب معظمها ظاهر، والتراجم الاستنباطية فيه قليلة .
حوى أصل الأحاديث آراء للصحابة رضي الله عنهم والتابعين وغيرهم، وكان فقه أتباع التابعين عنده هو الغالب .
يكرر الأحاديث في عدة أبواب، وقد تكون بزيادة أو بذكر فائدة وقد تكون من غير شيء .

ولم يشترط في كتابه الصحة بل يورد فيه الصحيح والحسن والضعيف والشاذ والمنكر . .

قال الدهلوي^(١) أثناء كلامه على طبقات كتب الحديث : « . . والطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت -قبل البخاريّ ومسلم وفي زمانهما وبعدهما- جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار . . » .
وقد اشتمل الكتاب على (٢١٠٣٣) حديثاً حسب ترقيم المحقق، وفيه أحاديث مكررة كثيرة، رتب المؤلف الأحاديث تحت (٣١) كتاباً، اشتمل كل كتاب على عددٍ من الأبواب .

٤- رواياته، وعناية العلماء به، وطبعاته:

روى المصنف جماعة منهم: إسحاق بن إبراهيم الدبيري (ت ٢٨٥هـ)، ومحمد بن يوسف الحذاقي، ومحمد بن علي النجار .

وقد طبع الكتاب في (١٢) مجلداً، بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي ببيروت، سنة ١٤٠٣هـ. ومن أفضل طبعاته طبعة دار التأصيل الثانية في (١٢) مجلداً .

(١) «حجة الله البالغة» (ص ٢٣٣) .

مصنف ابن أبي شيبة

١- المؤلف^(١):

أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، الإمام، العلم، سيد الحفاظ، وصاحب الكتب الكبار، توفي سنة (٢٣٥هـ).

٢- منزلة كتابه، وسبب تأليفه:

لقد أثنى العلماء على «المصنف» لابن أبي شيبة، قال الرامهرمزي^(٢): «وتفرد بالكوفة أبو بكر ابن أبي شيبة بتكثير الأبواب وجودة الترتيب وحسن التأليف». وقال ابن كثير^(٣): «المصنّف الذي لم يصنف أحد مثله قط، لا قبله، ولا بعده».

وقال ابن حجر^(٤): «مصنّف على الأبواب والمسانيد معاً».

وقال حاجي خليفة^(٥): «وهو: كتاب كبير جداً، جمع فيه: فتاوى التابعين، وأقوال الصحابة، وأحاديث الرسول ﷺ، على: طريقة المحدثين بالأسانيد، مرتباً على: الكتب، والأبواب، على: ترتيب الفقه».

وقد شهد لابن أبي شيبة بجودة التأليف وإتقانه عدد من الأئمة، منهم

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/١٢٢).

(٢) «المحدث الفاصل» (ص ٦١٤).

(٣) «البداية والنهاية» (١٤/٣٤٥).

(٤) «هدي الساري» (ص ٦).

(٥) «كشف الظنون» (٢/١٧١١).

أبو عبيد القاسم بن سَلَام حينما قال: «ربانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام: أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقة للحديث وأداء: علي بن المديني، وأحسنهم وضعًا لكتاب: أبو بكر بن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث من سقيمه: يحيى بن معين»^(١).

وأما عن **سبب تصنيفه** فلم يذكر المؤلف ذلك في مقدمة كتابه أو نقل عنه شيء في هذا، ويبدو أنه صنفه رغبة في تدوين الحديث وجمعه وتصنيفه على الأبواب.

٣- منهجه فيه، وترتيبه، وشرطه:

يعد المصنّف أصلًا من الأصول التي يرجع إليها ويعول عليها في معرفة الأحاديث والآثار وفقه السلف؛ لسعة ما يحتوي عليه مع تقدم مؤلفه - رحمه الله - في الزمن، ورفعة مكانته في هذا العلم.

وقد رتب المؤلف هذا الكتاب على الكتب الفقهية التي اندرج تحت كل منها عدد من الأبواب، وتحت كل باب عدد من النصوص، وقد بدأ هذه الكتب بـ «كتاب الطهارات» وختمها بـ «كتاب الجمل وصفين والخوارج».

وقد بلغت نصوص الكتاب في جملتها (٣٩٠٩٨) نصًّا مسندًا^(٢)، منها ما هو المرفوع ومنها ما هو الموقوف ومنها المقطوع، وعدد الكتب التي أوردتها (٤٠) كتابًا، وعدد الأبواب (٥٦٥٣) بابًا، وقد ترجم لها بما يفيد فقه الحديث أو الأثر الذي ذكره تحتها.

وقد يذكر الترجمة دون أن يتقدمها ذكر لفظ «باب» وهو الغالب في «المصنّف»، ومن الأمثلة: قوله: (ما جاء الرجل إذا دخل الخلاء). وقوله: (ما

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/١٢٧).

(٢) حسب الطبعة الهندية للكتاب، وفي طبعة الشثري (٤٠٧٥٤) نصًّا، وفي طبعة الرشد (٣٨٩٣٩) نصًّا.

جاء في الحث على الصدقة وأمرها) . . وهكذا .
وقد يذكر الباب مقروناً بالترجمة ، نحو : قوله : (باب فيما تفتتح به الصلاة) .
وقوله : (باب الرجل يطعن الصيد طعنًا) . . . وهكذا .
وقد يقتصر على كلمة «باب» من غير اقتران بالترجمة ، اكتفاء بدلالة الأحاديث
-المذكورة تحت الباب- الظاهرة على المعنى المراد من الباب .
ولم يشترط الصحّة في كتابه ، بل يورد الصحيح -ودائمًا يقدمه- ، والحسن
والضعيف . ويتكلم على العلل أحيانًا ، ويفسّر الغريب ، ويتكلم على الرواة .
وقال المعلمي رحمه الله^(١) : «مصنف ابن أبي شيبة مشتمل مع أحاديث صحاح
على ضعاف ، وعلى أقوال مختلفة محكية عن بعض الصحابة وبعض التابعين
وبعض من بعدهم» .

٤- رواياته، وعناية العلماء به، وطبعاته^(٢)؛

وصل إلينا المصنف كاملاً من طريق بقي بن مخلد الأندلسي القرطبي
(ت ٢٧٦هـ) عن ابن أبي شيبة . وقد طبع الكتاب عدة طبعات أهمها :
- طبع طبعة قديمة ١٣٩٩هـ ، بتحقيق الشيخ مختار أحمد الندوي (صاحب
الدار السلفية ببومباي بالهند) .

(١) «التنكيل» (١/٤١٩) .

(٢) قد يلتبس «المصنف» لابن أبي شيبة مع «المسند» ، وهما كتابان متغايران ؛ وقد طبع «المسند» -
الموجود منه- باسم «مسند ابن أبي شيبة» بتحقيق : عادل عزازي ، وأحمد فريد المزيدي ،
وصدر عن دار الوطن - الرياض ، ١٩٩٨ م .
وقد جمع زوائده على الكتب الستة البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» ، وابن حجر في
«المطالب العالية» ، وبلغت هذه الأحاديث الزائدة في المسند على الكتب الستة : (٥٧٢)
حديثًا . جُلّها في المصنف ، ولا ريب أن زوائد «المصنف» على الكتب الستة أكثر لأن حجمه
أكبر من «المسند» ، والله أعلم .

- وطبع في مكتبة الرشد سنة ١٤٢٥هـ بتحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، في (١٦) مجلدًا، وهي طبعة جيدة مقابلة على (٢٣) نسخة خطية، وفيها دراسة وافية عن المؤلف وكتابه.

- وطبع بتقديم وعناية: د. سعد الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيلية، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، في (٢٥) مجلدًا. وهي من أفضل طبعات الكتاب.

ومن الدراسات حول الكتاب: أطروحة بعنوان: «الحافظ أبو بكر بن أبي شيبه ومنهجه في مصنفه» للباحثة عيشة المشعبي. و«منهج ابن أبي شيبه في المصنف» لد. صالح الفقي.



■ المطلب الخامس: المستدركات:

المستدركات: جمع مستدرك، وهي كتب جمعت أحاديث استدركها أصحابها على كتب أخرى وهي على شروطهم^(١).

«المستدرك على الصحيحين»

١- المؤلف^(٢):

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي، الحافظ الناقد، المعروف بابن البيع الحاكم النيسابوري صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٢١هـ)، وتوفي سنة (٤٠٥هـ).

٢- منزلة كتابه، وسبب تأليفه:

أثنى العلماء على كتابه بالجملة وإن انتقدوا عليه أحاديث واهية بل موضوعة فضلاً عن الضعيفة التي أوردها في كتابه مستدركاً بها على صاحبي «الصحيحين». قال أبو سعد الماليني: «طالعت كتاب «المستدرك» على الشيخين الذي صنّفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما».

فتعقبه الذهبي قائلاً: «هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في «المستدرك» شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها عللٌ خفيةٌ مؤثرةٌ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربعة، وباقي الكتاب مناكير وعجائب كنت قد أفردت منها جزءاً، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد

(١) ينظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٧٢)، و«الرسالة المستطرفة» (ص/ ١٧).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٣).

اختصرته ، ويعوزه عملاً وتحريراً»^(١) .

قال ابن الصلاح^(٢) : «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين ، وقد أخرجنا عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده ، أو شرط مسلم وحده ، أو ما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما» .

الباعث على تأليفه :

نص المؤلف في مقدمة كتابه^(٣) على سبب تصنيفه للكتاب فقال :

«قد سألتني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ، ومسلم بن الحجاج بمثلها ، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له ، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما .

وقد خرَّج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجها ، وهي معلولة ، وقد جهدت في الذب عنهما في المدخل إلى الصحيح بما رضىه أهل الصنعة ، وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات ، قد احتج بمثلها الشيخان رحمهما الله أو أحدهما ، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة ، والله المعين على ما قصدته ، وهو حسبي ونعم الوكيل» .

٣- منهجه فيه ، وترتيبه ، وشرطه :

يذكر المصنّف الأحاديث مرتبة على ترتيب الجوامع ؛ أي أنه يضم أحاديث الأحكام وغيرها ، ورتبه على كتب وأبواب الفقه .

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ١٧٥ - ١٧٦) .

(٢) «علوم الحديث» (ص / ١٨) .

(٣) «المستدرک» (١ / ٢-٣) .

- يرى المصنّف أنّ ما أورده من أحاديث صحيحة على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ، ولم يخرجها في كتابيهما .
- وهناك أحاديث أخرى يرى أنها مستوفية للشروط العامة للصحة ، من اتصال السند ، وثقة الرواة ، وعدم الشذوذ ، وعدم العلة .
- ربما أورد في كتابه بعض الأحاديث التي لا يرى أنها صحيحة ، ولكنه أورها لبعض الاعتبارات .
- بلغ عدد الأحاديث (٨٨٠٣) حديثاً بالمكرر ، ثم رتبها على الكتب ، مبتدأ بـ «كتاب الإيمان» ، وختمها بـ «كتاب الأهوال» .
- ربّما كرّر المؤلف نصّاً في موضعين أو أكثر من الكتاب ، بنفس السند أو بإسناد مغاير ، لكن هذا مرده إلى ما وضع النص تحته من التراجم ، فالمؤلف لا يفوته الاستدلال بالنص الواحد على قضايا مختلفة ، كثيراً لدلالة النص ، وهذا مذهب معروف عند المحدثين ، كالأئمة الستة في مصنفاتهم .
- قد يخرج المؤلف النص بسند ، ثم يعقبه بسند آخر ، أو أكثر من سند ، وهذا إنما يفعله غالباً إذا كان بالسند وجه من وجوه الضعف .
- كل سند يخرج ، ويكون في نقده على شرط الشيخين أو أحدهما ، فهو يعقبه بالتنصيص على ذلك .
- وأما **شرطه في كتابه** فهو كما سبق أن قاله : «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات ، قد احتج بمثلها الشيخان عليهما السلام أو أحدهما ، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة . . .» .
- قال المعلمي^(١) : «ولم يصب في هذا فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجوا إلا ما

غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قاذحة، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما، وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس له علة قاذحة».

وقال ابن حجر^(١): «ينقسم المستدرک أقسامًا، كل قسم منها يمكن تقسيمه:

القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرج منه محتجًا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل . . .

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرج لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعليق أو مقرونًا بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرج لرجلٍ وتجنبنا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه ما لم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفرادها بشرطهما . . . والحاكم وإن كان لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحًا تبعًا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان، فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرج له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خَلْقٍ ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، ربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها . . .».

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٣١٦ - ٣١٨).

وقد اعتذر العلماء عن الحاكم في تساهله وغفلته :

قال الحافظ ابن حجر : «إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقّحه ، فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه» ، قال : «وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من «المستدرک» : إلى هنا انتهى إملاء الحاكم» ، قال : «وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة ، والتساهل في القدر المملئ قليل بالنسبة لما بعده»^(١) .

وقال طاهر الجزائري^(٢) : «يقال : إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد اعترته غفلة ، وكان ميلاده في سنة (٣٢١هـ) ووفاته في سنة (٤٠٥هـ) فيكون عمره أربعاً وثمانين سنة» .

٤- رواياته، وعناية العلماء به، وطبعاته:

راوي «المستدرک» عن الحاكم هو أحمد بن علي بن خلف الشيرازي (ت ٤٨٧هـ) .

قال الروداني^(٣) : «كتاب صحيح الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ؛ وهو المستدرک ، قال الحافظ : وهو قليل الوجود ولذا لم يقع بالسماع ، وإنما وقع بالإجازات به إلى ابن المقير عن أبي الفضل محمد بن عبد الله النسفي عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عنه» .

وقد طبع الكتاب عدة طبعات ، ومنها :

- طبع في الهند : حيدر آباد الدكن ، قديماً في (٤) مجلدات كبار . وصورت عدة مرات .

(١) ينظر : «تدريب الراوي» (١/ ١٠٦) .

(٢) «توجيه النظر» (ص / ٣٤٠) .

(٣) «صلة الخلف» (ص / ٢٨٣) . وينظر : «المعجم المفهرس» لابن حجر (ص / ٤٦) .

- ومن أفضل طبعته : طبعة دار المنهاج القويم ، دمشق ، الطبعة الأولى :
١٤٣٩هـ ، في (١١) مجلدًا ، مقابلة على (٨) نسخ خطية . وهناك طبعات أخرى
للكتاب .

* * *

■ المطلب السادس: المستخرجات:

المستخرجات: جمع مستخرج، والمستخرج هو: أن يأتي المصنّف إلى كتابٍ كالبخاري أو مسلم مثلاً، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف فيجتمع إسناده المستخرج - بكسر الراء - مع المؤلف في شيخه أو من فوقه^(١). قال ابن حجر: «وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذرٍ من علو أو زيادةٍ مهمة»^(٢).

«مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري»

١- ترجمة المؤلف^(٣):

الإمام الحافظ الحُجَّةُ الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَانِيّ الإِسْمَاعِيلِيّ الشَّافِعِيّ، توفي سنة (٣٧١هـ).

٢- منزلة كتابه، ومنهجه فيه^(٤):

قال الذهبي، وابن كثير: «يقع في أربع مجلّدات»^(٥). وقد أطلق عليه تسميات مختلفة، فمنهم من سماه «الصحيح»، ومنهم: «الصحيح على شرط البخاري»، ومنهم من سماه «المستخرج على الصحيح»، ومنهم من أطلق عليه «المستخرج

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١ / ٥٦ - ٥٧). وينظر: «تدوين السنة» للزهراني (ص/ ١٧٧).

(٢) ينظر: «تدريب الراوي» (١ / ١١٢).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٢٩٢).

(٤) ينظر: «المستخرج على صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي بكر بن إبراهيم الإسماعيلي - دراسة وتحليل»، د. محمد بن زين العابدين رستم، مقال نشر في: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السادس والثلاثون.

(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٢٩٨)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٢٩٨).

على الصَّحِيحِينَ»، وقال السَّخَاوِيُّ^(١): «استخرج على البخاري فقط». وقد ذكر المباركفوري أنَّ منه نُسخة مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر محفوظة في الخزانة الجرمنية، وأنَّ الحافظ اختصر هذا الكتاب ولخصه وسماه «المنتقى»^(٢).



(١) «فتح المغيـث» (١/ ٣٩).

(٢) ينظر: «مقدمة تحفة الأحـوذى» (١/ ٣٣٠)، و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (١١٦٨).

والكتاب في عداد الكتب المفقودة حتى الآن، ولم نقف عليه حتى يتبين منهجه فيه، مع أنه لا يخرج في الغالب عن منهج أبي عوانة وأضرابه في المستخرجات وسيأتي بيان هذا -إن شاء الله-.

«مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم»

١- المؤلف^(١):

الإمام الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الأصل، الإسفراييني، توفي سنة (٣١٦هـ).

٢- منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

قال ابن الصلاح^(٢): «ومنها «مختصر المسند الصحيح» المؤلف على كتاب مسلم تأليف الحافظ أبي عوانة يعقوب ابن إسحاق الإسفراييني، روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى، وغيره من شيوخ مسلم». وقال الكتاني^(٣): «وفيه زيادات عدة».

ولم يذكر الحافظ أبو عوانة رحمته الله شيئاً يتعلق بمنهجه في مقدمة كتابه، ولكن يمكن استخلاص ذلك بعد النظر في صنيعه من خلال كتابه، وذلك فيما يلي^(٤):

- أنه يوافق مسلماً في ترتيب كتابه في الجملة، وقد يخالفه أحياناً.
- ترجم للأبواب بتراجم دقيقة واضحة مفصلة طويلة تشتمل على مسائل كثيرة فقهية تصلح كل واحدة منها أن تفرد بترجمة مستقلة، وذلك دليل واضح على غزارة فقهه وسعة علمه رحمته الله.
- يماثل أبو عوانة بعض المصنفين من أهل عصره كابن خزيمة في طول تراجم

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤١٧).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص ٨٩).

(٣) «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٧).

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق «مستخرج أبي عوانة» ط الجامعة الإسلامية (ص ١٣١-١٤٠).

- الأبواب مع ترتيبه للتراجم والأحاديث وفق ترتيب بعض كتب الشافعية في الفقه ، وقد تطول ترجمته لكثرة الأحكام التي يذكرها فيها .
- يذكر أحياناً البلد الذي سمع به من شيخه الحديث مثل قوله : حدثني محمد بن النعمان بن بشير المقدسي ببیت المقدس .
- ينوِّع في ذكر شيوخه فأحياناً يذكر اسم الشيخ واسم أبيه ونسبته ، وفي موضع آخر يكتفي بنسبته فقط وأحياناً يذكر لقب شيخه .
- لأبي عوانة اعتناء في الرواية عن الشيوخ المكثرين حيث نجده يسوق الحديث من طريق من يعلو به علو صفة كتقدم الوفاة ، أو قدم السماع .
- يعتني اعتناءً بالغاً بتمييز ألفاظ المتن ، موافقاً في ذلك الإمام مسلماً .
- يسوق سند الحديث ومتنه في الغالب ، وقد يكتفي بسباق سند الحديث فقط ، ثم يحيل إلى الحديث الذي قبله بقوله : بمثله أو نحوه .
- كثيراً ما يُكرِّر الحديث الواحد ، ويوزِّعه على أكثر من باب حسب المناسبات الموضوعية التي يشتمل عليها الحديث .
- في حال ذكره للأحاديث المتعارضة ، يُقدِّم المرجوح عنده ثم يُردِّفه بما يراه راجحاً .
- نادراً ما يُعقِّب الحديث بذكر الحكم عليه ، وربما ينقل أقوال بعض رواة الحديث في تفسيره ، وأحياناً يشرح غريب الحديث^(١) .



(١) طبع الكتاب قديماً في (٥) مجلدات طبعة ناقصة وسيئة ، ثم حقق رسائل جامعية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، عمادة البحث العلمي ، الطبعة : الأولى ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م ، عدد الأجزاء : ٢٠ .

الفصل الثالث

التأليف على الأبواب الخاصة كالزهد والتوحيد والأدب والأذكار

وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : دراسة للمؤلفات في الزهد والرقائق .
- المبحث الثاني : دراسة لكتب العقائد .
- المبحث الثالث : دراسة لكتب الآداب .
- المبحث الرابع : دراسة لكتب الأذكار .

* * *

المبحث الأول

دراسة للمؤلفات في الزهد والرقائق

وهي المصنفات المشتملة على الأحاديث والآثار التي تحث على الزهد في الحياة الدنيا وعدم الاغترار بها، والمواعظ المقربة إلى الله بتعظيم أوامره واجتناب نواهيه^(١).

«الزهد» لوكيع بن الجراح

١- المؤلف^(٢):

وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس الرُّؤاسي، أبو يوسف الكوفي، الإمام، الحافظ، محدث العراق، وأحد الأعلام، توفي سنة (١٩٧هـ).

٢- منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

جاءت مادة هذا الكتاب - والتي بلغت (٥٣٩) نصًا حديثيًا - مرتبة على الأبواب، والتي منها المرفوع وهو غالبها، ومنها الموقوف والمقطوع، بل ومنها ما هو منقول عن كتب المتقدمين.

وقد بدأها المؤلف بـ «باب موعظة النبي»، ثم باب «من قال: عد نفسك في

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع فتاواه» (١٠ / ٢١): «الزهد المشروع؛ هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة، وهو فضول المباح التي لا يستعان بها على طاعة الله». قال الحسن البصري: «كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَبَ الْعِلْمَ؛ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ يُرَى ذَلِكَ فِي تَخَشُّعِهِ، وَبَصَرِهِ، وَيَدِهِ، وَصَلَاتِهِ، وَزُهْدِهِ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لِيُصِيبَ الْبَابَ مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ فَيَعْمَلَ بِهِ؛ فَيَكُونُ خَيْرًا لَهُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». «أخلاق العلماء» للأجري (٨٩).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩ / ١٤٠).

الموتى»، ثم باب «الاستعداد للموت» . . . وختمه بـ «باب أهل الخير بعضهم إلى بعض» .

وتراجمه للأبواب في الغالب مطابقة بينها وبين النصوص، مع جودة انتقاء مادة الكتاب، والتي الكثير منها من قسم الثابت عند أهل العلم، ويتميز كتابه بعلو أسانيده^(١).

* * *

(١) مطبوع بتحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

المبحث الثاني

دراسة لكتب العقائد

كتب الاعتقاد : هي الكتب المشتمة على الأحاديث والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وأتباعهم في أبواب العقيدة مع الرد على المخالفين لمذهب السلف في هذا . وقد يطلق عليها كتب السنّة أيضًا .

قال الحافظ ابن رجب^(١) **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** : «و كثير من العلماء المتأخرين يخص اسم «السنّة» بما يتعلق بالاعتقادات ؛ لأنها أصل الدين ، والمخالف فيها على خطر عظيم» .

«التوحيد» لابن خزيمة

● منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

كتاب التوحيد لابن خزيمة ، من كتب السلف القيمة والمهمة في بابها ، وقد احتفل به العلماء وأهل سنة وأذاعوه وتناقلوه كابراً عن كابر ، ذكر الحافظ ابن كثير الدمشقي^(٢) أن الكتاب كان يتلقى بالقبول في عصره ، ويقول : «وقرأ أبو مسلم الليثي البخاري المحدث كتاب «التوحيد» لابن خزيمة على الجماعة الحاضرين ، وذكر بمحضر من الوزير ابن جهير وجماعة الفقهاء وأهل الكلام ، واعترفوا بالموافقة» .

وقد قصد به الإمام في المقام الأول إثبات صفات الله **ﷻ** الخيرية التي ينفيها

(١) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١١٠) .

(٢) «البداية والنهاية» (١٦/ ١٤-١٥) .

أهل البدع، كصفة الوجه واليدين والرجل، وقد عقد فصولاً في إثباتها .
وقد سلك المؤلف في تأليفه هذا الكتاب مسلك المحدثين، في سوق الأسانيد إلى كل متن؛ كما هي عادة أهل الحديث وعلماء السلف، سواء كان ذلك حديثاً مروياً عن النبي ﷺ، أو مما روي عن الصحابة والتابعين بأسانيدها . . .
ثم إنه عقد لكل مسألة في العقيدة باباً مفرداً يذكر تحته من الآيات والأحاديث والآثار المسندة، وقد يورد أحياناً طرفاً من أقوال بعض الفرق ويرد عليهم .
وقد قسم المؤلف كتبه على أبواب بلغت أكثر من ثمانين باباً غالبها في أسماء الله وصفاته .

وكذلك عقد فصولاً للصفات الفعلية كالضحك والاستواء والنزول التي يؤولها الأشاعرة أيضاً .

ثم فصولاً لصفة الكلام وأن الله يتكلم بما شاء وقت ما شاء، وهو يرد على الأشاعرة في إثباتهم مجرد الكلام النفسي فقط، وهي من صفات الأفعال لكنه خصها بمزيد عناية واستدلال .

ثم تحدث عن رؤية المؤمنين لربهم، وهو يرد في هذا على المعتزلة .

ثم فصولاً عن إثبات الشفاعة .

والمحاور الرئيسية لكتاب ابن خزيمة هي :

- إثبات الصفات الخبرية .
- إثبات صفات الأفعال .
- إثبات أن الله في السماء على العرش .
- إثبات صفة الكلام وأنه سبحانه يتكلم بما شاء وقتما شاء .
- إثبات رؤية المؤمنين لربهم .
- إثبات الشفاعة .

ومما يدل على قيمة الكتاب الحديثية أنه قد حوى أكثر من (٧٥٠) حديثاً، بالإضافة إلى عشرات الأسانيد الأخرى^(١).

* * *

(١) طبع قديماً في مجلد، بتحقيق: محمد خليل هراس، الناشر: دار الشرق، وقد صورت عنها عدة مرات.

ثم طبع رسالة علمية بإشراف معالي الشيخ: صالح الفوزان وبتحقيق: د. عبد العزيز الشهوان وقد قوبلت على خمس نسخ خطية في مجلدين، الناشر: مكتبة الرشد.

المبحث الثالث

دراسة لكتب الآداب

كتب الآداب: هي الكتب المفردة المشتملة على الأحاديث والآثار الواردة في الآداب الشرعية، مرتبة على الأبواب.

«الأدب المفرد» للبخاري

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

قال الحافظ ابن حجر^(١): «وكتاب الأدب المفرد يشتمل على أحاديث زائدة على ما في الصحيح، وفيه قليل من الآثار الموقوفة، وهو كثير الفائدة والآداب». وقال العلامة المعلمي^(٢): «من أبسط مجموعات كتب السنة في الأدب النبوي كتاب «الأدب المفرد» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمته الله، والإمام البخاري كالشمس في رابعة النهار شهرة، وإلى مؤلفاته المنتهى في الجودة والصحة، وكتابه هذا أعني «الأدب المفرد» هو بعد كتابه «الجامع الصحيح» أولى كتبه بأن يعتني به من يريد اتباع السنة، فإنه جمع فأوعى، مع التحري والتوقي والتنبية على الدقائق...».

وقد جمع الإمام البخاري في هذا الكتاب جل الآداب التي أمر وحبب فيها النبي ﷺ؛ منها ما هو واجب، ومنها ما هو دون ذلك، وأيضاً الأمور المنهي عنها؛ كالنهي عن كثرة الضحك والظلم والكذب والشبع دون الجار إلى غير ذلك، وهو لا يقسم كتابه هذا إلى عدة كتب ثم إلى أبواب كما يفعل في

(١) «فتح الباري» (١٠ / ٤٠٠).

(٢) تقديمه لكتاب «فضل الله الصمد» (١٨-١٩).

«الصحيح»؛ ولكنها أبواب مختلفة وكل باب يندرج تحته عدة أحاديث، وأحياناً يفعل الإمام مثل ما يفعل في الصحيح من إيراد الحديث في أكثر من موضع، فهناك مثلاً حديث «تحتاج الجنة والنار» أورده الإمام في باب الكبر وأيضاً في باب البغي. والكتاب فيه أحاديث وآثار صحيحة وضعيفة، وقد رصد محدث العصر الألباني رحمته الله محتوى الكتاب على النحو التالي فقال^(١):

«بلغت فيه الأحاديث المرفوعة والموقوفة (١٣٢٢) حديثاً وأثراً، بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، بينما بلغ عدد أحاديث «أدب صحيحه» (٢٥٦) بترقيمه أيضاً، وبعضها مكرر، ولم أر فيه من الآثار الموقوفة شيئاً إلا ما قد يأتي عرضاً في بعض الأحاديث المرفوعة، وهذه كلها قد أسندها في (١٢٨) باباً، وعدد أبواب «الأدب المفرد» (٦٤٤) باباً، وبعد فرز الأحاديث والآثار الضعيفة صار عددها في هذا «الصحيح» (٥٥٩) باباً، و(٩٩٤) حديثاً وأثراً، وفي «الضعيف» (١٩٠) باباً، و(٢١٩) حديثاً وأثراً.

وبهذا يظهر أهمية «الأدب المفرد» من جهة غزارة مادته أولاً، وكثرة ما فيه من الأحاديث والآثار الصحيحة، وقلة الضعيفة ثانياً؛ أي: بنسبة ثلاثة أرباع مقابل ربع تقريباً»^(٢).

(١) ينظر: «صحيح الأدب المفرد» (ص ٧).

(٢) طبع الكتاب بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وصدر عن المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة، سنة ١٣٧٥هـ.

ثم طبع بعناية العلامة الألباني وقسمه إلى «صحيح»، و«ضعيف»، الناشر: مكتبة الدليل، الطبعة الرابعة: ١٤١٨هـ.

ثم طبع بتحقيق: سمير بن أمين الزهيري مستفيداً من تخريجات وتعليقات الألباني، ومن أفضل طبعاته طبعة دار ابن الجوزي بتحقيق: علي عبد المقصود رمضان، قابلها على عشرة نسخ خطية، ط ١: ١٤٤٠هـ.

وقام بشرحه الشيخ فضل الله الجيلاني رحمته الله في كتابه: «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد»، وهو شرح نافع بالجملة، وقد طبع في مجلدين، وقد شرحته شرحاً وافياً بمقاصده يسر الله نشره.

المبحث الرابع دراسة لكتب الأذكار

كتب الأذكار: هي الكتب التي أفردت الأحاديث الواردة في الأدعية والأذكار وعمل اليوم والليلة، مرتبة على الأبواب.

«الدعاء» للطبراني

١- المؤلف^(١):

سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، الإمام، الحافظ، الثقة، الرَّحَّالُ، الجَوَّالُ، مُحَدِّثُ الْإِسْلَامِ، عِلْمُ الْمُعَمَّرِينَ، توفي سنة (٣٦٠هـ).

٢- منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

كان الباعث له على تأليف كتابه هذا أنه رأى الناس قد لجئوا إلى الأدعية المسجوعة، غير المأثورة، مما صنعه بعض الوراقين، وتركوا المروي من الأدعية مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً. فوضع لهم هذا الكتاب.

- ساق الأحاديث والآثار بأسانيده.

- رتب الأحاديث على الأبواب في (٣٥) باباً، ورتب الأبواب على الأحوال التي كان رسول الله ﷺ يدعو فيها، بحيث يدعو الداعي بترتيب الكتاب - بمعنى أنه مرتب على وظائف اليوم والليلة -.

- قدم بين يدي الكتاب بعدة أبواب في فضل الدعاء وآدابه وشروط الداعي

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٩).

وأحواله .

- بلغت عدد الروايات المسندة في الكتاب (٢٢٥١) حديثاً .
- حرص المؤلف على ذكر أغلب النصوص الواردة في الباب - بغض النظر عن كونها ثابتة أو غير ثابتة ..
- لم يكرر ما أخرجه من أحاديث الدعاء في معجميه الكبير والصغير^(١) .

* * *

(١) طبع بتحقيق: د. محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى (١٤٠٧هـ)، في مجلدين .

الفصل الرابع

التأليف على المسانيد والمعاجم

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المسانيد، وفيه ثلاثة مطالب.
- المبحث الثاني: «مسند الإمام أحمد».
- المبحث الثالث: «مسند أبي يعلى الموصلي».
- المبحث الرابع: «المعجم الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير» للطبراني.

* * *

المبحث الأول

المسانيد

وفيه ثلاثة مطالب:

■ المطلب الأول: تعريف المسانيد:

المسانيد أو المساند جمع مسند، وهو في اللغة: ما ضُمَّ إلى شيء أو رُفِعَ إليه ليقوى به، أو ليعرف به ويُنسب إليه^(١).

وفي الاصطلاح: الكتاب الذي أفرد فيه حديث كل صحابيٍّ على حدة من غير نظر للأبواب، وقد جرت عادة مصنفها أن يجمعوا في مُسند كل صحابيٍّ ما يقع لهم من حديثه، صحيحًا كان أو سقيمًا^(٢).

وقد سُميت بعض المصنفات على الأبواب بالمسانيد، وهي ليست كذلك بالمعنى السابق، وإنما لإرادة مؤلفيها منها: مطلق الرواية بالإسناد.

* * *

■ المطلب الثاني: موضوعها، وترتيبها:

تعتبر المؤلفات على المسانيد في المرتبة التالية للمصنفات على الأبواب من الصحاح والسنن القرية منها، وموضوعها هو جمع أحاديث الصحابة رضي الله عنهم كل على حدة بالأسانيد - كما سبق -.

قال ابن الصلاح^(٣): «عادتهم فيها - يعني أصحاب المسانيد - : أن يخرجوا

(١) ينظر: «لسان العرب» (٣ / ٢٢٠)، مادة: سند.

(٢) ينظر: «توجيه النظر» (١ / ٣٧٢).

(٣) «علوم الحديث» (ص / ٣٨).

في مسند كل صحابي ما رَوَاهُ من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به،
فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جَلَّتْ لجلالة مؤلفها - عن مرتبة الكتب الخمسة، وما
التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، واللَّهِ أعلم».

وقال الحافظ ابن حجر^(١): «مَنْ يُصَنَّفُ على المسانيد فإن ظاهر قصده: جمع
حديث كل صحابي على حدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا».

والمسانيد على أنواع، منها:

١- المسانيد المتتقة؛ نحو: «مسند أحمد بن حنبل»، و«مسند إسحاق بن
راهويه».

٢- المسانيد المعلّة؛ نحو: «المسند الكبير المعلن» للإمام يعقوب بن شيبة بن
الصلت السدوسي (ت ٢٦٢هـ) و«مسند البزار».

٣- المسانيد العامة، نحو: «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ت ٢٤٩هـ)،
و«مسند أبي يعلى الموصلي»، وهي أكثر المسانيد.

وللعلماء في ترتيب كتب المسانيد ثلاث طرق^(٢):

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء،
فيبدأ - مثلاً - بأبي بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك وهكذا، إلى
آخر الحروف.

الثانية: الترتيب على القبائل فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله ﷺ
في النسب، ثم مَنْ يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحلّه في الدين، فيبدأ
بالعشرة - رضوان الله عليهم -، ثم المقدمين من أهل بدر، ثم يلونهم أهل بيعة
الرضوان بالحديبية... وهكذا.

(١) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤٤٧).

(٢) ينظر: «تدوين السنة» د. محمد مطر الزهراني (ص ١٠٠).

قال الخطيب البغدادي^(١): «وهذه الطريقة - الأخيرة - أحب إلينا في تخريج المسند».

* * *

■ المطلب الثالث: بداية التأليف فيها، وذكر أشهرها:

بدأت عناية أهل العلم بتأليف المسانيد - بمعناها الاصطلاحي في أوائل عصر تدوين أصول المصادر الحديثية، وذلك في أواخر القرن الثاني الهجري ومطلع القرن الثالث الهجري، حيث غني المتقدمون من أئمة الحديث بإفراد حديث النبي ﷺ بمساند خاصة به - في الغالب - وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٢) (ت ٨٥٢هـ): «رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنف عُبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنف مُسَدَّد بن مُسْرَهْد البصري مسنداً».

أشهر كتب المسانيد:

١ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)^(٣).

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٩٢).

(٢) «هدي الساري» (ص ٦).

(٣) قد ردَّ الحافظ السيوطي على من نسب هذا المسند إلى الطيالسي وجعله أول مصنف في المسند باعتبار تقدم وفاته، فقال: «إنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عنه، وشدَّ عنه كثير منه، ويشبه هذا «مسند الشافعي» فإنه ليس تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من كتاب «الأم» فإنه كان سمع «الأم» أو غالبها على الربيع عن الشافعي». ينظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٧٤ - ١٧٥).

وقد رتب هذا «المسند» على أبواب الفقه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي رحمه الله وسماه «منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود»، وهو مطبوع.

- ٢- مسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)^(١).
- ٣- مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨هـ)^(٢).
- ٤- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) - هو أكبر المسانيد الموجودة، وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله.
- ٥- مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت ٣٠٧هـ).



(١) وهو غير «المصنف» المطبوع، ويوجد منه نسختان خطيتان، أحدهما في مكتبة أحمد الثالث بتركيا والأخرى في المكتبة الوطنية بتونس، ومصورة هذه الأخيرة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية. ينظر: «تدوين السنة» د. محمد مطر الزهراني (ص ١٠١).

(٢) قد طبع الموجود منه ويمثل: «مسند أبي هريرة»، و«مسند أم المؤمنين عائشة».

المبحث الثاني

«مسند الإمام أحمد»

١- المؤلف^(١):

أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحجة، والإمام القدوة، المجمع على جلالة قدره وعلو شأنه من الموافق والمخالف، المولود سنة (١٦٤هـ) والمتوفى سنة (٢٤١هـ).

٢- منزلة كتابه، وسبب تأليفه:

يُعَدُّ «المسند» من أكبر دواوين السنّة، وأحسنها وضعًا، وأفضلها انتقاءً، فقد ضم أحاديث كثيرة لا توجد إلا فيه، وقلّ حديث يثبت إلا وهو فيه، وقد بين لنا الإمام نفسه مكانة «مسنده» وعظيم قدره كما في النص التالي:

«قال حنبل بن إسحاق: «جَمَعْنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، أَنَا وَصَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَقَرَأَ عَلَيْنَا (الْمُسْنَدُ)، مَا سَمِعَهُ غَيْرُنَا. وَقَالَ: هَذَا الْكِتَابُ جَمَعْتُهُ وَانْتَقَيْتُهُ مِنْ أَكْثَرِ مَنْ سَبْعَ مِائَةِ أَلْفٍ وَخَمْسِينَ أَلْفًا، فَمَا اخْتَلَفَ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارْجِعُوا إِلَيْهِ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُ فِيهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ»^(٢).

وقال الذهبي: «فإنه - أي المسند - محتو على أكثر الحديث النبوي، وقلّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه...»^(٣).

(١) ينظر: «طبقات الحنابلة» (٣/١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/١٧٧).

(٢) ينظر: «طبقات الحنابلة» (١/١٤٣)، و«مناقب أحمد» لابن الجوزي (ص ٢٦٢).

(٣) ينظر: «المصعد الأحمَد» لابن الجوزي (ص ٣٢).

وقال ابن كثير^(١): «إنه لا يوازيه مسند في كثرته، وحسن سياقته».

وقد شرع الإمام أحمد بتصنيف «المسند» إبان منصرفه من عند شيخه عبد الرزاق الصنعاني؛ أي: نحو سنة (٢٠٠) هـ، وهو في السادسة والثلاثين من عمره، انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث، يرويها عن مائتين وثمانين شيخاً من شيوخه. قال حنبل: «جمعنا أبي أنا، وصالح، وعبد الله، فقرأ علينا المسند وما سمعه غيرنا، وقال: هذا الكتاب جمعته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة»^(٢).

وكان قد كتبه -أي المسند- في أوراق مفردة، وفرّقه في أجزاء مفردة على نحو ما تكون المؤدة، ورواه لولده عبد الله نسخاً وأجزاءً، وكان يأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان، وظلّ ينظر فيه إلى آخر حياته. وكان يقول لابنه: «احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إماماً»^(٣).

٣- منهجه فيه، وترتيبه:

لا ريب أنّ الإمام أحمد قد اتخذ منهجاً خاصاً في كتابه، ويظهر من خلال ما يأتي:

- رتبته على حسب الصحابة الذين انتهى الحديث إليهم عن النبي ﷺ حيث يوافق ترتيبهم السوابق الإسلامية، وإن كان الحديث مرسلًا كان على حسب التابعي الذي انتهى الحديث إليه عن النبي ﷺ.

- لم يشترط فيه الصحيح بل أخرج الصحيح وغيره -كما تقدم-.

(١) «اختصار علوم الحديث» (ص ٣٣).

(٢) ينظر: «خصائص المسند» (ص ٢٣).

(٣) ينظر: «السير» (١١ / ٣٢٧)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ١٨٤).

- بدأه بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسانيد: عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد ابن خارجة، والحاترث بن خزيمة، ثم سعد مولى أبي بكر، ثم مسانيد أهل البيت عليهم السلام، ثم مسانيد بني هاشم عليهم السلام، ثم مسانيد المشهورين من الصحابة، ثم مسند المكيين، ثم مسند المدنيين، . . . وهكذا حتى ختمه بمسند القبائل.

- تميزت بعض أسانيده بالعلو ومنها «الثلاثيات» وعددها في «المسند» (٣٦٣) حديثاً.

- يسوق الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة بأسانيده إلى من رويت عنهم.

- ينبه على اختلاف الرواة وبيان صيغ الأداء وما أهمل - أحياناً -.

٤- شرطه ودرجة أحاديثه:

شرط الإمام أحمد في «مسنده» ألا يخرج حديثاً إلا عمن ثبت عنده صدقه، وديانته، دون من طعن في أمانته.

قال أبو موسى المديني^(١): «ولم يخرج أحمد إلا عمن ثبت عنده صدق وديانة، دون من طعن في أمانته».

وقال ابن تيمية: «وَلِهَذَا نَزَّهَ أَحْمَدُ مُسْنَدَهُ عَنْ أَحَادِيثِ جَمَاعَةٍ يَرْوِي عَنْهُمْ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِثْلَ مَشِيخَةٍ كَثِيرٍ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ الْمَزْنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَإِنْ كَانَ أَبُو دَاوُدَ يَرْوِي فِي سُنَنِهِ مِنْهَا فَشَرَطَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ أَجْوَدَ مِنْ شَرَطِ أَبِي دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ»^(٢).

وللعلماء في درجة أحاديث المسند ثلاثة آراء:

(١) «المصعد الأحمَد» (ص ٣٤).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١/ ٢٥٠).

الأول: أن جميع ما فيه من الأحاديث حجة .

الثاني: أن فيه الصحيح والضعيف والموضوع ، وقد ذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» تسعة وعشرين حديثاً منه ، وزاد العراقي عليها تسعة أحاديث ، وجمعها في جزء .

الثالث: أن فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن ، وليس فيه موضوع ، وقد ذهب إلى هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية ، والذهبي ، وابن حجر ، والسيوطي ، والألباني^(١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) : « شرط أحمد في «المسند» أقوى من شرط أبي داود في «سننه» ، وقد روى أبو داود عن رجال أعرض عنهم في «المسند» ، وقد شرط أحمد في «المسند» أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده ، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ، ثم زاد عليه ابنه عبد الله وأبو بكر القطيعي زيادات ، ضمت إليه ، وفيها كثير من الأحاديث الموضوعة فظن من لا علم عنده أن ذلك من رواية أحمد في مسنده» .

وبما ذكره شيخ الإسلام **رَحِمَهُ اللهُ** يتبين أنه يمكن التوفيق بين الآراء الثلاثة ، فمن قال : إن فيه الصحيح والضعيف ، لا ينافي القول بأن جميع ما فيه حجة ؛ لأن الضعيف إذا صار حسناً لغيره يكون حجة ، ومن قال : إن فيه الموضوع حمل على ما في زيادات عبد الله وأبي بكر القطيعي .

وقد صنف الحافظ ابن حجر كتاباً سماه : «القول المسدد في الذب عن المسند» ذكر فيه الأحاديث التي حكم العراقي عليها بالوضع ، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً ، مما ذكره ابن الجوزي ثم أجاب عنها حديثاً حديثاً ، وعقَّب السيوطي عليه بما فات مما ذكره ابن الجوزي ، وهي أربعة عشر حديثاً في جزء

(١) ينظر : رسالة «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد» للألباني فقد حرر الكلام على هذا .

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٩٧) .

سماه : «الذيل الممهد» .

٥- عدد أحاديثه، وذكر رواياته:

يشتمل المسند على ثمانية عشر مسنداً قاله أبو المحاسن : محمد بن علي الحسيني^(١) ، وابن حجر^(٢) ، وقد ذكر محمد بن جابر الوادي أشي أنها ستة عشر^(٣) ، وهو محمول على أنه أضاف بعضها إلى بعض ، قال ابن حجر^(٤) .

وهذا العدد إنما هو للمسانيد الرئيسة بحيث يندرج تحت بعضها عدد من المسانيد التفصيلية كمسند : «بني هاشم» ، و«الأنصار» ، وأما عدد مسانيد تفصيلاً فهو : (١٠٥٦) مسنداً ، بحسب ما أورده الحافظ أبو القاسم : علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر^(٥) .

وعدد أحاديثه ثلاثون ألفاً قاله ابن المُنادي^(٦) ، وهذا بإطراح المكرر وزيادات ابنه عبد الله والقطيعي ؛ لأنه معها يصل إلى أربعين ألفاً .

قال ابن عساكر : «يلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفاً سوى المعاد وغير ما ألحق به ابنه عبد الله من عالي الإسناد»^(٧) .

وقال الحسيني : «وجملة أحاديثه أربعون ألفاً بالمكرر مما رواه عنه ابنه الحافظ أبو عبد الرحمن : عبد الله ، وفيه من زياداته»^(٨) .

(١) «التذكرة بمعرفة رجال العشرة» (٣/١) .

(٢) «المجمع المؤسس» (٣٢/٢) .

(٣) «برنامج» (١٩٨) .

(٤) «المجمع المؤسس» (٣٢/٢) .

(٥) «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد حنبل في المسند» (ص ١٧١) .

(٦) «خصائص المسند» (ص ٢٣) .

(٧) «ترتيب أسماء الصحابة» (ص ٣٣) .

(٨) «التذكرة بمعرفة رجال العشرة» (٣/١) . وعددها كما في طبعة الرسالة (٢٧٦٤٧) حديثاً .

وأما عن **رواة المسند ورواياته**؛ فلم يسمع المسند كاملاً عن الإمام أحمد إلا ثلاثة وهم:

عبد الله بن أحمد بن حنبل، وصالح بن أحمد بن حنبل، وحنبل بن إسحاق بن حنبل.

ولم ينقل المسند إلينا كاملاً إلا: عبد الله بن أحمد بن حنبل: ورواه عن عبد الله بن أحمد جماعة، منهم: أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، وهو أشهر رواة المسند عن عبد الله، والنسخة الموجودة بين أيدينا اليوم هي من روايته.

٦- عناية العلماء به، وطبعاته:

اعتنى العلماء والباحثون بـ «المسند» عناية عظيمة، فقد أحاطوه بالعناية والدراسة، فقاموا بخدمته من عدة جوانب، ومن هذه الأعمال:

- «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند»، للحافظ ابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

- «خصائص المسند» لأبي موسى المديني (ت ٥٥٧هـ).

- «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»، لشمس الدين الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وحقق هذين الكتابين الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للمسند.

- «الكواكب الدراري»، لعلي بن الحسين بن عروة الحنبلي (ت ٨٣٧هـ) وقد رتب مسند الإمام أحمد على أبواب صحيح البخاري.

- «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وهو أطراف الأحاديث التي اشتمل عليها المسند.

- «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، أحمد بن عبد الرحمن البنا، الشهير بالساعاتي، رتب فيه أحاديث المسند على حسب الأبواب - وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الفصل الثامن إن شاء الله -.

وقد طبع «المسند» طبعات عديدة، ومنها :

- طبعة بتحقيق العلامة أحمد شاكر قريباً من ثلث الكتاب، وأكمّله الحسيني عبد المجيد هاشم، وصدر عن دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٣٩٤هـ.
- ثم طبع بتحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، في (٤٥) مجلداً، وصدر عن مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٢٠هـ.

* * *

المبحث الثالث

«مسند أبي يعلى الموصلي»

١- المؤلف^(١):

أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، الإمام الحافظ، محدث الموصلي، شيخ الإسلام، توفي سنة (٣٠٧هـ).

٢- منزلة كتابه، وسبب تأليفه:

لقد أثنى العلماء على كتاب «المسند» لأبي يعلى، قال أبو سعد السمعاني: «سمعت إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الحافظ يقول: قرأت المسانيد كـ (مسند العدني)، و (مسند أحمد بن منيع)، وهي كالأنهار، و (مسند أبي يعلى) كالبحر يكون مجتمع الأنهار».

وقال الذهبي معقباً^(٢): «صدق، ولا سيما (مسنده) الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه، فإنه كبير جداً، بخلاف (المسند) الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه، فإنه مختصر^(٣)».

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧٥).

(٢) ينظر: «السير» (١٤/ ١٨٠).

(٣) لمسند أبي يعلى روايتان علي المشهور:

الأولى: الرواية المختصرة، وهي رواية أبي عمرو: محمد بن أحمد بن حمدان الحيري (ت ٣٧٦هـ) عن أبي يعلى الموصلي، وهي التي اعتمد عليها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» - ذكر ذلك ابن حجر في مقدمة كتابه =

وأما عن سبب تصنيفه فلم يذكر المؤلف ذلك في مقدمة كتابه أو نقل عنه شيء في هذا ، ويبدو أنه صنفه رغبة في تدوين الحديث وجمعه وتصنيفه على الأبواب .

٣- منهجه فيه، وترتيبه، ودرجة أحاديثه:

- رتب المرويات علي مسانيد الصحابة ، ورتب مرويات المكثرين منهم علي حسب الرواة عنهم ، وهذا يظهر في مسند جابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك - مثلاً - وقد ترجم بالرواة عن أنس في مسنده بعنوان ظاهر .

- بدأ الرجال بمرويات العشرة ، إلا عثمان رضي الله عنه ، ثم بمرويات مجموعة من الصحابة المقلين ، ثم المكثرين من الصحابة ، ثم بمجموعة من قرابة النبي صلى الله عليه وسلم وآل بيته ، ثم بمجموعة من الصحابة المقلين أيضاً ، والذي يظهر أنه اعتبر أهل القبائل منهم ، وذكر معهم بعض المبهمين ، ثم عاد إلي النساء ، وبدأهن بأمهات المؤمنين - في الغالب - إلا عائشة ؛ حيث تقدمت مع المكثرين - ثم ببقية النساء ، والمبهمات ، ثم عاد إلي الرجال .

- عدد الصحابة الذين أخرج لهم (٢١٠) صحابياً ، وعدد أحاديثه (٧٥٥٥) حديثاً أغلبها من المرفوع .

- يعتبر كتابه من المصادر الحديثية الأصيلة المسندة التي لها أثر في علوم الحديث إسناداً ومتناً .

= «المطالب العالية» - .

الثانية: الرواية المطولة ، وتسمى «المسند الكبير» ، وهي رواية أبي بكر : محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن المقرئ الأصبهاني (ت ٣٨١هـ) عن أبي يعلى الموصلي ، واعتمد عليها الهيثمي في كتابه «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» ، والعلامة أبو العباس : أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ) في كتابه «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» ومختصره ، وذكر ذلك في آخرهما ، واعتمد عليها أيضاً الحافظ ابن حجر في تتبعه لما فات الهيثمي ، وقد أودعها ابن حجر كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» . ينظر : «طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى» (ص ٤٥ - ٤٨) .

- فيه إثبات صحة عدد من الصحابة، إذا ثبت الإسناد إليه .
- تضمن كتابه الصحيح والحسن والضعيف بل والواهي ؛ بيد أنه قد احتوى على مجموعة من الأحاديث الصحيحة والزائدة على مرويات الكتب الستة .

٤- طبعاته:

- طبعة دار القبلة - جدة، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، في (٦) مجلدات .
- طبعة دار المأمون للتراث - دمشق، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة : الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، في (١٤) مجلدًا .
- طبعة دار التأصيل، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، الطبعة : الأولى، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م، في (٥) مجلدات .



المبحث الرابع

«المعجم الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير» للطبراني

١- المؤلف^(١):

أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين، المولود سنة (٢٦٠هـ) والمتوفى سنة (٣٦٠هـ) صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة.

٢- منزلة معاجمه الثلاثة، وسبب تأليفها:

المعاجم: هي الكتب التي تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء^(٢).

ومن أشهرها: معاجم الطبراني الثلاثة: الكبير وهو أكبر معاجم الدنيا على ما قال ابن دحية، والأوسط وكان يقول فيه: هذا الكتاب روي لأنه تعب فيه، ثم الصغير^(٣).

وضع الإمام الطبراني خلاصة سنوات عمره في معاجمه الثلاثة (الصغير والأوسط والكبير)، وأما عن سبب تصنيفه فقال في مقدمة كتابه «المعجم الكبير»: «هذا كتاب ألفناه جامعٌ لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء، على حروف ألف ب ت ث، . . . ليوقف على عدد الرواة

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٩).

(٢) ينظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٥).

(٣) ينظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٥)، و«الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٦).

عن رسول الله ﷺ وذكر أصحابه رضي الله عنهم .

وقال في مقدمة «المعجم الصغير»: «هذا أول كتاب فوائد مشايخي الذين كتبت عنهم بالأمصار، خرجت عن كل واحد منهم حديثًا واحدًا وجعلت أسماءهم على حروف المعجم» .

٣- منهجه فيها، وترتيبها، ودرجة أحاديثها:

رغم أن المعاجم الثلاثة بينها شيء من الاختلاف في طريقة تصنيفها، إلا أن بينها توافقًا في أشياء أخرى، تنمُّ جميعها عن أسلوب متميز، ومنهج فريد لمحدث من الطراز الرفيع، ويظهر ذلك من خلال ما يأتي:

- رتب الإمام الطبراني المرويات على مسانيد الصحابة غالبًا، ورتب الصحابة على حروف المعجم، وقسمهم إلى رجال ونساء، ولكنه بدأ بذكر الخلفاء الراشدين على ترتيب خلافتهم، ثم أتبعهم بذكر بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم التزم بعد ذلك بترتيب أسماء الصحابة وفقًا لحروف المعجم، ثم ما أسنده عن رسول الله ﷺ، ولكنه قد يروي في مسند الصحابي أحاديث ليست من روايته، وذلك عند التعريف بهذا الصحابي وذكر فضائله، وعند بيان صحة من ليست له رواية، وهو في أكثر الأحوال يسوق ما يتعلق بنسبة الصحابي، ثم ما يتعلق بصفته، ثم ما يتعلق بسنِّه ووفاته، ثم يبوب بقوله: «ومما أسند عن . . .» .

- ترتيب الأحاديث في الباب: تنوعت طريقته في ترتيب ما يسنده ويرويه الصحابي على أحوال، منها:

- أنه يصنف مرويات الصحابي على الأبواب الفقهية .

- يقسم مرويات الصحابي المتوسط الرواية أو المكثرة على تراجم من روى عنهم، فإذا كان ذلك الراوي عن الصحابي مكثراً أيضاً، قسم مروياته على حسب من روى عن الراوي عن الصحابي .

- يجمع في مرويات الصحابي بين التصنيف على الأبواب الفقهية، وبين

تقسيم المرويات على حسب التراجم، ومنه صنيعة عند مسند جبير بن مطعم رضي الله عنه حيث قسّم مروياته على حسب من روى عنه، ثم صنف أحاديث هؤلاء الرواة عن الصحابي، على الأبواب الفقهية.

- أحياناً يبوب بما يدل على اقتصاره على غرائب ما رواه الصحابي، مثل صنيعة عند مسند أبي ذر رضي الله عنه، حيث يقول: «من غرائب مسند أبي ذر».

- لم يسلك الإمام الطبراني سبيل التكرار في شيء مما أورده، حيث لم يكن يكرر حديثاً بسنده ومثته كما هو، بل لا بد من مغايرة، تتمثل غالباً في تعدد الطرق التي وصله الحديث منها، وهذا من شأنه تقوية الحديث ورفعته من درجة إلى التي أعلى منها.

- إذا تكرر سندٌ واحد لعدة أحاديث من مرويات شيخ واحد، فإنه يذكر السند كاملاً في أول موضع، ثم يقول فيما يليه: «وبه . . .»، وإن تكرر بعض السند فيقول فيما يليه: «وبه إلى فلان . . .»، ثم يعقب كل حديث ببيان ما وقع فيه من الانفرادات فيقول: «لم يروه إلا فلان عن فلان . . .»، أو: «تفرّد به فلان عن فلان . . .».

وقد التزم الإمام الطبراني بمنهجه سالف الذكر في (المعجم الكبير)، وأما المعجمين (الأوسط والصغير) فقد رتب أحاديثهما تبعاً لأسماء شيوخه طبقاً لترتيب حروف المعجم، وخرّج تحت كل اسم حديثاً أو حديثين، وعقب كل حديث ببيان ما في سنده من تفرد.

ذكر حاجي خليفة^(١) أن أحاديث «المعجم الكبير» للطبراني يبلغ عددها خمسة وعشرين ألف حديث.

والمطبوع من «المعجم» بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي بلغ عدد أحاديثه (٢١٥٤٧) حديثاً حسب ترقيم المحقق وهو ناقص حيث سقط من أصل مخطوطته

(١) «كشف الظنون» (ص/ ١٧٣٧).

الأجزاء من ١٣ إلى ١٦ وكذلك الجزء الحادي والعشرين ، والله تعالى أعلم .
ونص الامامان أبو عبد الله الذهبي وأبو الفداء ابن كثير على أن الطبراني لم يخرج مسند أبي هريرة في «المعجم الكبير» ولعله أفرد بمصنف مستقل والعلم عند الله^(١) .

وأما «المعجم الأوسط» فكما قال الذهبي عن أحاديثه : «وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر» .

وقد تمثلت مادة الكتاب في (٩٤٨٩) نصًا مسندًا ، منها المرفوع والموقوف والمقطوع ، وقد تباينت أسانيد الكتاب صحة وضعفًا ؛ والمؤلف لم يولي هذا الأمر كبير اهتمام لأنه ليس المقصود من هذا الكتاب ، بل المقصود جمع الغرائب والفوائد .

وأما «المعجم الصغير» فقد احتوى هذا الكتاب على (١١٩٨) نصًا مسندًا ، منها ما هو مرفوع ومنها ما دون ذلك ، ويتميز «معجمه الصغير» أنه يتبع كل حديث خرّجه فيه بحكمه عليه .

٤- طبعاته:

- «المعجم الكبير» ، طبع بتحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، وضم إليه ما وجد من أجزائه ، والناشر : مؤسسة الريان في (١٨) مجلدًا .

- «المعجم الأوسط» ، طبع بتحقيق : الشيخ طارق عوض الله ، الناشر : دار الحرمين ، في (١٠) مجلدات .

- «المعجم الصغير» ، طبع عدة طبعات ، ومنها طبعة باسم : «الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني» ، حققه : محمد شكور أمير ، صدر عن المكتب الإسلامي ببيروت ، ١٤٠٥ هـ ، في مجلد .

(١) ينظر : «تدوين السنة» للزهراني (ص ١٧٢) .

الفصل الخامس

التأليف في غريب الحديث

وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول : مقدمة تعريفية بالغريب ، ومن ألف فيه .
- المبحث الثاني : «غريب الحديث» لأبي عُبَيْد القاسم بن سَلَّام .
- المبحث الثالث : «غريب الحديث» لابن قتيبة .
- المبحث الرابع : «غريب الحديث» للخطابي .
- المبحث الخامس : «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير .

* * *

المبحث الأول

مقدمة تعريفية بالغريب، ومن ألف فيه

المشهور من تعريف «غريب الحديث» عند علماء الحديث، هو: «ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها»^(١).

وأضاف الدكتور صبحي الصالح^(٢) فقال: «علم غريب الحديث: يبحث عن بيان ما خفي على كثير من الناس معرفته من غريب حديث رسول الله ﷺ بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي».

ومن أوائل من ألف كتاباً في هذا العلم هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت ٢١٠هـ) ولكن كتابه كان صغيراً مُوجِزاً، وقد جمع أبو الحسن النضر بن شُميل المازني (ت ٢٠٤هـ) كتاباً أكبر منه، ثم صنف أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٣هـ) كتاباً أفنى فيه عمره، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ثم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) كتابه «الفائق في غريب الحديث»، ثم مجد الدين المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» وقد ذُيِّلَ الأرموي كتاب «النهاية» هذا، واختصره السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير»^(٣).

قال الحافظ السيوطي^(٤): «وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل: أول من صنّفه النضر، ثم الأصمعي، وكتبهم صغيرة قليلة، وألّف بعدهم أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور، فاستقصى وأجاد».

(١) ينظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٢٧٢)، و«التقييد والإيضاح» (ص ٢٧٤)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٨٤).

(٢) «علوم الحديث ومصطلحه» (ص ١١٢).

(٣) ينظر: السابق (ص ١١٣).

(٤) «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٤ - ١٨٥).

قال الدكتور محمد أبو شهبة^(١): «وهو فن مهم من فنون علوم الحديث يقبح جهله بأهل العلم بعامة، وبأهل الحديث بخاصة، وأغلب الذين تكلموا فيه كانوا من أهل اللغة الذين كانوا أئمة فيها، والبعض كانوا من العلماء الجامعين بين العلم باللغة والحديث من أمثال الإمامين الجليلين أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي، ثم منهم من قصر كلامه على الغريب من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ ومنهم من عم فذكر الغريب في كلام الصحابة والتابعين، رضوان الله على الجميع».



المبحث الثاني

«غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام

١- المؤلف^(١):

أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، الحافظ الإمام المجتهد، ولد سنة (١٥٦هـ)، وتوفي بمكة سنة (٢٢٤هـ).

٢- منهجه في كتابه:

قال أبو عبيد: «كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما استفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في الكتاب، فأبيت ساهراً فرحاً مني بتلك الفائدة»^(٢).

قال الخطابي^(٣): «فكان أول من سبق إليه - الغريب - ودلّ من بعده عليه: أبو عبيد ابن سلام، فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يحتاج إلى تفسير من مشاهير غريب الحديث، فصار كتابه إماماً لأهل الحديث به يتذكرون وإليه يتحاكمون».

وكان منهجه فيه^(٤):

- رتب كتابه على المسانيد، وساق الأحاديث بأسانيده إلى رسول الله ﷺ، ثم عقب على كل حديث بشرح غريبه موضحاً المعنى مع الاستشهاد لما فسر بها من القرآن والحديث ومن كلام العرب وشعرهم.

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٩٠).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٩٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٩٦).

(٣) مقدمته لكتابه «الغريب» (١/ ٤٧ - ٥٠).

(٤) ينظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد بن مطر الزهراني (ص ٢٢١).

- قال الخطابي - بعد أن ذكر كتب الغريب - : «ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه» .

- على الرغم من جودة كتاب أبي عبيد وسعة معلوماته وكثرة فوائده إلا أن في الوقوف على الفائدة منه عسر ومشقة ، نظراً لترتيبه على المسانيد ، وفي المسانيد ما فيها من صعوبة الوقوف على الحديث فيها^(١) .

* * *

(١) طبع كتاب أبي عبيد في حيدرآباد في أربع مجلدات ، ثم طبع بتحقيق : حسين محمد محمد شرف - عبد السلام هارون ، الناشر : المطابع الأميرية ، سنة النشر : ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، عدد المجلدات : ٦ .

المبحث الثالث

«غريب الحديث» لابن قتيبة

١- المؤلف^(١) :

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، العلامة ، الكبير ، ذو الفنون ، صاحب التصانيف المتوفى سنة (٢٧٦هـ) .

٢- منهجه في كتابه :

لكتاب «غريب الحديث» للإمام ابن قتيبة رحمه الله حظٌ وفيرٌ من الشهرة والذیوع والعناية به عند جماهير أهل العلم .

ويمكن تلخيص المنهج الذي سار عليه الإمام ابن قتيبة في ترتيبه لهذا الكتاب فيما يأتي :

- سار على نهج أبي عبيد في تناول الحديث ، من جهة التفسير ، فكان يذكر الحديث ، ثم يشفعه بإسناده ، ثم يفسر غريبه مستشهداً بالقرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر العربي ، وأما طريقة سرد الأحاديث ، فقد خالف فيها أبا عبيد .

- افتتح الكتاب بمقدمة تحدّث فيها عن أهمية معرفة غريب الحديث ، وأثر هذه المعرفة في فهم أحاديث النبي ﷺ ، وفقهها ، وساق بعض الأمثلة لذلك ، ثم أشار إلى أهمية التأليف في هذا الباب ، وما فيه من التيسير على طلاب العلم في معرفة الغريب ، ثم ختم المقدمة ببيان طريقته في ترتيب مادة هذا الكتاب .

- ابتدأ بتفسير الألفاظ الدائرة بين الناس في الفقه وأبوابه ، والفرائض

(١) ينظر : «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٩٦) .

وأحكامها كالوضوء، والصلاة، والزكاة، والأذان، والصيام، والعَتاق، والطلاق... الخ.

- ثم شرع بتفسير غريب أحاديث الرسول ﷺ، وضمنه الأحاديث التي يُدَّعى تناقضها.

- ثم تلاه بأحاديث الصَّحابة رضي الله عنهم، فبدأ بالخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة، وذكر بعد ذلك عددًا من الصَّحابة رضي الله عنهم دون ترتيب معين، وختم هذا القسم بالنساء، فذكر أحاديث عدد من الصَّحابات - رضي الله عنهن -.

- ثم تلاه بأحاديث التابعين، ومن بعدهم.

- ختم الكتاب بذكر أحاديث غير منسوبة، سمع أهل اللغة يذكرونها، ولا يعرف أصحابها ولا طرقها حسنة الألفاظ، لطيفة المعاني، تزيد على الأحاديث التي ختم بها أبو عُبيد كتابه أضعافًا.

- لم يراع ترتيب الأحاديث في أبوابها ترتيبًا معينًا، فهي غير مرتبة على الحروف، ولا على الموضوعات، وإنما ذكرها الواحد تلو الآخر دون ترتيب معين، فيذكر نص الحديث كاملاً أو مختصراً، ثم يذكر بعده السند في أغلب الأحاديث، ثم يشرح الألفاظ التي يرى أنها غريبة^(١).



(١) طبع الكتاب بتحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧، عدد المجلدات: ٣. ثم أعيد طبعه في بيروت ١٩٨٨ م.

المبحث الرابع «غريب الحديث» للخطابي

١- المؤلف^(١) :

أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ، الإمام ، العلامة ، الحافظ ، اللغوي ، صاحب التصانيف ، توفي سنة (٣٨٨هـ) .

٢- منهجه في كتابه :

يُعد الكتاب من أمهات الكتب المصنفة في بابهِ ؛ يقول ابن الأثير^(٢) : «فكانت هذه الكتب الثلاثة^(٣) في غريب الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس ، والتي يعول عليها علماء الأمصار» .

وقال الثعالبي^(٤) : «كتابه (غريب الحديث) هو في غاية الحسن والبلاغة» .
ونقل الذهبي عن أبي طاهر السلفي قوله : «وكتابه في غريب الحديث ذكر فيه ما لم يذكره أبو عبيد ولا ابن قتيبة في كتابيهما ، وهو كتاب ممتع مفيد»^(٥) .
ولعظم أهمية هذا الكتاب وعلو منزلته في بابهِ ؛ فقد كثر رجوع العلماء إليه واعتمادهم عليه ، وخاصة من أُلّف في كتب اللغة بعده .

(١) ينظر : «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٣) .

(٢) «النهاية» (٨/ ١) .

(٣) يعني كتب أبي عبيد وابن قتيبة والخطابي .

(٤) «يتيمة الدهر» (٤/ ٣٨٣) .

(٥) ينظر : «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٥) .

وقد اتبع فيه الخطابي طريقة صاحبيه أبي عبيد وابن قتيبة، فكان يذكر الحديث، ثم يتبعه بسنده، وأحياناً يأتي بسند آخر ورواية أخرى، ثم يفسر ذلك كله.

كما اتبع الطريق ذاته في التفسير، فكان يفسر الحديث بالقرآن أو بالحديث أو ببعض حديث، أو أبيات الشعر أو الرجز، وكثيراً ما يستطرد فيشرح الغريب في هذه الشواهد التي يوردها.

وكان منهجه ألا يذكر حديثاً أو شرحاً سبقه به أحد زميليه: أبو عبيد أو ابن قتيبة، إلا أن يكون الحديث قد خلا من الشرح، فيذكره ليشرحه، أو يكون هناك خلاف بين صاحبيه في معنى كلمة، فيذكر قولهما أو يختار أحد الرأيين مستدلاً بأحاديث أخرى أو شعر، وغالباً ما ينصر أبا عبيد ويؤيده.

كما كان يعارض أبا عبيد - أحياناً - في شرح كلمة وردت في حديث، ويثبت هو غيرها^(١).



(١) ينظر: مقدمة المحقق لكتاب غريب الخطابي (١/ ٢٧).

وقد طبع هذا الكتاب في المملكة العربية السعودية في جامعة أم القرى مركز إحياء التراث في مكة المكرمة سنة (٢٠٠١م) وحققه الدكتور عبد الكريم العزبائي، ثم صورته دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، في (٣) مجلدات.

المبحث الخامس

«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير

١- المؤلف^(١) :

مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، صاحب التصانيف الكثيرة، توفي سنة (٦٠٦هـ).

٢- منهجه في كتابه :

قال الحافظ السيوطي^(٢) : «وهو أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها وأكثرها تداولاً».

ويعد كتابه من أهم الكتب في بابه وأوسعها وأوعبها في بيان غريب الحديث، وقد حفل العلماء بكتابه واستفادوا ونهلوا من علومه مما جعله يتبوأ مكانة عليّة في تاريخ حركة التأليف في هذا العلم، ويمكن تلخيص منهجه في كتابه على النحو التالي^(٣) :

- قدم لكتابه بمقدمة نفيسة تحدّث فيها عن أهمية علم الحديث والأثر، وذكر أنّ علم الحديث والآثار ينقسم إلى قسمين، أحدهما : معرفة ألفاظه، والثاني : معرفة معانيه .

ويرى أنّ معرفة ألفاظه مقدمة في الرتبة ؛ لأنها الأصل في الخطاب، وبها يَحْصُلُ التفاهمُ، فإذا عُرِفَتْ تَرَبَّتْ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى .

(١) ينظر : «سير أعلام النبلاء» (٤٨٨ / ٢١).

(٢) «تدريب الراوي» (١٨٥ / ٢).

(٣) ينظر : مقدمة الدكتور أحمد الخراط ل تحقيقه ل «النهاية» (١ / ٢٦-٦٦).

- ثم تحدّث عن نشأة التأليف في هذا العلم وتتابع المصنفات فيه حتى عصره .
- رتبه على حروف المعجم ، وجمع فيه كلام الهروي والمديني ، ورتبهما ترتيباً حسناً .
- يكتفي بشرح اللفظة الغريبة التي تدخل في المادة اللغوية التي عقدها ، فإن ورد غريبان أو أكثر في الحديث نفسه اكتفى بغريب الباب ، وإن أراد المُراجع معرفة باقي غريب الحديث الذي أورده فَلْيَتَّبِعْ مَظَانَّهُ في سائر المواد وَفَقَّ حرفه الهجائي .
- يُعْنَى ابنُ الأثير بضبط الغريب الوارد في المادة ، والنصُّ على هذا الضبط ، كأن يقول في حديث : «إِنكُمْ سَتَلْقَوْنَ بعدي أثره» . «الأثرة - بفتح الهمزة والثاء - الاسم من : أثر يُؤثر إثارةً ، إذا أعطى ، والاستثارة : الانفراد بالشيء» . وقد يكون ثمة أقوال في تفسير الغريب الوارد في الشاهد ، فيجمع ابن الأثير هذه الأقوال ، ففي حديث : «لا تقتلوا عَسِيفاً ولا أَسِيفاً» . «الأسيف : الشيخُ الفاني ، وقيل : العبد ، وقيل : الأسير» .
- قد ينثر في مادة الغريب التي عقدها قواعد كلية يحصر من خلالها مفردات مسألة معينة ، أو يسعى في تأصيلها وبيان حدودها ، شأنه في ذلك شأن المعياريّ الخبير بطبيعة المفردات التي يتعرض لها .
- من أوجه عنايته بشرحه لمادة الغريب التي عقد لها المادة ، أنه قد يمرُّ بعَلَمٍ من أعلام الأمكنة ، فيُعْنَى بضبطه وتحديد موقعه^(١) .



(١) طبع الكتاب بتحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي و طاهر أحمد الزاوي ، في (٥) مجلدات ، ثم طبع طبعة متقنة مميزة بتحقيق الدكتور أحمد الخراط ، طبع في قطر ، في (١٠) مجلدات .

الفصل السادس

الجمع بين كتب معينة

وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول :** تعريف الجمع بين كتب معينة ، وأقسام الكتب التي تم الجمع بينها .
- **المبحث الثاني :** دراسة لكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير .

* * *

المبحث الأول

تعريف الجمع بين كتب معينة،

وأقسام الكتب التي تم الجمع بينها

الجمع بين الكتب؛ هو أن يعتمد المؤلف للجمع بين أحاديث وآثار كتاب مع كتاب آخر مثله، أو يجمع بين أحاديث وآثار عدة كتب مع بعضها، مرتبة على الأبواب أو المسانيد بالأسانيد أو مجردة منها.

وهو نوع من التصنيف سلكه العلماء قديماً لتيسير الوصول للأحاديث وحفظها وتداولها وتقريبها.

• أقسام الكتب التي تم الجمع بينها:

تنقسم كتب السنة التي تم الجمع بينها إلى ما يأتي:

(١) كتب الجمع لأحاديث الصحيحين.

نحو: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (ت ٤٨٨هـ)، و«الجمع بين الصحيحين» لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت ٥٨٢هـ)، و«اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» لمحمد فؤاد عبد الباقي، وغيرها.

(٢) كتب الجمع لأحاديث الكتب الستة.

نحو: «مصاييح السنة» للبغوي (ت ٥١٦هـ)، و«جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، وغيرها.

(٣) كتب الجمع لأحاديث المسانيد.

نحو: «جامع المسانيد» لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، و«جامع المسانيد والسنن» لابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ).

(٤) كتب الجمع لأحاديث الكتب الستة وغيرها .

نحو: «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» لمحمد بن سليمان المغربي (ت ١٠٩٤هـ)، و«كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، وغيرها .



المبحث الثاني

دراسة لكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه^(١):

يعد كتابه موسوعة حديثة عظيمة، يحوي بين دفتيه أصول الإسلام الستة، وهو كما وصفه مؤلفه^(٢): «بحرٌ زاخرة أمواجه، وبرٌّ وعرة فجاجه، ولا يكاد الخاطر يجمع أشتاته، ولا يقوم الذكر بحفظ أفراده، فإنها كثيرة العدد، متشابهة الطرق، مختلفة الروايات».

- اعتمد ابن الأثير في كتابه هذا على كتاب رَزَيْن بن مُعَاوِيَةَ العَبْدَرِيّ (ت ٥٣٥هـ)؛ «التجريد للصحاح الستة»، فَهَذَّبَ كتابه، ورتب أبوابه، وأضاف إليه ما سقط من الأصول، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى، ومهد لكتابته بمقدمة ضافية وهامة في علوم الحديث.

- ضَمَّ فيه ستة كُتُبٍ هي: «الموطأ»، و«الصحيحين»، و«سنن أبي داود»، و«الترمذي»، و«النسائي».

- حذف الأسانيد ولم يثبت إلا اسم الصحابي إن كان الحديث مرفوعاً، أو اسم الراوي عن الصحابي إن كان الحديث موقوفاً، وقد أفرد لأسماء هؤلاء وتراجمهم باباً في آخر الكتاب ورتبهم على حروف المعجم.

- لم يثبت من المتون إلا ما كان حديثاً عن رسول الله ﷺ، أو أثراً عن

(١) ينظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد بن مطر الزهراني (ص ١٩٢)، و«علم فهرسة الحديث» (ص ٧١).

(٢) مقدمة جامع الأصول (١/ ٥١).

- الصحابي، وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم فلم يذكره إلا نادراً .
- أثبت ما وجد من الزيادات من المتون في كتابي الحميدي «الجمع بين الصحيحين»، ورزين بن معاوية «الجمع بين الكتب الستة» .
- رَتَّبَ أحاديثه على أساس الكتب والأبواب، ولكنه رَتَّبَ هذه الموضوعات على حروف المعجم، فمثلاً حرف الهمزة فيه الكتب التي تبدأ بها مثل : كتاب الإيمان والإسلام، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة . . . وحرف الباء فيه : كتاب البر، كتاب البيع . . . وهكذا حتى انتهى بـ: كتاب اليمين .
- جمع ما جاء من الأحاديث في فضائل جميع الكتب المودعة في كتابه، وما جاء في فضائل الأنبياء والصحابة وغيرهم فجعله كتاباً واحداً سَمَّاهُ : «كتاب الفضائل والمناقب» وأودعه أيضاً كل حديث يتضمن فضل شيء من الأعمال والأقوال والأحوال والرجال .
- استخدم ابن الأثير في كتابه الرموز، فرمز لـ «البخاري» (خ)، ولـ «مسلم» (م)، و«الموطأ» (ط)، و«الترمذي» (ت) ولـ «أبي داود» (د)، ولـ «النسائي» (س) . وقد بلغت أحاديث الكتاب (٩٥٢٣) حديثاً .
- اعتنى **رَحِمَهُ اللهُ** بشرح غريب كل حديث، لكنه خوفاً من الإطالة بالتكرار أو كثرة الإحالات إن هو جعل غريب كل حديث أو فصل أو باب عقيبهِ، خوفاً من ذلك جمع غريب كتب كل حرف في آخر ذلك الحرف
- وقد طبع الكتاب لأول مرة بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، ثم حققه وخرَّج أحاديثه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط . ثم أعادت دار ابن كثير بدمشق طباعته مع المجلدات الناقصة ووضع فهارس له في (١٣) مجلداً . وقد اختصره العلامة ابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤هـ) في كتاب سماه «تيسير الوصول إلى جامع الأصول»^(١) .

(١) وقد طبع في القاهرة، المطبعة السلفية، ط ١، ١٣٤٦ هـ، ٢ مج، ٤ ج .

الفصل السابع

اختصار الكتب السابقة

وفيه ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول :** معنى الاختصار وضوابطه وأشهر كتب السنة التي تم اختصارها .
- **المبحث الثاني :** دراسة لكتاب «مختصر صحيح البخاري» للزبيدي .
- **المبحث الثالث :** دراسة لكتاب «مختصر صحيح مسلم» للمنذري .

* * *

المبحث الأول

معنى الاختصار وضوابطه وأشهر كتب السنة التي تم اختصارها

الاختصار هو: «إقلال اللفظ، وإكثار المعنى، واختصر ذلك بعضهم فقال: إقلال بلا إخلال»^(١).

واختصار الكتب فنٌّ من الفنون، له قَوَاعِد وأصول، ويُشترط عند اختصار كتابٍ ما، عدم الإخلال بمقصد مؤلِّفه، وإلَّا أصبح تحريفًا، قال الشيخ بكر أبو زيد رحمَهُ اللهُ^(٢): «ولا يَدْخُلُ في تحريف النصِّ اختصارُه بشرطين: الإشارة إلى ذلك، وأن لا يخلَّ بمقصد قائله، ولا يخرج عن مراده».

ويضاف إليه: إذا أراد أن يزيد شيئًا على أصل الكتاب ينبّه على ذلك، كما درج عليه العلماء.

اختصار كتب السنة؛ هو القيام بتجريد أسانيدِها، وحذف المكرر منها.

وقد قام جماعة من العلماء باختصار بعض كتب السنة لتقريبها وتيسير الاستفادة منها، ومن هذه المختصرات ما يأتي:

فمن مختصرات «صحيح البخاري»:

- «المُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» للقاضي المُهَلَّبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ الأَنْدَلُسِيِّ (ت ٤٣٥هـ).

- «جمع النهاية في بداية الخير والغاية»، وهو مختصر صحيح البخاري، للعلامة عبد الله بن أبي سعد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي (ت ٦٩٥هـ).

(١) ينظر: «اليواقيت والدرر» للمناوي (١/ ١٠٠).

(٢) «الردود» (ص ١٢٧).

- «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»، للعلامة أحمد بن أحمد الزبيدي (ت ٨٩٣هـ).

- «اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه»، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ).

- «مختصر صحيح البخاري»، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

ومن مختصرات «صحيح مسلم»:

- «الجامع المعلم بمقاصد مسلم»، المعروف بـ «مختصر صحيح مسلم» للحافظ زين الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ).

- «تلخيص صحيح مسلم»، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ).

- «مختصر صحيح مسلم»، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ).

- «مختصر صحيح الإمام مسلم»، للدكتور عبد العزيز بن عبد الله الهليل.

ومن مختصرات «سنن أبي داود»:

- «المجتبى»، للحافظ عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦هـ).

- «تهذيب سنن أبي داود»، للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ).

- «مختصر سنن أبي داود»، مصطفى ديب البغا.

ومن مختصرات «جامع الترمذي»^(١):

- «مختصر الجامع»، لنجم الدين محمد بن عقيل البالسي الشافعي (ت ٧٢٩هـ).

(١) ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩).

- «مختصر الجامع»، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٠هـ).

- «تهذيب جامع الإمام أبي عيسى الترمذي»، للشيخ عبد الله التليدي.

- «مختصر سنن الترمذي»، مصطفى ديب البغا.

ومن مختصرات «سنن النسائي»:

- «مختصر سنن النسائي»، مصطفى ديب البغا.

ومن مختصرات «سنن ابن ماجه»:

- «الغيوث الشجاجة في مختصر ابن ماجه»، لشمس الدين بن عمار (ت ٨٤٤هـ)^(١).

- «مختصر سنن ابن ماجه»، مصطفى ديب البغا.

* * *

(١) ينظر: «نيل الابتهاج» (ص ٥٢٠).

المبحث الثاني

دراسة لكتاب «مختصر صحيح البخاري» للزبيدي

• المؤلف^(١):

الفقيه العلامة المحدث زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشَّرْجِي العدناني المالكي النسب الحنفي المذهب اليمني الزَّبيدي (ت ٨٩٣هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

وهو من أشهر المختصرات عند العلماء وطلاب العلم في وقتنا الحاضر، وقد لخص المؤلف منهجه في الاختصار في مقدمة كتابه فقال:

«أحببت أن أجرد أحاديث صحيح البخاري من غير تكرار، وجعلتها محذوفة الأسانيد ليقرب تناول الحديث من غير تعب، وإذا أتى الحديث المتكرر أثبتته في أول مرة، وإن كان في الموضع الثاني زيادة فيها ذكرتها وإلا فلا.

وقد يأتي حديث مختصر ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول فأكتب الثاني وأترك الأول لزيادة الفائدة، ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً متصلاً وأما ما كان مقطوعاً أو معلقاً فلا أعرض له، وكذلك ما كان من أخبار الصحابة فمن بعدهم فلا أذكره.

ثم إنني أذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث في كل حديث ليعلم من رواه، والتزم كثيراً ألفاظه في الغالب».

(١) ينظر: «الضوء اللامع» (١ / ٢١٤)، و«الأعلام» (١ / ٩١).

وقد طبع الكتاب عدة طبعات من أفضلها :

طبعة دار المنهاج - جدة، عنى به : صلاح الدين الحمصي ومحمد شادي مصطفى عربش، ط ٢، سنة الإصدار : ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، عدد المجلدات : ١، عدد الصفحات : ٦٧٢ صحيفة.

ومن شروحه :

«عون الباري لحل أدلة البخاري» شرح فيه التجريد الصريح للزيدي، للعلامة صديق حسن خان القنوجي البخاري (ت ١٣٠٧هـ)، الناشر : دار الرشيد - حلب، سنة النشر : ١٤٠٤ - ١٩٨٤، عدد المجلدات : ٥.



المبحث الثالث

دراسة لكتاب «مختصر صحيح مسلم» للمنذري

• المؤلف^(١):

عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعيد، زكي الدين أبو محمد المنذري المصري الشافعي، الإمام، العلامة، الحافظ، المحقق، شيخ الإسلام، المتوفى سنة (٦٥٦هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

اسم كتابه: «الجامع المعلم بمقاصد مسلم»، المعروف بـ «مختصر صحيح مسلم».

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ في مقدمته: «فهذا كتابٌ اختصرته من «صحيح» الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ اختصاراً يُسهِّله على حافظيه، ويُقرِّبه للناظر فيه، ورَتَّبته ترتيباً يُسرِّع بالطالب إلى وجود مطلبه في مَطْنَتِهِ، وقد تَضَمَّنَ مع صِغَر حجمه جُلَّ مقصود الأصل».

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ^(٢):

«وقد أفادنا بهذه الكلمة أموراً يهمننا في هذه المقدمة اثنان:

الأول: أنه رتبه ترتيباً غير ترتيب الأصل. ويظهر ذلك في الكتب والأبواب

والأحاديث.

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٣١٩).

(٢) مقدمة تحقيقه لـ «مختصر صحيح مسلم» للمنذري (ص/ ٩).

١ - أما الكتب، فالكتاب الثاني في الأصل إنما هو «كتاب الطهارة» ثم «كتاب الحيض»، ثم «كتاب الصلاة». أما المنذري فقد جعل من الكتاب الثاني كتابين: «كتاب الوضوء» مما هنا و«كتاب الغسل» (٤٩ / ١) هنا. وعقد بعد كتاب الطلاق عدة كتب لم ترد في الأصل كعناوين. فقال: «كتاب العدة» (١ / ٣٣٤)، و«كتاب النفقات» (١ / ٣٣٣)، و«كتاب الوقف» (٣ / ٢٤)، و«كتاب تحريم الدماء وذكر القصاص والدية» (٣ / ٣٠)، و«كتاب الضيافة» (٤٣ / ٣)، و«كتاب الهجرة والمغازي» (٢ / ٦٩)، وغيرها من الكتب التي يمكنك أن تتبّعها من الفهرس في آخر الكتاب.

٢ - وأما الأبواب، فلا غرابة أن تختلف عن أبواب «الصحيح» لأنها في الواقع ليست منه، بل ليس فيه أبواب أصلاً. وإنما هي من وضع النووي - رحمه الله تعالى - كما هو مشهور، وكما يدل عليه صنيعة في شرحه عليه، فإنك لا تجد في نسخة متنه أي باب، وإنما هي في شرحه فقط.

٣ - وأما أحاديثه، فهي تختلف عن ترتيبها في الأصل اختلافاً بيناً، كما يتضح لك ذلك بتتبع الأجزاء والصفحات التي أشرنا إليها في آخر كل حديث، والحديث (٧٥) مثلاً من «كتاب الإيمان» هو عند مسلم في آخر كتابه (٨ / ٣٣٨). والحديث (٣٠٣ و ٣٠٤) من «كتاب الصلاة» هما عنده في أول الكتاب: «كتاب الإيمان»، والحديث (١٠٣٦) من «كتاب تحريم الدماء» هو عنده في «الإيمان» أيضاً (١ / ٧٢). وآخر كتاب عنده «كتاب التفسير»، وهو كذلك في «المختصر» وقد أورد فيه أحاديث هي في الأصل في الجز، الأول والثاني والخامس، فانظر مثلاً الأحاديث (٢١٢٦ و ٢١٣٧ و ٢١٣٩ و ٢١٤٦ و ٢١٤٧ و ٢١٥٥ و ٢١٦٥ و ٢١٦٦ و ٢١٧٢ و ٢١٧٦ و ٢١٧٧).

الثاني: أنه لم يضمه جميع أحاديث الأصل، وإنما جلّها.

ولهذا وغيره بما سبق بيانه يمكن القول بأن هذا «المختصر»، هو كتاب خاص بطريقته وأسلوبه، لا يشاركه في ذلك غيره من المختصرات التي يلتزم مختصروها

عادة ترتيب أصولها ، ونهج مؤلفيها» انتهى .

ولعل أهم ما تصرف فيه في مختصره على غير سياقة أصله أنه لم يتعرض لمقدمة «صحيح مسلم» ، وإنما ابتدأ اختصاره من كتاب الإيمان ، خلافاً لما صنعه أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ) في كتابه «تلخيص كتاب مسلم» فإنه لخص المقدمة تلخيصاً حسناً ، ولعل المنذري لحظ أن المقدمة مدخل للكتاب وليست أصلاً فيه ، كما أن أحاديثها ليست في الغالب على شرط الصحيح ، ولذا تجاوزها في اختصاره ، إلا أحاديث قليلة ذكرها في ثانيا الكتاب ، كما في رقم (١٨٦٠ ، ١٨٦١) .

كما أن عدد أحاديث المختصر بلغ (٢١٧٧) حديثاً ، بينما عدد أحاديث «صحيح مسلم» (٣٠٣٣) حديثاً ، حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .

وقد حقق الكتاب الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمته الله ، وقدم له بمقدمة نافعة مبيّنة لترتيب الإمام المنذري لكتابه ، وطبع في مجلد عدة مرات .

وقد شرح هذا المختصر العلامة صديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ) ، في كتاب سماه : «السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج» ، وهو مطبوع عدة مرات .



الفصل الثامن

ترتيب كتب السابقين

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: معنى الترتيب، والحاجة إليه .
- المبحث الثاني: دراسة لكتاب «الفتح الرباني» للساعاتي .
- المبحث الثالث: دراسة لكتاب «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» .

* * *

المبحث الأول

معنى الترتيب، والحاجة إليه

الترتيب: هو أن يعمد المؤلف إلى كتاب حديثي مصنف على المسانيد أو مصنف على طريقة يصعب الوصول إلى الأحاديث فيه، فيقوم بترتيب أحاديثه على الكتب والأبواب الفقهية أو على طريقة الجوامع.

وهو نوع من التصنيف سلكه العلماء قديماً لتيسير الوصول للأحاديث وحفظها وشرحها وتداولها وتقريبها.

ولا ريب أن الحاجة قائمة لمثل هذا النوع من التأليف، فهذا النوع من الكتب يفيد سهولة الوصول إلى الأحاديث والوقوف عليها، حيث إنه أول ما يتبادر لطالب العلم، والباحث عن الحديث أن يرجع إليه؛ وذلك لأنه إن كان يريد الاطلاع على أحاديث في مسألة معينة، فإن موضوع هذه الأحاديث يحتم عليه الرجوع إليها وهي مرتبة مقربة، وإن كان يريد البحث عن حديث رآه ليخرجه من مصادر السنة، فموضوع الحديث يحدد له الباب الذي يبحث فيه عن الحديث المطلوب.



المبحث الثاني

دراسة لكتاب «الفتح الرباني» للساعاتي

• المؤلف^(١):

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي، عالم بالحديث وله معرفة بأصول الضبط والتقيد والإجازة، أحد جهابذة الأزهر وشيوخه رحمهم الله، توفي سنة (١٣٧٨هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

يعد كتاب «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» من أكبر مدونات الحديث عن رسول الله ﷺ حيث اشتمل على ثلاثين ألف حديثاً تقريباً، وقد استغرق إنجازَه من قبل مؤلفه رحمهم الله ثمانية وثلاثين عاماً متواصلة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمهم الله في معرض كلامه على «مسند أحمد»^(٢):

«تناول العلماء هذا المسند بالتصنيف عليه ما بين مختصر له، وشارح، ومفسر، ومرتب، ومن أحسنها «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» الذي ألفه أحمد بن عبد الرحمن البنا، الشهير بالساعاتي، جعله سبعة أقسام أولها: قسم التوحيد وأصول الدين وآخرها: قسم القيامة وأحوال الآخرة، ورتبه على الأبواب ترتيباً حسناً، وأتمه بوضع شرح عليه سماه «بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الرباني»، وهو اسم مطابق لمسماه فإنه مفيد جداً من الناحيتين

(١) ينظر: «النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر» (ص ٢٥)، و«مقدمة الفتح الرباني

وخاتمته» بقلم ابنه عبد الرحمن أحمد البنا.

(٢) «مصطلح الحديث» (ص ٥٦).

الحديثية والفقهية» .

وكانت طريقته في كتابه على وجه الإجمال :

رتب فيه أحاديث المسند على حسب الأبواب ، كما حذف سلاسل الإسناد مكتفياً بذكر اسم الصحابي على الأغلب .

ثم ذيل الشيخ البنا الكتاب بشرح لطيف موجز أسمائه : «بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الرباني» أثبت فيه أسانيد الأحاديث ، وخرّجها بإيجاز ، ونقل أحكام العلماء عليها من صحيح أو تضعيف ، كما شرح غريب اللغة وبين أبرز الفوائد المستمدة من الحديث .

وأما منهجه على وجه التفصيل فكان كما يأتي :

- قام بحذف الأسانيد ، مع وضع التبويبات المناسبة لكل حديث ، وفي مقدمة كتابه تكلم عن طريقته في ترتيب المسند .

وهذا الترتيب اطلق عليه اسم : «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» ، وهو اختصار للمسند مع ترتيبه ترتيباً فقهياً على الكتب والأبواب ، وبعبارة أخرى : تهذيب المسند وترتيبه واختصاره .

- رتب الكتاب كاملاً وقسمه على سبعة أقسام تحت كل قسم كتب وتحت كل كتاب أبواب ، والأقسام كما ذكرها الشارح هي :

١- قسم التوحيد؛ وذكر فيه ما جاء عن النبي ﷺ من أحاديث تختص بأمور العقيدة .

٢- قسم الفقه بفروعه المختلفة .

٣- قسم التفسير وما يختص بالقرآن وفضائله .

٤- قسم الترغيب وأحاديث الفضائل والمرغبات .

٥- قسم التهريب والتخويف مما يفعله الإنسان من الكبائر والذنوب .

٦- قسم التاريخ وما كان من خلق آدم إلى أن تقوم الساعة، والكلام عن سيرة النبي ﷺ ومناقب الصحابة وغيرها .

٧- قسم ذكر أحوال الآخرة والفتن والملاحم والجنة والنار .
وقال رحمه الله عن تقسيمه هذا^(١) :

«ان الله تعالى اختار لهذا الكتاب تقسيما عجيبا ما كان يخطر لي على بال، وكنت قسمته قبل ذلك مرات متعددة لم تطمئن نفسي لواحدة منها، فسألت الله تعالى أن يختار لي ما فيه الخير، فألهمني جل شأنه هذا التقسيم العجيب الذي لا أعلم أحدا سبقني إليه ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ فانشرح له صدري واطمأن به قلبي، وذلك أنني جعلته سبعة أقسام ولست أقصد بهذا التقسيم تساوي الأقسام في عدد الأحاديث، أو مقدار الكراريس كلا، بل باعتبار الفنون وان كان بعضها أطول من بعض فكل قسم منها يصلح أن يكون مؤلفا مستقلا مقدما الأهم فالمهم» .

- في كل قسم من أقسام كتابه السبعة اشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول، وفي أكثر تراجم الأبواب ما يدل على مغزى أحاديث الباب .

- جمع الحديث الواحد المتكرر في غير ما موضع، وجعله في مكان واحد بحيث لا يختل المعنى، وألمع إلى اختلاف الروايات، وميز بينها بقوله: وفي رواية كذا وكذا . .

- هناك اختصارات واصطلاحات استعملها المؤلف في كتابه قام ببيانها وشرحها في المقدمة^(٢) .

- قام بوضع شرح وجيز لكتبه في الهامش سماه «بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الرباني» نشر فيه جواهره، وأبرز ضمائره، وأفصح فيه عن لغاته، يذكر سند

(١) «مقدمة الفتح الرباني» (١/ ٢٤) .

(٢) (١/ ٣-٤) .

الحديث وتخریجه وغریبه ، ویتکلم علی فقه الحديث ، إلا أنه في أوله شرح ، وفي منتصفه صار حاشية ؛ ووصل فيه إلى «كتاب المناقب» ، نهاية «باب ما جاء في جریر بن عبد اللہ البجلي» ؛ ثم أكمله محمد عبد الوهاب بحیري ، ووصل فيه إلى نهاية «كتاب المناقب» ؛ ثم أكمله مجموعة بإشراف أبناء المؤلف ، من «كتاب الإمارة والخلافة» إلى نهاية الكتاب ؛ والتكملة الأخيرة تذكر سند الحديث وتخریجه ، ونادرًا ما تذكر غریبه^(١) .

* * *

(١) طبع الكتاب في (٢٤) مجلدًا ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة : الثانية . ثم طبعته دار بيت الأفكار في مجلد واحد ضخيم .

المبحث الثالث

دراسة لكتاب «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»

• المؤلف^(١):

الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلْبَانَ بن عبد الله الفارسي المصري، الحنفي، الفقيه، النحوي، المحدث، المتوفى بالقاهرة سنة (٧٣٩هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

مضى معنا الحديث عن صحيح الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ؛ «التقاسيم والأنواع» وأنه قد رتبته على طريقة فيه صعوبة وأنَّ الكشف والبحث عن الأحاديث في كتابه عسيرًا جدًّا.

فكانت همة العلامة الأمير علاء الدين بن بلبان رَحِمَهُ اللهُ أن قام بترتيب أحاديث كتاب الحافظ ابن حبان على الكتب والأبواب الفقهية ترتيبًا رائعًا بديعًا سهل فيه الوصول الأحاديث والكشف عنها.

قال الكتاني^(٢) عن صحيح ابن حبان: «وقد رتبته بعض المتأخرين على الأبواب ترتيبًا حسنًا وهو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان . .».

قال المؤلف في مقدمة ترتيبه مبيِّنًا منهجه الذي سلكه في كتابه^(٣):

«فإن من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية، وأشرف الأوضاع، وأطرف الإبداع: كتاب «التقاسيم والأنواع»

(١) ينظر: «النجوم الزاهرة» (٩/ ٣٢١)، و«الأعلام» (٤/ ٢٦٧).

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٠).

(٣) «الإحسان» (١/ ٩٥-٩٦).

للشيخ الإمام، حسنة الأيام حافظ زمانه، وضابط أوانه معدن الإتيان أبي حاتم محمد بن حبان، التميمي البستي شكر الله مسعاه، وجعل الجنة مثواه، فإنه لم ينسج له على منوال، في جمع سنن الحرام والحلال لكنه لبديع صنعه، ومنيع وضعه قد عز جانبه، فكثر مجانبه، تعسر اقتناص شوارده، فتعذر الاقتباس من فوائده وموارده، فرأيت أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله بتهذيبه وترتيبه، وأسهله على طلابه، بوضع كل حديث في بابه، الذي هو أولى به، ليؤمّه من هجره، ويُقدّمه من أهمله وأخّره، وشرعت فيه معترفًا بأن البضاعة مزجاة، وأن لا حول ولا قوة إلا بالله، فحصلته في أيسر مدة، وجعلته للطلبة وعُدّة، فأصبح بحمد الله موجودًا بعد أن كان كالعدم، مقصودًا كنارٍ على أرفع علم، معدودًا بفضل الله من أكمل النعم، قد فُتحت سماء يسره، فصارت أبوابًا، وزُحزحت جبال عُسره فكانت سرابًا، وقرن كل صنو بصنفه، فأضت أزواجًا، وكل تلوٍ بإلفه، فضاءت سراجًا، وهاجا، وسميته: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان . . . وها أنا أذكر مقدمة تشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في ذكر ترجمته ليعرف قدر جلالته .

والفصل الثاني: في نص خطبته، وما نص عليه في غرة ديباجته وخاتمته، ليعلم مضمون قراره، ومكنون مصونه وأسراره .

والفصل الثالث: في ذكر ما رُتب عليه هذا الكتاب من الكتب والفصول والأبواب، قصدًا لتكميل التهذيب، وتسهيل التقريب .

وكان من منهجه في كتابه إضافة لما ذكر:

أنّه رتب أحاديث الكتاب كاملاً؛ وقد بلغ عدد النصوص في الترتيب (٧٦١٥) نصًا مسندًا، رتبها ابن بلبان على (٢٨) كتابًا قدم لها بكتاب يمثل مقدمة الكتاب تناول فيه:

١ - باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى .

٢ - باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلاً وأمرًا وزجرًا .

ثم عقب ذلك بكتاب الوحي، فكتاب الإسراء، كتاب العلم، كتاب الإيمان، كتاب الإحسان، كتاب الرقائق، كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، . . . حتى ختم الأبواب الفقهية، فختم الكتاب بكتاب الأنواء والنجوم، فكتاب الكهانة والسحر، فكتاب التاريخ، وبه تم الكتاب .

وقد أتى تحت هذه الكتب الكثير من الأبواب، وربما طال الباب فيقسمه المرتب إلى فصول، وأبقى كلام ابن حبان الذي ترجم به لكل نص من النصوص، والذي يمثل جانب فقه النص، الذي حرص المؤلف كل الحرص على إيصاله لمن يطالع كتابه كما هو على حاله^(١) .



(١) طبع في (١٨) مجلدًا، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٤١٢هـ .

الفصل التاسع

شرح الكتب الحديثية

وفيه خمسة مباحث :

- **المبحث الأول:** مقدمة في الشروح ، وأهميتها ، وما تحتوي عليه من علوم .
- **المبحث الثاني:** دراسة لكتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب .
- **المبحث الثالث:** دراسة لكتاب «فتح الباري» لابن حجر .
- **المبحث الرابع:** دراسة لكتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعظيم آبادي .
- **المبحث الخامس:** دراسة لكتاب «تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى» للمباركفوري .

* * *

المبحث الأول

مقدمة في الشروح، وأهميتها، وما تحتوي عليه من علوم

لا ريب أنَّ شرح الحديث فرع من فروع علوم الحديث، ومن أوائل من ذكر ذلك أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) في «معرفة علوم الحديث»^(١)، حيث قال: «النوع العشرون من هذا العلم - بعد معرفة ما قدّمنا ذكره من صحّة الحديث إتقاناً ومعرفةً لا تقليداً وظناً - : معرفة فقه الحديث»^(٢)، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة».

وممّن ذكره وأشار إليه -أيضاً-: القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) حيث قال-في سياق ذكر علوم الحديث- «ثمّ التّفقه فيه، واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه، وجلاء مشكل ألفاظه على أحسن تأويلها، ووفق مختلفها على الوجوه المفصّلة وتنزيلها»^(٣).

وقد عظمت عناية علماء الإسلام بالسنة وشرحها وبيانها، والرعيّل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقيّاً من الشوائب والغرائب، كانوا أهل فقه ودراية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة مالك وأحمد وسفيان الثوري وابن عيّنة، والبخاري ومسلم، وباقي أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

(١) (ص ٢٤٦).

(٢) علم فقه الحديث، أو علم شرح الحديث، أو علم معاني الحديث، أو علم أصول تفسير الحديث؛ معانيها متقاربة. ينظر: كتابنا «المدخل إلى علم شرح الحديث» (ص ٩). والذي يظهر أنّ شرح الحديث عندهم أوسع من فقه الحديث؛ فالشرح يتناول الإسناد والمتن، بينما الفقه ينظر فيه إلى المتن وما يتضمّنه من الفقه والمعاني والأحكام.

(٣) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص ٥). وينظر: «أبجد العلوم» للقنوجي (ص ٤٢٣)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٠٣٦).

وتأمل تعنيفهم على من اشتغل بالرواية من غير التفات إلى الدراية في قول أبي عاصم النبيل: «الرِّيَاسَةُ فِي الْحَدِيثِ بِلَا دِرَايَةٍ رِيَّاسَةٌ نَذْلَةٌ»^(١).

وعن سفيان بن عُيينة رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «يا أصحاب الحديث تعلّموا معاني الحديث، فإنّي تعلّمتُ معاني الحديث ثلاثين سنة»^(٢).

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «تفسير الحديث خير من سماعه»^(٣).

وقال علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»^(٤).

وقال أحمد بن الحسن الترمذي: سمعتُ أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يقول: «إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إليّ ممّن حفظ الحديث ولا يكون معه فقه»^(٥).

وفي هذا يقول ابن الصلاح^(٦): «لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث، وكتبه دون معرفته، وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بباطل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين، المتحليين بما هم منه عاطلون».

وهذا يفسر سبب كثرة تصانيفهم في شرح الحديث وفقهه ودرايته.

ولا ريب أن معرفة المناهج التي بنيت وسارت عليها الشروح الحديثية مهم للباحث ومعين له على فهم هذه الكتب، وطريقة التّعامل معها، والاستفادة منها.

(١) «المحدث الفاصل» (ص ٢٥٣)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢ / ١٨١).

(٢) «الآداب الشرعية» (٢ / ١٢٥).

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ١٣٥)، و«جامع بيان العلم» (٢ / ١١٤٤).

(٤) «المحدث الفاصل» (ص ٣٢٠)، و«تهذيب الكمال» (١ / ١٦٥).

(٥) «الآداب الشرعية» (٢ / ١٢٢).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٥٠).

وبالنظر في طرائق العلماء والباحثين في كتب الشروح الحديثية، والكتب المصنفة في مناهجها ومسالكتها = يظهر أنهم سلكوا فيها عدة مسالك^(١) وهي بإيجاز كما يأتي :

١- الشرح الموضوعي أو الشرح بالقول .

٢- الشرح الممزوج .

٣- الشرح الموضوعي أو التحليلي .

٤- الشرح المدرسي أو المنهجي .

٥- الشرح المقاصدي أو الاستنباطي .

وهذا العلم (فقه السنة ومعرفة معانيها) يحتاجه المسلمون ؛ لتحقيق المتابعة لرسول الله ﷺ ، والقيام بشرع الله .

وما تقدّم نقله عمّن سبق من أهل العلم ظاهر الدلالة على أنّ طالب العلم لا يعلو كعبه ولا يبلغ مبلغ الرئاسة في العلم إلا بالتّفقه في حديث رسول الله ﷺ ، ومعرفة معانيه وأحكامه ، واستخراج فوائده ، والغوص على كنوزه ودرره .



(١) ينظر : «كشف الظنون» (٢٩/١)، و«أبجد العلوم» (١/١٩١)، ومقدمة «تحفة الأحوذى» للمباركفوري (ص١٧١)، ومقدمة الدكتور أحمد معبد على «النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» لابن سيد الناس (١/٨٦-٩٢)، وكتابي «المدخل إلى علم شرح الحديث» يسر الله نشره .

المبحث الثاني

دراسة لكتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب

• المؤلف^(١):

زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، الإمام الحافظ الحجة، والفقيه العمدة، أحد العلماء الزهاد والأئمة العباد، مفيد المحدثين، واعظ المسلمين، المتوفى سنة (٧٩٥هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

يعد شرح الحافظ ابن رجب للبخاري من الشروح الحافلة والمميزة، فقد أودع فيه فوائد نفيسة وتحريرات بليغة وتأصيلات رصينة، بيد أنه لم يكمله، فقد ألفه في آخر عمره، وبلغ فيه إلى آخر «كتاب السهو»، حيث سبقته المنية المحتومة وأجله المكتوب قبل أن يُتم الكتاب.

ومع هذا؛ فالجزء الذي شرحه منه لم يصل إلينا كاملاً، بل ضاع منه قريبٌ من ثلثه، فنسأل الله تعالى أن يوفّق عبداً من عباده للوقوف على بقية هذا الشرح، وإخراجه للنور لينتفع به المسلمون.

وحيث إن الكتاب ناقص، فلم يوجد من أوّله، فقد ضاعت علينا المقدمة التي كتبها الحافظ ابن رجب لهذا الشرح والتي كان يُمكن أن تبيّن لنا طريقته ومنهجه في هذا الكتاب، والمِنوال الذي ألّف عليه هذا الشرح الكبير الماتع.

(١) ينظر: «لحظ الألفاظ» (ص ١١٨)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٨١).

ويمكن أن نجمل **منهج** الحافظ ابن رجب في هذا الشرح كما يأتي^(١):

- يذكر ترجمة الباب، ثم يعقب عليها بتعليق ضافٍ يتناول ما في الترجمة من المسائل الفقهية، ويذكر آراء العلماء فيها. وكأنه بهذا التعليق يمهد للحديث بمدخل مناسب، ويلاحظ طول هذا المدخل.

- يأتي بعد هذا المدخل ذكر الحديث بإسناده ومتمنه، كما هو في البخاري.

- يخرج حديث الباب تخريجاً واسعاً في الغالب يستقصي الحديث من جميع رواياته وطرقه.

- يتكلم عن القضايا الحديثية في الحديث وطرقه؛ كرفع توهم الانقطاع، وإثبات التصريح بالسَّماع إذا كان الراوي مدلساً، كما يتكلم في الرجال جرحاً وتعديلاً.

- يتناول فقه الحديث ويفصل قضاياه، ويذكر أقوال العلماء وأدلتهم، ويناقش ويرجح كل ذلك باستيعاب وإطالة غير مخلين، فيجد الباحث نفسه وهو يستعرض هذه المسائل مستغرقاً مع كتاب موسوعي في الفقه المقارن، ومن هذا - مثلاً - أنه تناول مسألة قضاء الصلاة الفائتة عمداً بما يزيد على ست لوحات مخطوطة.

- تميّز منهجه في شرحه بالأدب الجمّ، والحرص على نسبة كل قول إلى قائله، والإفاضة في ذكر أدلة كل قول، وهو وإن كان يركز على المذهب الحنبلي إلا أنه قد يعدل عن هذا المذهب إلى غيره تبعاً للدليل القوي...

- إذا كان الدليل حديثاً، فإنه يتناول طرقه على وجه الاستقصاء، ويضاف إلى ذلك بحث مستفيض في التعديل والتجريح، والتصحيح والتضعيف، وذكر العلل، ويعتمد في ذلك على كتاب علل الدارقطني إلى جانب عدد كبير من مصادر علوم

(١) ينظر: مقدمة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد لـ تحقيقه «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨٥ -

الحديث الأصلية .

وبالجملة فهذه أبرز ملامح منهجه الذي سلكه في شرحه القيم، واللَّهِ
الموفق^(١) .



(١) وقد طبع الموجود من الشرح، ومن أفضل طبعاته طبعة بتحقيق جماعة من المحققين، نشر
مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة... الأولى ١٤١٧هـ. في عشر مجلدات، ثم
صُحِّحت وطُبعت طبعة ثانية في دار الحرمين بنفس أرقام الصفحات في الطبعة الأولى مع ما
أضافوه من زيادات وتصحيحات .

المبحث الثالث

دراسة لكتاب «فتح الباري» لابن حجر

• المؤلف^(١):

أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر، الحافظ، الإمام، شيخ الإسلام، أصله من عسقلان (بفلسطين)، ومولده ووفاته بالقاهرة سنة (٨٥٢هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

يعد كتاب الحافظ ابن حجر رحمَهُ اللهُ «فتح الباري» من أنفس شروح البخاري وأعظمها ولم يُر شرح مثله أو أفضل منه؛ لما حباه الله من سعة العلم وقوة الحفظ والفهم، وبراعة الاستنباط والاستدلال، فصار شرحه صيداً ثميناً، ومنهلاً عذباً نبيعاً، يردّه أهل العلم وطلابه يغترفون منه ويعبّون.

أمضى رحمَهُ اللهُ في شرحه له ما يقرب من ثلاثين عاماً يطرّزه بالفوائد والنكت البديعة، وقد وُقِّق رحمَهُ اللهُ في تسميته، كما وُقِّق في شرحه؛ حيث سمّاه: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».

والذي يدلّك على مكانة هذا الشرح وعظيم أمره أنّ العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) لما طلب منه أن يشرح البخاري قال: «لا هجرة بعد الفتح».

وقد ذكر شيخنا العلامة الشيخ عبد المحسن العباد -حفظه الله- إن مكانة فتح الباري إلى غيره من الشروح كمكانة البخاري إلى غيره من المصنفات.

(١) ينظر: «الضوء اللامع» (٢/ ٣٦)، و«البدر الطالع» (١/ ٨٧).

وقد بدأ الحافظ ابن حجر رحمته الله بكتابة المقدمة «هدي الساري» عام ٨١٣هـ، ثم شرع في شرح الصحيح أوائل سنة ٨١٧هـ، وفرغ منه أول يوم من رجب عام ٨٤٢هـ.

أما عن منهجه رحمته الله في شرحه، فقد بين ذلك في مقدمته التي سماها: «هدي الساري»، حيث قال رحمته الله:

«... فإن أولى ما صرفت فيه نفائس الأيام وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام؛ الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البرية، ولا يرتاب عاقل في أن مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيه المصطفى، وأن باقي العلوم إمَّا آلاَتُ لفهمهما - وهي الضالَّةُ المطلوبة - أو أجنبيَّةٌ عنهما - وهي الضارَّةُ المغلوبة -.

وقد رأيتُ الإمام أبا عبد الله البخاري في جامعهِ الصَّحيح قد تصدَّى للاقتباس من أنوارهما البهية تقريراً واستنباطاً، وكرَعَ من مناهلهما الرّويَّةَ انتزاعاً وانتشاطاً، ورُزق بحسن نيَّته السَّعادة فيما جمع حتى أذعن له المخالف والموافق، وتلقى كلامه في التصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق.

١- وقد استخرتُ الله تعالى في أن أضمَّ إليه نبذاً شارحةً لفوائده موضحةً لمقاصده كاشفةً عن مغزاهُ في تقييدِ أوابدهِ واقتناصِ شواردهِ.

٢- وأقدم بين يدي ذلك كلّهُ مقدمة في تبينِ قواعده وتزيينِ فرائده، جامعةً وجيزةً دون الإسهاب وفوقَ القصورِ سهلةً المأخذِ تفتح المستغلق وتذلّل الصَّعاب، وتشرح الصدور.

٣- وينحصر القول فيها إن شاء الله تعالى في عشرة فصول:

الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب.

الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه، والكلام على تحقيق شروطه وتقرير كونه من أصحِّ الكتب المصنفة في الحديث النبوي.

• ويلتحق به الكلام على تراجمه البديعة المنال المنيعة المثل التي انفرد

بتدقيقه فيها عن نظرائه واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائته

الثالث: في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته للحديث وتكراره . . .

الرابع: في بيان السبب في إيراد الأحاديث المعلّقة والآثار الموقوفة، مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب وألحقت فيه سياق الأحاديث المرفوعة المعلّقة . . .

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متونه مرتباً له على حروف المعجم، بالخص عبارة وأخلص إشارة، لتسهيل مراجعته ويخفّ تكراره . . .

السادس: في ضبط الأسماء المشكّلة التي فيه، وكذا الكنى، والأنساب . . .

السابع: في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كانت يكثر اشتراكها ك: «محمد» لا مَنْ يقلّ اشتراكه ك: «مسدد»، وفيه الكلام على جميع ما فيه من مُهْمَل ومبهم على سياق الكتاب مختصراً .

الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقّاد، والجواب عنها حديثاً حديثاً، وإيضاح أنه ليس فيها ما يخلّ بشرطه الذي حققناه . . .

التاسع: في سياق أسماء جميع مَنْ طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم مَنْ يقوى جانب القدح فيه، إمّا لكونه تجنّب ما طعن فيه بسببه . وإمّا لكونه أخرج ما وافقه عليه مَنْ هو أقوى منه . وإمّا لغير ذلك من الأسباب .

العاشر: في سياق فهرسة كتابه المذكور باباً باباً، وعدّة ما في كلّ باب من الحديث، ومنه تظهر عدة أحاديثه بالمكرّر؛ أوردته تبعاً لشيخ الإسلام أبي زكريّا النووي رحمته الله تبرّكاً به .

ويمكن أن نلخص منهجه في كتابه كما يأتي :

- أنه مشى في شرحه على ترتيب المؤلف .
- غالبًا ما يبدأ شرح الحديث بذكر اختلاف روايات البخاري ، وكذلك يفعل في الأبواب .
- يجمع الحافظ طرق الحديث في أول موضع يرد فيه ، أو في الموضع اللائق به ، ثم يشرحه باختلاف ألفاظه .
- يشرح الكلمات ويضبطها بالشكل . ويأتي بفوائد لغوية .
- وقد يبدأ بذكر المناسبة بين الأبواب والكتب ، تقديمًا وتأخيرًا .
- فإن بدأ بشرح كتاب من الكتب ، فغالبًا ما يبدأ بضبط عنوان الكتاب : ك: الجمعة ، الصيام ، السَّلم . . ، ومعناه . فإذا كانت فائدة تتعلق به ذكرها . كقوله عند كتاب الجمعة : «واختلف في تسمية اليوم بذلك . .» .
- وأما ما يتعلّق بالأسانيد ، والتراجم : فإنه يبيّن أسماء الرواة ، وكنائهم ، وقد يأتي بفوائد زوائد تتعلّق بهم ^(١) .



(١) وقد طبع الكتاب عدّة طبعات ، فطبع قديمًا طبعة جيدة طبعة القاهرة المطبعة الكبرى ؛ الأميرية ببولاق ؛ ١٣٠٠هـ ١٨٨٢م وتقع في ١٣ مجلدًا . ومن أفضل طبعاته الطبعة السلفية الأولى الشهيرة والتي أخرجها ونشرها محب الدين الخطيب (١٣٧٧هـ) وقامت بطبعها المكتبة السلفية بالقاهرة ؛ سنة ١٣٨٠هـ ؛ وعلّق على أولها الإمام عبد العزيز بن باز (ت ١٤٢٠هـ) ؛ ورقم أحاديثها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

المبحث الرابع

دراسة لكتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعظيم آبادي

• المؤلف^(١):

أبو الطيب محمد شمس الحق بن أمير علي بن مقصود علي الصديقي العظيم آبادي، العلامة والمحقق والمحدث الكبير، من كبار محدثي الهند الذين قادوا حركة أهل السنة، وأحد نوابغ العصر ممن يشار إليه بالبنان، توفي سنة (١٣٢٩هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

هو شرح قيّم حافل كامل لكتاب «سنن أبي داود»، شرح بـ «القول»؛ يميل فيه للتوسط وعدم الاستطراد، يفيد منه طالب العلم، ولا يضجره بطوله. والشارح سلفي المعتقد لا يؤوّل الصفات بل هو مثبت لها، مقرر للسنة ومعظم لها، ويردّ على أهل البدع كأهل القبور الذين يعظمونها، بل نجد المؤلف يرد على البدع المعاصرة لوقته ردّاً طويلاً كرده على القاديانية عند شرح حديث نزول عيسى عليه السلام.

(١) ينظر: «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» للشيخ محمد عزيز شمس، ط: الأولى، عام ١٣٩٩هـ، بالجامعة السلفية - الهند، ومقدمة «غاية المقصود».

وقد اختلف الباحثون في تعيين مؤلف كتاب «عون المعبود»، هل المؤلف هو: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي صاحب «غاية المقصود»، أم الكتاب من مؤلفات أخيه الأصغر محمد أشرف المعروف بشرف الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٦هـ)؟ وقد اختار بعضهم أنه للأول ورجح بعضهم أنه قسيم بينهما.

وينظر الكتاب السابق، وللشيخ مشهور بن حسن سلمان في مجلة «الأصالة» العدد (٥١) مقال بعنوان: «من هو مؤلف «عون المعبود»؟».

وقد ذكر الشارح العلامة العظيم الآبادي أنه ظفر بإحدى عشرة نسخة من سنن أبي داود وكلها من رواية اللؤلؤي إلا نسخة واحدة فهي من رواية ابن داسة .

فقابل بين هذه النسخ ورجع إلى عشرات الكتب الأمهات من كتب الأئمة المتقدمين ، واستطاع أن يميز رواية اللؤلؤي وأن يورد كل الروايات التي وصلت إليه وقال : «فصار هذا المتن والشرح جامعاً لرواية ابن داسة وابن العبد وابن الأعرابي أيضاً ، بل فيه بعض رواية الرملي أيضاً لكنه قليل جداً» .

ويتلخص منهجه في كتابه ، كما يأتي :

- يبدأ بنقل عبارة من الحديث ثم يتكلم عليها .
- يميز المهمل ويسمي المنسوب من الأسماء ، وإن احتاج اللفظ إلى ضبط ضبطه .
- اعتنى ببيان اختلاف روايات متن السنن وإثبات الفروق بينها .
- يشرح الكلمات الغريبة ، ويتكلم على فقه الحديث .
- يعتني بتخريج أحاديث الكتاب اعتماداً على كلام المنذري في مختصره للسنن . وذلك أنه قال في التنبيه الأول : «أكثر النقل من كلام الحافظ المنذري حتى قلت تحت كل حديث : (قال المنذري كذا وكذا) ؛ لأن الإمام المنذري قد اختصر كتاب «السنن» من رواية اللؤلؤي فأحسن في اختصاره» .
- يُعنى بتصويبات ابن القيم وتعليله للأحاديث ، وينقل عن فتح الباري وغيره من الشروح .
- هناك أربع إلحاقات سماها المؤلف «فوائد متفرقة متعلقة ببعض مقامات أبي داود لم تذكر في عون المعبود في مقامها وهي نافعة جداً» .
- وهذه الإلحاقات ألحقها المصنف في خاتمه الجزء الرابع من الطبعة الهندية ، وقد نصَّ المؤلف على أنها من عون المعبود بقوله : «فلا بد على القاري أن يلحقها في عون المعبود فإنها جزء منه» .

- أضاف أيضًا في نهاية الكتاب ما سمّاه مؤلفه: «تنبيهات جليلة عظيمة، وفوائد نافعة مهمة لا يستغني عنها الطالب»، وهي خمسة تنبيهات كالتالي:

التنبيه الأول: في ذكر تنقيد أحاديث السنن وتخريجها .

التنبيه الثاني: في ترجمة المؤلف، وذكر رواه السنن عن أبي داود على سبيل الاختصار .

والتنبيه الثالث: في ذكر اختلاف نسخ المتن .

والتنبيه الرابع: في ذكر كتب الأطراف .

والتنبيه الخامس: في النسخ التي ظفر الشارح بها وبيان نوع الاختلاف بينها^(١) .



(١) للكتاب عدّة طبعات من أشهرها: الطبعة الهندية حيث طبع الكتاب للمرة الأولى في الهند، وهي المعروفة بالنسخة الهندية، في أربعة مجلدات كبار كان طبع الأول منها عام ١٣١٨هـ وانتهى من طبع المجلد الرابع والأخير عام (١٣٢٣هـ) أي في حياة المؤلف . والجدير بالذكر أن هذه النسخة مطبوعة طباعة حجرية، غير أنها نسخة صحيحة متقنة، بل إن نسخة السنن المدرجة ضمنها هي من أحسن النسخ المطبوعة .

وقد صوّرت هذه الطبعة دار الكتاب العربي - بيروت، وعن هذه المصورة اشتهر الكتاب في الوقت الراهن .

ثم صدر الكتاب بتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، عن المكتبة السلفية سنة ١٣٨٨هـ في (١٤) مجلدًا .

المبحث الخامس

دراسة لكتاب «تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى» للمباركفوري

• المؤلف^(١):

محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن بهادر، أبو العلا المباركفوري،
العلامة الحافظ السلفي الكبير، توفي سنة (١٣٥٣هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه^(٢):

هذا الشرح قيّم حافل من أنفع الشروح المتداولة الآن، وهو في أوّل أجد من
آخره جعل له مقدمة في جزأين، وقد ابتدأ المباركفوري كتابه دون خطبة للكتاب،
فبدأ شرحه بذكر مقدمة نفيسة طويلة كالتمهيد للولوج إلى الشرح؛ ذكر فيها الكثير
من الفوائد والمباحث المتعلقة بعلوم الحديث وكتبه وما يتعلق بكتاب الترمذى
وخصائصه.

والشارح سلفي المعتقد لا يؤوّل الصفات بل هو مثبت لها، مقرر للسنة
ومعظم لها، يذب عن السنة ويرد على أهل البدع ويحذر من البدعة.

أمّا منهجه في الشرح: فقد التزم **رَحِمَهُ اللهُ** في شرحه أموراً نشير إليها على وجه
الإجمال:

• الأول: كتب ترجمة كل راو من رواة جامع الترمذى بقدر الضرورة

(١) ينظر: نهاية المجلد الأول من مقدمة «تحفة الأحوذى» تحقيق: محمد عبد الرحمن عثمان.

(٢) ينظر: الرسالة العلمية: «العلامة المحدث المباركفوري ومنهجه في كتابه تحفة الأحوذى
بشرح جامع الترمذى» لعبد الله بن رقدان الشهراني، الناشر: دار البشائر الإسلامية -
بيروت، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٣٠هـ، عدد الصفحات: ٤١٥.

والحاجة ، وبسط ترجمة بعضهم في بعض المواضع . وغالبًا ما يعتمد على الحافظ ابن حجر .

● **الثاني:** خرّج الأحاديث التي رواها الترمذي وأوردها في أبواب جامعہ - أعني ذكر أسماء من وافق الترمذي من المحدثين في تخريج أحاديثه وإيرادها في مؤلفاتهم وكتبهم .

● **الثالث:** بذل غاية جهده في إيضاح الإشكالات الإسنادية والمتنيّة وحلّها .

● **الرابع:** ذكر في توضيح الأحاديث وحلّها وشرحها الأقوال المعتمدة والمباحث المعتمدة عند فقهاء المحدثين والسلف الصالح ، واحترز عن ذكر الأقوال المحتملة الغير مرضيّة .

● **الخامس:** خرّج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي في كلّ باب بقوله : وفي الباب عن فلان وفلان ، وذكر ألفاظها مهما أمكن ، وتكلّم في بعضها وأظهر ما فيه من الكلام للأئمة النقاد من المحدثين .

● **السادس:** لم يُشر الترمذي في كثير من الأبواب إلى أحاديث أخرى توافق أصل حديث الباب خلاف عاداته ، فأشار الشيخ إليها بقوله : وفي الباب عن فلان وفلان وخرّجها .

● **السابع:** زاد على ما أشار إليه الترمذي بقوله : وفي الباب ، أعني أضاف إلى الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله : وفي الباب أحاديث أخرى اطلع عليها الشيخ بقوله : وفي الباب عن فلان وفلان أيضًا ، خرّجها وأظهر مواقعها من كتب الحديث .

● **الثامن:** لا يذكر الترمذي في بيان مذاهب العلماء إلا عدّة من الفقهاء وبعضهم ، فيتوسّع الشيخ في بيان الاختلاف ، ويذكر أقوال غير واحد من العلماء ممّن لم يذكرهم الترمذي .

● **التاسع:** الترمذي مشهور بالتساهل في تصحيح الحديث وتحسينه ، فيذكر

الشيخ عقب تحسينه أو تصحيحه تصحيح غير واحد من أهل الحديث غير الترمذي أو تحسينهم، ليطمئن القلب وينشرح الصدر.

• **العاشر:** نبّه على المواضع التي وقع فيها التساهل والتسامح من الترمذي في تحسين الحديث وتصحيحه.

• **الحادي عشر:** يذكر الترمذي في كثير من المواضع اختلاف أهل العلم ولا يذكر الراجح من المرجوح؛ بل يكتفي بذكر الاختلاف، ففي أمثال هذه المواضع يُظهر الراجح من المرجوح.

• **الثاني عشر:** يذكر الترمذي مذاهب الفقهاء وأقوالهم، ويسكت عن دلائل أكثر هذه الأقوال والمذاهب، فيذكر الشيخ دلائل هذه المذاهب التي سكت الترمذي عن بيانها، ثم يزيّف دلائل الأقوال المرجوحة، ويحقّق القول الراجح المنصور عنده، ويؤيّد بالأحاديث والآثار، ويحتاط غاية الاحتياط في ترجيح الأقوال.

• **الثالث عشر:** قد يذكر الترمذي في بيان مذاهب العلماء لفظ القول مجملاً فيقول: وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى كذا، فيعينهم الشيخ ويبين من أرادهم الترمذي بلفظ القوم.

• **الرابع عشر:** وقع مع الترمذي التساهل في نقل مذاهب العلماء في بعض المواضع، فبيّن الشيخ هذه المواضع ونبّه على تساهله، إلا في مواضع قليلة.

• **الخامس عشر:** قد اختبر الشيخ تحسين الترمذي وتصحيحه في كل مقام أولاً، وحقّق بنفسه من غير أن يعتمد على أقوال أئمة المحدثين فقط، ثم بعد التحقيق، يوافق الترمذي أو يخالفه... إلى غير ذلك من أمور راعاها في الشرح لا تخفى على من طالعه بالإمعان^(١).

(١) طبع أولاً في الهند بدهلي ١٣٥٣ هـ. في أربع مجلّدات، ثم أعيد تصويره ببيروت في دار الكتاب العربي ١٩٨٤م في (٥) مجلّدات، وطبع طبعات أخرى عديدة.

الفصل العاشر

التأليف في الترغيب والترهيب

وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول :** بيان معنى الترغيب والترهيب ، وبداية التأليف فيه .
- **المبحث الثاني :** دراسة لكتاب « الترغيب والترهيب » للمنذري .

* * *

المبحث الأول

بيان معنى الترغيب والترهيب، وبداية التأليف فيه

الترغيب: «من الرغبة، ويقال: رغب يرغب رغبة: إذا حرص على الشيء وطمع فيه»^(١). وهو: كل ما يشوق القارئ أو السامع ويحثه إلى الاستجابة والمشاركة في العمل الصالح يصحبه تحبيب وإغراء ووعد بما يناله من الأجر والثواب وزيادة الحسنات.

والترهيب: «من الرهبة، وهي: الخوف والفرع»^(٢). وهو: كل ما يخيف ويحذر القارئ أو السامع من عدم الاستجابة والقبول، يصحبه زجر ووعد وذكر للعقوبات لمن وقع في المحرمات والمنهيات.

وكتب الترغيب والترهيب: هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب في الأعمال والأقوال الصالحة المستحبة، أو الترهيب من الأعمال والأقوال المحرمة أو المنهي عنها، مرتبة على الكتب والأبواب.

وقد بدأ التصنيف في هذا النوع مبكرًا في القرن الثالث الهجري، **ومن أمثلته:**

- ١- «الترغيب والترهيب»، لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ).
- ٢- «الترغيب في فضائل الأعمال»، لعمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ).
- ٣- «الترغيب والترهيب»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٣٧).

(٢) السابق (٢/ ٢٨٠).

٤- «الترغيب والترهيب»، لأبي القاسم محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (٥٣٥هـ).

٥- «الترغيب والترهيب»، للمنذري (٦٥٦هـ).

* * *

المبحث الثاني

دراسة لكتاب «الترغيب والترهيب» للمنذري

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه^(١):

يعد كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري رحمته الله من الكتب القيمة والنفيسة والفريدة في بابها، وله مكانة مرموقة بين المصنفات فقد أكبره الأئمة النقاد، وأطنبوا في الشئاء عليه وذلك لاشتماله على كثير من المزايا. وكان ممن أثنى عليه وأشاد العلامة الناجي فقال^(٢): «وقد أجاد ترتيبه وتصنيفه، وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه منقطع القرين في حسنه». ووصفه ابن العماد الحنبلي^(٣) بأنه: «كتاب نفيس». وقال الكتاني^(٤): «وهو كتاب عظيم الفائدة». ومن منهجه في كتابه ما يأتي:

- رتب أحاديثه على الكتب والأبواب الفقهية كما قال، إلا أنه في واقع الأمر قد ذكر - قبل أبواب الفقه - أنواعاً من الترغيب والترهيب: كالترغيب في الإخلاص والصدق والنية الصالحة، والترهيب من الرياء وما يقوله من خاف شيئاً منه، والترغيب في اتباع الكتاب والسنة، و... الخ.

(١) ينظر: «منهج الحافظ المنذري في كتابه الترغيب والترهيب»، لمحمد مختار المفتي، الناشر:

مجلة هدي الإسلام، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، الأردن: عمان.

(٢) مقدمة «عجالة الإملاء مع الترغيب» (٥/٥).

(٣) «شذرات الذهب» (٥/٢٧٨).

(٤) «فهرس الفهارس» (٢/٥٦٢-٥٦٣).

- وضع تحت كل كتاب من هذه الكتب موضوعات جمّة، وفي كل منها أحاديث تدرج تحت عنوانه، ثم ختم الكتاب بباب ذكر الرواة المختلف فيهم.
- حذف الأسانيد فلا يذكر فيه إلا الصحابي ثم يخرج الحديث ويشير إلى مصادره.
- يذكر اختلاف الألفاظ، والزيادات في متون الأحاديث، ويبين الغريب، وينبه على التصحيف، وقد بين المعاني أحياناً.
- يكرر الأحاديث وقد تكون بروايات أخرى، وقد ينبه على ذلك وقد ينبه.
- يخرج الأحاديث التي أوردها ويبين مصادرها مع حكمه عليها ونقدها والكلام في الرواة.
- اصطلاح في كتابه أنه يميز بين الأحاديث الصحاح والحسان والضعاف؛ فقال في المقدمة: «وقد أشبعنا الكلام على حال كثير من الأحاديث الواردة في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا، فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قاربهما صدّرت بلفظة: عن، وكذلك إن كان مرسلًا أو منقطعاً أو معضلاً أو في إسناده راوٍ مبهم أو ضعيف وثق أو ثقه ضعف وبقية رواية الإسناد ثقات أو فيهم كلام لا يضرّ، أو حسنه بعض من خرّجه، أصدره أيضاً بلفظه: عن، ثم أشير إلى إرساله وانقطاعه أو عضله أو ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول رواه فلان في رواية فلان أو من طريق فلان أو في إسناده فلان أو نحو هذه العبارة ولا أذكر ما قيل فيه من جرح وتعديل خوفاً من تكرار ما قيل فيه كلما ذكر، . . . وإذا كان في الإسناد من قيل فيه كذاب أو وضاع أو متهم أو مجمع على تركه أو ضعفه أو ذاهب الحديث أو هالك أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جداً أو ضعيف فقط أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدّرت بلفظة: روى، ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه ألّبتة فيكون للإسناد الضعيف دلالتان: تصديره بلفظة: روى، وإهمال الكلام عليه في آخره، وقد استوعبت جميع ما كان من هذا النوع في كتاب».

وقد حظي كتاب «الترغيب والترهيب»^(١) بعناية العلماء والباحثين به، شرحًا واختصارًا وتهذيبيًا:

فممن اختصره:

- «مختصر الترغيب والترهيب»، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- «إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم» ليوסף النبهاني (ت ١٣٥٠هـ).

وممن شرحه:

- «فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب»، للعلامة حسن بن علي الفيومي (ت ٨٧٠هـ).
- «شرح الترغيب والترهيب» لمحمد حياة سندي (ت ١١٦٣هـ).
- وقام الشيخ الألباني رحمته الله بتمييز أحاديث الكتاب إلى قسمين: «صحيح الترغيب والترهيب»، و«ضعيف الترغيب والترهيب».
- «تهذيب الترغيب والترهيب من الأحاديث الصحاح»، لمحيي الدين مستو، وسمير العطار، ويوسف البديوي، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، (١٤١٦هـ).



(١) طبع الكتاب عدة طبعات؛ منها طبعة بتحقيق: الدكتور محمد خليل هراس، الناشر: دار الإمام أحمد في (٦) مجلدات. وطبعة بتحقيق: الدكتور محمد عمارة، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، في (٤) مجلدات وتميزت طبعته بالتعليق والشرح. ومن أفضلها طبعة: دار ابن كثير ودار الكلم الطيب في (٤) مجلدات.

الفصل الحادي عشر

التأليف في الزوائد

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : مقدمة تعريفية بالزوائد
- المبحث الأول : كتاب «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصري .
- المبحث الثاني : كتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيتمي .
- المبحث الثالث : كتاب «المطالب العالية» للحافظ ابن حجر .

* * *

المبحث الأول

مقدمة تعريفية بالزوائد

• معنى الزوائد:

علم زوائد الحديث هو: «علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنفٍ رُويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديثٍ بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديثٍ شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده»^(١).

• وكتب الزوائد الحديثية لها أهمية وفوائد عظيمة، منها^(٢):

- ١- أنها تساهم في تذليل طريق الوصول إلى الأحاديث أمام الباحثين وطلاب العلم، وتسهل عليهم المقارنة بين أحاديث الباب الواحد من أبواب العلم.
- ٢- أنها تعين على حصر مخارج الأحاديث، فيعلم ما هو فرد، ويعلم ما تعددت مخارجه، وهذا مفيد في الحكم على الأحاديث، والاحتجاج بها، والترجيح بينها عند التعارض.
- ٣- تعين على حصر متون الأحاديث، ولهذا الأمر فوائده العظيمة التي لا تخفى في كل علوم الشريعة.
- ٤- تهتم بإظهار الزيادات والفروق المؤثرة بين الروايات، وهذا مفيد في فهم

(١) «علم زوائد الحديث» للدكتور خلدون الأحذب (ص ١٢).

(٢) ينظر: «زوائد مصنف الحافظ أبي بكر بن أبي شيبه» للدكتور حسين النقيب (٧/١) رسالة علمية.

الأحاديث، واستنباط الأحكام، والمقارنة بين ألفاظ الحديث الواحد، لمعرفة الصحيح منها.

٥- أنها حفظت لنا كثيرًا من كتب السنة التي فقدت.

• نشأة التأليف في الزوائد:

ظهر في القرن الثامن نوع جديد من التأليف، وهو ذكر الأحاديث الزائدة في بعض الكتب على غيرها من الأحاديث في كتب أخرى، وكان أول من ألف في هذا الفن هو الحافظ علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) حيث قام باستخراج الأحاديث الزائدة في «صحيح ابن حبان» على «الصحيحين»، ثم جاء رائد علم الزوائد وإمامه البارع فيه الحافظ أبو بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) فصنّف زوائد ثمانية كتب بإشارة شيخه الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وتبعه على هذا التأليف تلميذاه الحافظان: شهاب الدين البوصيري (٨٤٠هـ)، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، وقد رتبوا كتبهم على الأبواب الفقهية لتسهيل الكشف عن الأحاديث فيها.

وفيما يلي أهم المصنّفات في كتب الزوائد، وهي:

- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، للحافظ نور الدين الهيثمي.
- «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»، له أيضًا.
- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، للحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر الكِنَاني البُوصيري (ت ٨٤٠هـ).
- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، للحافظ البُوصيري أيضًا.
- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

المبحث الأول

كتاب «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصيري

• المؤلف^(١):

أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري، أبو العباس شهاب الدين الكنانى، الحافظ، المحدث، الشافعى، المتوفى سنة (٨٤٠هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه:

قال السيوطى فى ترجمته للبوصيرى^(٢): «وحدّث وخرّج، وألف تصانيف حسنة منها زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة . .».

وقد جمع المؤلف فى كتابه زوائد ابن ماجه القزوينى على الكتب الخمسة، مع ترتيب هذه الأحاديث الزوائد على الأبواب الفقهيّة.

وقد أبان فى مقدّمة كتابه عن **منهجه** الذى سلكه فى التصنيف بقوله^(٣):

«فقد استخرتُ اللهَ ﷻ فى إفراد زوائد الإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى، على الخمسة الأصول: صحيحى البخارى ومسلم، وأبى داود، والترمذى، والنسائى الصغرى رواية ابن السّنى.

فإن كان الحديث فى الكتب الخمسة أو أحدها من طريق صحابى واحد لم أخرجه إلّا أن يكون فيه زيادةٌ عند ابن ماجه تدلُّ على حُكم.

(١) ينظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٤/ ٥٣)، و«الضوء اللامع» (١/ ٢٥١).

(٢) «ذيل طبقات الحفاظ» (ص ٢٥٠).

(٣) مقدّمة «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٩ - ٤٠).

وإن كان من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها، أخرجته ولو كان المتن واحداً، وأنَّبَهُ عقبَ كُلِّ حديثٍ أنه في الكتب الخمسة المذكورة أو أحدها، من طريق فلان مثلاً إن كان.

فإن لم يكن ورأيْتُ الحديث في غيرها نَبَّهْتُ عليه للفائدة، وليُعلم أنَّ الحديث ليس بفرد.

ثم أتكلَّم على كُلِّ إسنَادٍ بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف وغير ذلك، وما سَكْتُ عليه ففيه نظر.

وهذا ترتيب كُتِبَ أذكرها ليسهل الكشف منها».

ومن منهجه في الكتاب ما يأتي :

- أنه قام بترتيب الأحاديث على أبواب الفقه كما هو في الأصل .
- أنه يحكم على الأحاديث بما تستحق مستدلاً لذلك بكلام أهل العلم .
- يعزو الأحاديث لمن أخرجها ، وقد يعزو لبعض المصادر ويترك ما هو أهم منها أو مثلها ، كأن يعزو الحديث لأحمد وهو في البخاري ومسلم . . .

● طبعات الكتاب :

طبع الكتاب عدَّة طبعات، الأولى بتحقيق : محمد المنتقي الكشناوي عام ١٤٠٢هـ، وهي طبعة سقيمة مليئة بالأخطاء . ثم طبعة بتحقيق : كمال يوسف الحوت، ونشرته دار الجنان-بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.

وطبع ناقصاً إلى كتاب إقامة الصلاة، باب : أين توضع النعال إذا خلعت، رسالة علمية من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بتحقيق ودراسة : د. عوض بن أحمد الشهري، ونشرته عمادة البحث العلمي في مجلدين .

المبحث الثاني

كتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي

• المؤلف^(١):

عَلِيّ بن أَبِي بكر بن سُلَيْمَانَ، نور الدِّين أَبُو الحسن الهيثمي، القاهري، الشَّافِعِي، الْحَافِظ، وَيَعْرِفُ بالهيثمي، توفي سنة (٨٠٧هـ).

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه^(٢):

يعد كتاب «مجمع الزوائد» من مدونات وموسوعات الحديث الكبرى عن رسول الله ﷺ حيث اشتمل على (١٨٧٧٦) حديثاً.

قال الكتاني^(٣): «وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يوجد مثله كتاب، ولا صُنِّف نظيره في هذا الباب».

وقد جمع فيه المؤلف الأحاديث الزائدة الواردة في: (مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعجم الطبراني الثلاثة، على ما جاء في الكتب الستة).

وكان من **منهجه** فيه ما يأتي:

- حذف المؤلف الأسانيد اختصاراً لئلا يطول الكتاب.
- رتبته **رَحِمَهُ اللهُ** على الأبواب، وجاء عدد الكتب فيه (٤٢) كتاباً، وأوله: «كتاب

(١) ينظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٢/ ٣٠٩)، و«الضوء اللامع» (٥/ ٢٠٠).

(٢) ينظر: «تدوين السنة» للزهراني (ص ٢٤٣-٢٤٤).

(٣) «الرسالة المستطرفة» (ص ١٢٩).

الإيمان»، وآخره «كتاب صفة الجنة».

- جزء الباب الواحد إذا كان فيه معان متفرقة، فيقول باب منه، وجعل الأبواب متصلة ببعضها صلة السلسلة فيأتي بما يناسب المقام.
- يكرر الأحاديث رغم طولها إذا كانت في أبواب مختلفة.
- يغلب عليه تفريق روايات الحديث وإن كانت لراو واحد إذا اختلف المخرج.

- يشرح الغريب الوارد في المتن أحياناً.
- قد يشير إلى تحريف أو خطأ في المصادر التي ينقل منها.
- نقله الفوائد التي يذكرها المخرجون إذا رأى ضرورة.
- يتكلم على الأحاديث بما يقتضيه حالها صحة وضعفاً، وقد بين منهجه في ذلك في المقدمة فقال^(١): «وما تكلمت عليه من الحديث من صحيح أو تضعيف، وكان من صحابي واحد، ثم ذكرت له متناً بنحوه، فأنتيت بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول، وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره بالكلام على رجاله - يعني أحمد - إلا أن يكون إسناد غيره أصح.

وإذا كان للحديث إسناد واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة، ومن كان من مشايخ الطبراني في «الميزان» للذهبي نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في «الميزان» ألحقته بالثقات الذين بعده».

• المآخذ على الكتاب:

وقع الهيثمي رحمته الله في بعض الأوهام في كتابه، قال الحافظ ابن حجر^(٢):

(١) مقدمة «مجمع الزوائد» (١/٨).

(٢) «إنباء الغمر» (٢/٣١٠).

«كنت قد تتبعت أوهامه في كتابه «مجمع الزوائد» فبلغني أن ذلك شق عليه، فتركته رعاية له».

ومن أهم أوهام الهيثمي:

- توثيقه من يعتبره ضعيفاً جداً بعد قليل أو العكس.
- تجهيله لرجل في موضع ومعرفته في موضع آخر.
- نفيه أن يكون الرجل هو فلان، فإذا به هو.
- ظنه بعض الكنى لفلان ثم يتبين أنها لغيره.
- وصفه بعض الرجال بأوصاف لم تذكر في كتبها، كاعتباره «ليث بن أبي سليم» مدلساً رغم أنه لم يذكره أحد من المدلسين.
- قلة عنايته بذكر الشواهد والمتابعات.

• طبعات الكتاب:

طبع الكتاب عدّة طبعات، الأولى في (١٠) مجلدات عام ١٣٥٢هـ، ونشرته مكتبة المقدسي بالقاهرة.

ثم طبعة بعنوان: «بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، المؤلف: عبد الله الدرويش، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٩٩٤م، عدد المجلدات: ١٠.

ومن أفضل طبعاته طبعة بتحقيق حسين سليم الداراني، في (٢٣) مجلداً، والأخير منها فهارس، طبعة دار المنهاج بجدة.



المبحث الثالث

كتاب «المطالب العالية» للحافظ ابن حجر

• منزلة كتابه، ومنهجه فيه^(١) :

وهو كتاب موسوعي إسنادي ومُتْنِي، جمع فيه الحافظ زوائد أحاديث المسانيد العشرة على الكتب الستة ومسند أحمد، ورَتَّبَهَا على أبواب الأحكام الفقهية. والمانيد الثمانية هي: لأبي داود الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحرث بن أبي أسامة.

وقع إشكال حول مناسبة تسمية الكتاب ومضمونه :

قال المؤلف: «المانيد الثمانية» ولكننا نجد أنها ليست ثمانية بل هي عشرة! فقد ذكر المؤلف كتباً أخرى غير العشرة؛ كمسند البزار والرويانى وكتاب ابن منده في الصحابة.

ويجاب عن الإشكال :

بأنه أراد بقوله: «المانيد الثمانية» ثمانية مسانيد كاملة، وإنما زاد العدد مسندَيْن؛ لأنَّ الحافظ ابن حجر وقف على قدر النصف من «مسند إسحاق بن راهويه» فأضافه إلى بقية المسانيد، وكذلك تتبَّع ما فات الحافظ الهيثمي من «المسند الكبير» لأبي يعلى الموصلي رواية ابن المقرئ، وأما ذكره للكتب الأخرى فإنه لا يذكرها استقلالاً بل يذكرها تبعاً.

(١) ينظر: «تدوين السنة» للزهراني (ص/ ٢٤٥-٢٤٦).

شرطه في الكتاب :

ذكر المؤلف رحمته الله شرطه في مقدمة كتابه فقال^(١) : «وشرطي فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرج له أصحاب الأصول السبعة^(٢) من حديثه ولو أخرجه أو بعضهم من حديث غيره مع التنبيه عليه أحياناً» .

وكان من منهجه فيه كما يأتي :

- رتب المؤلف كتابه ترتيباً موضوعياً على أبواب الأحكام الفقهية ، وبلغت ثمانية وثمانين كتاباً ، كما ذكر في المقدمة ولكن ذكر في صلب الكتاب (٤٤) كتاباً ، وافتتح بـ: كتاب الطهارة: باب المياه ، وختمه باب : آخر من يدخل الجنة ، وفرّع مضمون كل كتاب على أبواب تناسب ما تحويه من أحاديث ، وعدد هذه الأبواب يزيد أو ينقص حسب المادة العلمية المجموعة ، وهو في كل باب غالباً يقدم المرفوع ثم الموقوف ثم المقطوع ، وهكذا يسير الكتاب في الجملة .

- يسوق الحديث بإسناده من أحد المسانيد العشرة ، وقد يكتفي بسياق بعضه ، ثم يحيل على إسناده سابق أو لاحق . فيقول : فذكره - بنحوه - بمعناه - بلفظه . . وأحياناً بالإشارة إلى المتن فقط ، فتجده يقول مثلاً : فيه حديث فلان تقدّم في باب كذا ، أو يأتي في باب كذا ، وقد يكون الحديث عنده بإسنادين من مسند أو أكثر ، ويلتقيان في أثناء الإسناد فيسوقهما إليه ثم يوحد سياقهما ، وقد يكرر الأسانيد وذلك ، كي يظهر جوانب نقص أو اختلاف بينهما .

- يقدم المرفوع على الأثر في الغالب ، ولكن إذا كان إسناد الأثر أفضل من إسناد المرفوع فإنه يقدم الأثر .

- يورد الحديث في الزوائد إن كان من رواية من سمع من المحدث قبل الاختلاط إن كان في الأصل من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، وهذه من

(١) «المطالب العالية» (١ / ٥) .

(٢) يريد بها : الكتب الستة - الصحيحين والسنن - ومسند الإمام أحمد ، رحمهم الله جميعاً .

الفوائد المهمة في هذا الكتاب، إن كان في كتب الفروع وفي المتن زيادة مؤثرة،
يورد بسببها الحديث في الزوائد، وإن كان الحديث في الأصول على الشك في
اسم الصحابي، وجاء في الفرع مقطوعاً به، أورده في الزوائد،
- إذا كان اسم الصحابي مبهماً في الأصل ومعروفاً في الأصول أو العكس،
ذكر الآخر في الزوائد.

- يحكم الحافظ في بعض الأحيان على الأحاديث التي ينقلها، وخاصة منها
المعلولة والشاذة، وهو في هذا المجال قليل الحكم، فإن الأحاديث التي حكم
عليها لم تبلغ ربع الأحاديث، لكنه يمتاز مع ذلك بالتحريز، والدقة في الأحكام
مقارنة بغيره.

- قد يصحح غلطاً أو وهمًا في الأسانيد، حصل بسبب النسخ.

● طبعات الكتاب:

طبع الكتاب عدة طبعات تحت اسم: «المطالب العالية بزوائد المسانيد
الثمانية»، وهي:

- طبعة بتحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، صدرت عن إدارة الشؤون
الإسلامية بالكويت، سنة ١٣٩٣هـ، ثم عن دار المعارف ببيروت.

- طبعة بتحقيق: غنيم عباس غنيم، وياسر إبراهيم محمد، صدرت عن دار
الوطن بالرياض، سنة ١٤١٨هـ.

- طبعة بتحقيق: أيمن علي أبو يمان، وأشرف صلاح علي، صدرت عن
مؤسسة قرطبة بمصر سنة ١٤١٨هـ.

- طبعة مجمعة من خلال تحقيق عدة رسائل جامعية للكتاب في (١٧) رسالة
علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، وقد نسقها د. سعد بن ناصر
الشثري، وصدرت عن دار: العاصمة، والغيث بالرياض، سنة ١٤١٩هـ في (١٨)
مجلداً، وهي من أفضل الطبعات للكتاب.

الخاتمة

وفي الختام يظهر لنا من خلال هذه الدراسة ما يأتي :

١- أنَّ علم مناهج المحدثين هو : «الطرق التي سلكها المحدثون في رواية الحديث وتداوله ، وفي تصنيفه ، والمقاصد الفقهية والإسنادية التي يرمزون إليها من ذلك» .

٢- أهمية هذا العلم ، وكثرة فوائده على طالب الحديث ، وبه يكتسب المكنة من علم الحديث وسعة الاطلاع والمعرفة بكتب الحديث ومسالك العلماء في تصنيفها .

٣- أنَّ بداية هذا العلم ونشأته كانت في عهد التابعين وأتباعهم ، وأنَّ أوَّل من صَنَّف فيه جماعة من علماء الأمصار في تلكم الحقبة ، ثمَّ تابعت المصنفات وتنوعت بعدهم ، وتطورت الكتابة فيه .

٤- أن المقصود من دراسة مناهج المحدثين عموماً معرفة الطرق التي يسلكونها في مصنفاتهم ومروياتهم ، ومعرفة عوائدهم ومصطلحاتهم ، ومدى موافقتهم لغيرهم ، والعلاقة بين كتبهم وغيرها من الكتب إن وجدت ، وما يتصل بذلك التصنيف حسب نوعيته .

٥- أن دراسة مناهج المحدثين تقودنا إلى فهم مقاصد المحدثين التي يهدفون إليها ، في كيفية ترتيبهم ، وفي طرائقهم في صياغة عناوين الأبواب المعروفة بالتراجم .

٦- إمعان النظر في مناهج المحدثين يُظهر أصالتها الشرعية ، باستنادها إلى أصول من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح عليهم السلام ، فهي مناهج أصيلة غير دخيلة .

٧- إن في معرفة الطرق التي سلكها المحدثون في رواية الحديث ونقده، وما بذلوه من جهود في سبيل ذلك، تؤكد أن هذا الدين محفوظ، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومن خلال دراسة مناهجهم يتبين منزلة أصحاب المصنفات منهم، وتزيد من رفعة مكانتهم وعلو كعبهم ودقة مناهجهم لدى الدارس أكثر مما كانت قبل التعرف على مناهجهم.

٨- أن دراسة مناهج المحدثين تسهم في تنمية التفكير العلمي والمنهجي لدى الدارس، وتكسبه مهارة في البحث، وتوجدُ عنده روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة.



فهرس الموضوعات

- ٥ مقدمة •

الفصل الأول

٧ مدخل إلى مناهج المحدثين

- ٩ ■ **المبحث الأول:** التعريف بمناهج المحدثين ؛ لغة واصطلاحًا
- ٩ - أولاً : تعريفه باعتبار مفرداته
- ١١ - ثانيًا : تعريفه باعتباره لقبًا على فن خاص
- ١٢ - شرح التعريف المختار
- ١٤ ■ **المبحث الثاني:** أهمية معرفة مناهج المحدثين
- ١٦ ■ **المبحث الثالث:** طرق معرفة مناهج المحدثين
- ١٩ ■ **المبحث الرابع:** أقسام مناهج المحدثين
- ١٩ - أولاً : المناهج العامة
- ١٩ - منهجهم في رواية الحديث
- ٢١ - منهجهم في كتابة الحديث وضبطه
- ٢٣ - مناهجهم في معرفة طرق التحمل والأداء والتعبير عنها في كتب الرواية ..
- ٢٤ - ثانيًا : المناهج الخاصة
- ٢٦ ■ **المبحث الخامس:** نشأة الكتابة في مناهج المحدثين وتطورها
- ■ **المبحث السادس:** المؤلفات في مناهج المحدثين وفي علم «مناهج المحدثين»
- ٣٠

الفصل الثاني

٣٥ التأليف على الأبواب

- ٣٧ ■ **المبحث الأول:** معنى التأليف على الأبواب ، وأول من صَنَّفَ فيها
- ٣٧ - أول من صَنَّفَ الحديث على الأبواب

- **المبحث الثاني:** موضوعها ، وطريقة ترتيبها ، ومرتبها من كتب الحديث ٣٩
- **المبحث الثالث:** أشهر الكتب في هذا النوع من التأليف ٤١
- **المطلب الأول:** الصحاح ٤١
- «صحيح البخاري» ٤١
- «صحيح مسلم» ٥٥
- «صحيح ابن خزيمة» ٦٤
- «صحيح ابن حبان» ٦٩
- «المنتقى» لابن الجارود ٧٣
- «الأحاديث المختارة» للضياء المقدسي ٧٧
- **المطلب الثاني:** «السنن» ٨١
- «سنن أبي داود» ٨٢
- سنن «جامع» الترمذي ٩١
- سنن النسائي الصغرى «المجتبى» ٩٩
- «سنن ابن ماجه» ١٠٥
- **المطلب الثالث:** الموطآت ١١١
- «الموطأ» للإمام مالك ١١٢
- **المطلب الرابع:** المصنفات ١١٧
- المصنّف ، لعبد الرازق الصنعاني ١١٧
- مصنف ابن أبي شيبة ١١٩
- **المطلب الخامس:** المستدركات ١٢٣
- «المستدرک على الصحيحين» ١٢٣
- **المطلب السادس:** المستخرجات ١٢٩
- «مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري» ١٢٩
- «مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم» ١٣١

الفصل الثالث

التأليف على الأبواب الخاصة كالزهد

- ١٣٣ والتوحيد والأدب والأذكار
- المبحث الأول: دراسة للمؤلفات في الزهد والرقائق ١٣٥
- «الزهد» لوكيع بن الجراح ١٣٥
- المبحث الثاني: دراسة لكتب العقائد ١٣٧
- «التوحيد» لابن خزيمة ١٣٧
- المبحث الثالث: دراسة لكتب الآداب ١٤٠
- «الأدب المفرد» للبخاري ١٤٠
- المبحث الرابع: دراسة لكتب الأذكار ١٤٢
- «الدعاء» للطبراني ١٤٢

الفصل الرابع

التأليف على المسانيد والمعاجم

- ١٤٥
- المبحث الأول: المسانيد ١٤٧
- المطلب الأول: تعريف المسانيد ١٤٧
- المطلب الثاني: موضوعها، وترتيبها ١٤٧
- المطلب الثالث: بداية التأليف فيها، وذكر أشهرها ١٤٩
- المبحث الثاني: «مسند الإمام أحمد» ١٥١
- المبحث الثالث: «مسند أبي يعلى الموصلي» ١٥٨
- المبحث الرابع: «المعجم الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير» للطبراني ١٦١

الفصل الخامس

التأليف في غريب الحديث

- ١٦٥
- المبحث الأول: مقدمة تعريفية بالغريب، ومن ألف فيه ١٦٧
- المبحث الثاني: «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٦٩
- المبحث الثالث: «غريب الحديث» لابن قتيبة ١٧١

- المبحث الرابع: «غريب الحديث» للخطابي ١٧٣
- المبحث الخامس: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير ١٧٥

الفصل السادس

الجمع بين كتب معينة

- المبحث الأول: تعريف الجمع بين كتب معينة، وأقسام الكتب التي تم الجمع بينها ١٧٩
- المبحث الثاني: دراسة لكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير ١٨١

الفصل السابع

اختصار الكتب السابقة

- المبحث الأول: معنى الاختصار وضوابطه وأشهر كتب السنة التي تم اختصارها ١٨٥
- المبحث الثاني: دراسة لكتاب «مختصر صحيح البخاري» للزبيدي ١٨٨
- المبحث الثالث: دراسة لكتاب «مختصر صحيح مسلم» للمنذري ١٩٠

الفصل الثامن

ترتيب كتب السابقين

- المبحث الأول: معنى الترتيب، والحاجة إليه ١٩٥
- المبحث الثاني: دراسة لكتاب «الفتح الرباني» للساعاتي ١٩٦
- المبحث الثالث: دراسة لكتاب «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» ٢٠٠

الفصل التاسع

شرح الكتب الحديثية

- المبحث الأول: مقدمة في الشروح، وأهميتها، وما تحتوي عليه من علوم ٢٠٥
- المبحث الثاني: دراسة لكتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب ٢٠٨
- المبحث الثالث: دراسة لكتاب «فتح الباري» لابن حجر ٢١١

- **المبحث الرابع:** دراسة لكتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعظيم
آبادي ٢١٥
- **المبحث الخامس:** دراسة لكتاب «تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى»
للمباركفورى ٢١٨

الفصل العاشر

- ٢٢١ **التأليف فى الترغيب والترهيب**
- **المبحث الأول:** بيان معنى الترغيب والترهيب ، وبداية التأليف فيه ٢٢٣
- **المبحث الثانى:** دراسة لكتاب «الترغيب والترهيب» للمنذرى ٢٢٥

الفصل الحادى عشر

- ٢٢٩ **التأليف فى الزوائد**
- **المبحث الأول:** مقدمة تعريفية بالزوائد ٢٣١
- **المبحث الأول:** كتاب «مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه» للبوصيرى ٢٣٣
- **المبحث الثانى:** كتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمى ٢٣٥
- **المبحث الثالث:** كتاب «المطالب العالیه» للحافظ ابن حجر ٢٣٨
- **الخاتمة** ٢٤١
- **فهرس الموضوعات** ٢٤٣